الدكتور عبد العظيم رمضان

مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر

١٨٩١/١٩٨١

مذكرات السياسيين والزعماء في مصر

١٨٩١/١٩٨١

مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر

١٨٩١/١٩٨١

الدكتور عبد العظيم رمضان

الطبعة الأولى
١٩٨٤

الوطن العربي

ص . ب - ١١/١٩٦٥

تقديم

نشأت فكرة هذا الكتاب حين أسند إليّ سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية الآداب- جامعة عين شمس، مهمة اعداد بحث عن «أهمية المذكرات السياسية في دراسة تاريخ مصر المعاصر»، ليلقى في المؤتمر العلمي الثاني، الذي تقرر عقده في قصر الزعفران في الفترة من ٧- ١٢ مايو ١٩٧٧، عن «وثائق تاريخ العرب الحديث».

وقد رأى بعض زملائي من الأساتذة المصريين والعرب في أثناء انعقاد المؤتمر، أن موضوع البحث يستحق توسيع نطاقه ومد آفاقه، بحيث يحتوي، بالاضافة إلى الجزء المنهجي، الذي يتصل بمنهج البحث العلمي التاريخي- التعريف بما يمكن تعريفه من المذكرات السياسية التي كتبها الزعماء والسياسيون في مصر منذ بداية القرن الحالي. وكان مما قالوه أن مثل هذا العمل سوف يستفيد منه الباحث الأكاديمي الذي يدرس منهج البحث التاريخي، كما يستفيد منه المثقف العربي المهتم بقراءة الدراسات التاريخية ومذكرات الزعماء السياسية، في تأصيل اطلاعه، وزيادة معلوماته عن المذكرات السياسية، وتعميق فهمه للتاريخ ودراساته.

وكان من الحجج التي ساقها هؤلاء الزملاء أيضاً، أنه لا يوجد في المكتبة العربية حتى الآن كتاب يتناول المذكرات السياسية التي كتبها زعماؤنا

وقادتنا السياسيون، لا من حيث أهميتها العلمية كمصدر من مصادر كتابة التاريخ، ولا من حيث تقديم تعريف بمضمونها، أو حصر لها ينبه كلا من الباحث التاريخي والقارىء المثقف إلى وجودها وأهميتها.

وقد اقتنعت بالفكرة، ولكني أشفقت من العمل. فأنا أعلم، بحكم تخصصي في تاريخ مصر المعاصر، وجود عدد كبير من المذكرات السياسية التي كتبها بعض من لعبوا دوراً في تاريخ بلادنا، بعضها منشور في بطون الصحف القديمة، والبعض الآخر مخطوط، والبعض الثالث مطبوع في شكل كتب. وهي تتفاوت في أهميتها العلمية حسب أهمية صاحبها من جهة، وحسب أهمية الموضوعات أو الحقبة التاريخية التي تناولتها من جهة أخرى، وأن تقديم تعريف بمحتوى هذه المذكرات يحتاج إلى مجلدات!.

وقد استقر رأيي على تقسيم العمل بحيث أقدم جزأين: الأول، وهو الذي بين يدي القارىء، ويتضمن المذكرات الحزبية، أي التي كتبها سياسيون أو زعماء ينتمون إلى أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو. أما الجزء الثاني، فيتناول المذكرات غير الحزبية، سواء منها ما كتبه سياسيون غير منتمين لأحزاب، أو كتاب غير سياسيين عن حياتهم الشخصية واسهاماتهم في الحياة الاجتماعية.

على أني ما كدت أبدأ العمل، حتى أدركت أنه من العسير التعامل مع جميع المذكرات على قدم المساواة!. فهناك مذكرات لها قصة تستحق أن تروى!، مثل مذكرات محمد فريد، ومذكرات سعد زغلول، ومذكرات ليست لها مثل هذه القصة- أو بمعنى أدق، ليست لها قصة تثير اهتمام القراء!. كذلك هناك مذكرات عسيرة على التعريف بمضمونها قبل الانتهاء من تحقيقها ونشرها، مثل مذكرات سعد زغلول، التي كتبها بخط سريع لا يقرأ إلا بصعوبة بالغة وبواسطة متخصصين مدربين- وهناك مذكرات مطبوعة يسهل عرضها. وفي الوقت نفسه هناك مذكرات هامة تستحق تخصيص مساحة كبيرة للتعريف بمحتوياتها، ومذكرات لا تستحق كثيراً هذه المساحة وإنما يكتفى فيها بتعريف سريع. بل هناك مذكرات استفزتني لتناولها بالنقد التاريخي، مثل مذكرات كمال الدين حسين، وهو عمل يتجاوز مهمة التعريف، ومذكرات أعفتني- لأسباب كثيرة- من هذا الاستفزاز!.

ومعنى ذلك أنه لا يمكن تناول المذكرات على مستوى متكافىء، الأمر الذي قد تكون له عيوبه من حيث المنهج كما يبدو لأول وهلة. على أني بعد امعان الفكر، تبينت أن هذه الأمور طبيعية للغاية، فلكل مذكرات خصوصيتها المميزة، التي يرجع تقديرها للباحث، وهو تقدير يختلف من

باحث لباحث آخر بالضرورة، ولكن يبقى أن تقديم هذه المذكرات على هذا المستوى المتفاوت له فائدته للباحث الأكاديمي والمثقف العربي، كما أن فتح هذا الباب البكر قد يشجع آخرين على ارتياده.

وقد كان علي أن أحسم هذه المسألة: هل أقف بالمذكرات الحزبية عند ثورة ٢٣ يوليو، على أساس انتهاء الحياة الحزبية بقيام هذه الثورة، أم أعتبر الثورة حزباً!، وأتناول- بالتالي- المذكرات التي كتبها قادتها وزعماؤها؟.

وقد رأيت أنه لا بأس من اعتبار الثورة حزباً، على أساس أنها تمثل ذلك الفريق من ضباط الجيش الذي انطلق في ليلة ٢٣ يوليو بدباباته ومدرعاته منقضاً على النظام السياسي الذي كان قائماً في ذلك الحين، وظل منذ ذلك التاريخ يتميز- رغم انقساماته وانشقاقاته- عن قادة وسياسي النظام القديم، بأوضاعه وأفكاره وسياساته وممارساته السياسية الداخلية والخارجية.

ومع أنه بحكم عنوان هذه الدراسة، كان عليّ أن أقتصر على التعريف بالمذكرات التي كتبها سياسيون أو زعماء مصريون، إلا أني أبحت لنفسي أن أضيف إليها عرضاً نقدياً لمذكرات كتبها سياسي وكاتب عربي، هو ناصر الدين النشاشيبي، عن مقتل الملك عبد الله، كانت جريدة «الاتحاد» بأبي

ظبي قد نشرته لي على ثلاث حلقات في أعداد ٢٤ ابريل وأول مايو و٨ مايو ١٩٨٠. وأعترف بأنه لا يوجد ما يبرر هذه الاضافة من ناحية المنهج العلمي، ولكني رأيت أن اضافة هذا العرض، في كتاب عن المذكرات السياسية، قد يضيف إلى فائدته بالنسبة لطالب التاريخ الذي يدرس منهج البحث التاريخي، باعتباره تطبيقاً لهذا المنهج، كما يضيف إلى فائدته أيضاً بالنسبة للمثقف العربي، الذي لم يتح له الاطلاع على هذا العرض النقدي في جريدة « الاتحاد »، بسبب محدودية انتشار الجريدة. على أني احتراماً للمنهج العلمي، أخرجت هذا العرض من إطار فصول الكتاب، وجعلته « ملحقاً » يذيل به. وأعتقد أني بذلك قد حللت هذه المشكلة المنهجية.

وأخيراً أرجو أن أكون قد أديت واجبي في خدمة تاريخنا القومي ومنهج البحث التاريخي.

مصر الجديدة في أول يناير ١٩٨٤

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ بجامعة المنوفية

الفصل الأول

المذكرات السياسية وأهميتها العلمية في دراسة التاريخ

ربما كان السؤال الذي يطرح نفسه في بداية هذه الدراسة هو: هل تعد المذكرات السياسية من الوثائق التاريخية؟ أم لا؟. ان الرد على هذا السؤال يقتضي منا أن نحدد أولا: ما هو المقصود بالوثائق التاريخية، هل المقصود بها الوثيقة الأرشيفية، أي الوثيقة الحكومية والادارية التي تتكون أثناء تصريف الأعمال الرسمية، كسجلات ديوان المدارس، وسجلات قيد التقاسيط، والمراسلات بين الجهات الرسمية والدبلوماسية[1]- أم المقصود بها كل ما خلفه الحادث التاريخي من آثار؟. ذلك أنه إذا كان المقصود بالوثيقة التاريخية هو المعنى الأول، فان المذكرات السياسية لا تعد وثائق، أما إذا كان المقصود هو المعنى الثاني، فان المذكرات السياسية تعد وثائق تاريخية لا أقل من ذلك ولا أكثر.

ولكن كيف نحسم هذه القضية؟ ان حسم هذه القضية يكون بالاجابة على هذا السؤال: هل الأصل وثيقة بالضرورة، والوثيقة بالتالي، هي كل أصل؟. أم أن الأصل ليس وثيقة بالضرورة، وبالتالي فالوثيقة ليست هي كل أصل؟.

اننا نعرف أن مصادر البحث التاريخي تنقسم إلى قسمين: مصادر أصلية، أي أصول، ومصادر غير أصلية. والمصادر الأصلية تتمثل في المخلفات الأصلية للحدث التاريخي، ويستخدمها الباحث عادة في اعادة تركيب الحدث التاريخي واسترداده من الماضي. أما المصادر غير الأصلية، فتتمثل في الصور التاريخية التي تم تركيبها بالفعل عن طريق البحوث والدراسات العلمية التاريخية، بما تتضمنه من آراء وتفسيرات واجتهادات. وهي مصادر مساعدة، تستخدم عادة في توضيح الأحداث والقضايا الفرعية التي تتعلق بالحدث التاريخي محل الدراسة.

فهل المصادر الأصلية، أي الأصول، تعد وثائق بالضرورة أم لا؟.

اننا إذا اعتبرنا أن الوثيقة التاريخية هي الوثيقة الأرشيفية وحدها، فانه

يترتب على ذلك أن كثيراً من أصول الحدث التاريخي لا تعد وثائق، لأن أصول الحدث التاريخي لا تقتصر على الوثائق الأرشيفية، بل تتجاوزها إلى غيرها، بل قد لا يكون من بينها الوثائق الأرشيفية أصلا. وبالتالي، فقد نصل إلى هذه النتيجة التي لا يقبلها العقل، وهي أن أصول الحدث التاريخي ليست وثائق، وأن الدراسة التي لا تعتمد على الوثيقة الأرشيفية هي، بالتالي، دراسة غير موثقة. أما إذا اعتبرنا الوثيقة هي كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار، فان معنى الوثيقة ينطبق عندئذ على معنى الأصل، ويكون الأصل وثيقة بالضرورة.

على هذا النحو نكون قد أجبنا على السؤال الذي طرحناه في بداية البحث، ويكون قد تحدد معنى الوثيقة، وهي كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار، سواء كانت وثائق أرشيفية، أو تمثلت في غيرها من آثار، كخطب الزعماء، وبياناتهم، وتصريحاتهم، أو قرارات الأحزاب والمؤتمرات الشعبية، أو روايات شهود العيان، وصور الأحداث التي ارتسمت في ذاكرة الذين لعبوا الأدوار أو اشتركوا فيها بأي شكل من الأشكال، إلى غير ذلك من هذا المعنى. وتكون المذكرات السياسية على هذا النحو وثائق تاريخية لا أقل من ذلك ولا أكثر.

وهنا نصل إلى موضوعنا، وهو ما هو موقع المذكرات السياسية من الوثائق التاريخية؟ أو ما هي أهميتها بين هذه الوثائق التاريخية؟.

في هذا الصدد يمكننا تقسيم الوثائق التاريخية إلى قسمين رئيسيين:

وثائق منحازة.

ووثائق غير منحازة.

أما الوثائق غير المنحازة، فهي الوثائق التي لم يقصد بها أن تكون أدلة على موضوعات معينة في المستقبل. وتتكون من الوثائق الأرشيفية وغير الأرشيفية على السواء.

ويقصد بالوثائق الأرشيفية تلك التي تتمثل في سجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر مكلفات الأطيان، ودفاتر مكلفات المباني، وسجلات قيد التقاسيط، والقوانين وغيرها. فهذه السجلات لم تحرر لتكون أدلة على حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية في فترة من الفترات، وانما لانجاز الأعمال، ثم أصبحت مصدراً تاريخياً في هذا الصدد.

أما الوثائق غير الأرشيفية، فالمثال عليها: القرارات، والبيانات، والمنشورات الصادرة عن المنظمات الشعبية، كالأحزاب والنقابات وغيرها. فهي لم تصدر لتكون قرائن أو أدلة على شيء معين في المستقبل، وإنما صدرت كجزء من الممارسة الطبيعية للنشاطات المختلفة.

وهذه الوثائق غير المنحازة، بشقيها الأرشيفي وغير الأرشيفي، ذات قيمة علمية أكبر، لانعدام شبهة الانحياز عنها، وبالتالي تعد وثائق من الدرجة الأولى.

أما الوثائق المنحازة، فهي التي يقصد بها أصحابها التدليل على موضوعات معينة، كشهادة الشهود في المحاكم، واعترافات المتهمين وانكارهم، والروايات المباشرة وغير المباشرة، والذكريات والمذكرات واليوميات، وهي أقل قيمة علمية لاحتوائها على قدر يقل أو يكثر من الأباطيل. وبالتالي تعد وثائق من الدرجة الثانية.

هذا التحديد للقيمة العلمية للمذكرات، هل ينعكس على أهميتها؟، بمعنى: هل ينقص من أهميتها كمصدر أصلي من مصادر البحث التاريخي؟.

ان الاجابة على ذلك بالنفي على وجه التأكيد لسببين:

الأول: أن الوثيقة، أية وثيقة، تحتوي على قدر من الوقائع قد يكون بعضها صحيحاً والبعض الآخر غير صحيح. وبالتالي، فلا يمكن التقليل من أهميتها، لأن هذا القدر الصحيح من الوقائع، قد يكون حجر الزاوية في البحث التاريخي كله!.

ثانيا: أنه لا توجد وثيقة، مهما بلغت قيمتها العلمية، يمكن التسليم بكل ما ورد فيها من معلومات، دون اخضاعها أولا للنقد العلمي التاريخي. وإذا كان الجهد العلمي الذي يبذل في تحقيق المذكرات أكبر، فانه لا يقلل من أهميتها بقدر ما يرفع من قيمة الباحث.

والآن، ما هو المقصود بالمذكرات؟. هل المقصود بها كل ما روى على لسان شهود العيان؟، أم المقصود كل ما روي أو كتب لهذا الغرض، أي ليكون مذكرات؟.

اننا إذا أخذنا بالمعنى الأول، فانه يندرج تحت اسم مذكرات كل ما روي على لسان الشهود، سواء كان في شكل تقارير يرسلها السفراء والقناصل، أو شهادات رسمية أمام المحاكم وجهات التحقيق، أو روايات تروى في أحاديث شخصية أو عامة. بل ان الروايات التي يرويها مراسلو الصحف من واقع المشاهدة العينية تندرج تحت باب المذكرات!.

وهذا أمر غير معقول، لأنه إذا كان صحيحاً أن المذكرات هي شكل من الروايات سالفة الذكر، إلا أنها تنفرد بخصيصة مميزة، هي: الخصوصية، أي الجانب الشخصي فيها واللصيق بها والخاص جداً، الذي يتناول تجربة الانسان الشخصية، ومشاهداته، وعواطفه ومشاعره، وآراءه أو أعماله التي قد يتحرج عن الافصاح عنها والاعتراف بها في ظرف معين.

وهذه الصفة تحدد ما هو المقصود بالمذكرات. فهي تشمل كل ما روي أو دون من وقائع بهذه الصفة، سواء سجل في وقته ويومه، أو سجل بعد أن أصبح ذكرى. وبمعنى آخر، يقصد بها: اليوميات، والذكريات المدونة أو المروية، والسيرة الذاتية.

وقد يساعد على توضيح ذلك أن نذكر أنه في الغرب تستخدم ثلاث مصطلحات:

الأول: يوميات، Diaries، وهو مصدر أساسي على درجة عظيمة من الأهمية، ولا يتدخل صاحبها فيها أي تدخل. والمثال على ذلك يوميات شيانو Ciano's Diary.

والثاني: سيرة ذاتية Memoirs، وهي السيرة التي يكتبها صاحبها من واقع مشاهداته وتجربته عن فترة زمنية محددة، قد تشمل حياته كلها أو فترة توليه منصب ما. وتمتاز عن النوع الأول بأنها أكثر ثراء في المعلومات، إذ تعتمد عادة على يوميات، بالاضافة إلى وثائق أخرى تحت يدي الكاتب، مثل رسائل رسمية أو شخصية أو محادثات. ولكنها أقل درجة في الأهمية، لأن صاحبها يصوغها بعد انتهاء الأحداث، ويقودها لأغراض دفاعية غالباً!. والأمثلة على ذلك كتاب كفاحي Mein Kampf لهتلر، ومذكرات ريتشارد نيكسون The Memoirs of Richard Nixon.

أما المصطلح الثالث: فهو ذكريات Recollctions. وتطلق على الذكريات المتفرقة، ولا يكون لها غالباً طابع سياسي.

ومن هنا تتحدد أهمية المذكرات في الوثائق التاريخية، فهي تكشف عادة عن مستور أو خبيء يتصل بذات صاحبها بالدرجة الأولى، وتلقي الضوء على العلاقات المتشابكة التي تربط صاحبها بالشخصيات والتنظيمات والمؤسسات الحكومية والدستورية التي اتصل بها. كما تصور الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الجيل الذي نشأ فيه الكاتب، وذلك مما قد لا يتيسر الكشف عنه بدون هذه المذكرات.

على أن هذه الحقيقة ذاتها، وهي الجانب الشخصي في المذكرات، يزيد من صفتها الانحيازية على النحو الذي يزيد بالتالي من قدر الحذر الواجب اتخاذه عند الاستعانة بها في البحث التاريخي. فتبرير الأخطاء وانتحال الأدوار، وتشويه الخصوم، وتمجيد الذات، ولو أنه يوجد بدرجات متفاوتة في

الروايات، إلا أنه يزيد في المذكرات، ويؤدي إلى كثير من مسخ الحقائق، ويؤدي بالتالي، إلى مزيد من الارتياب في أمانة القول. كما أن كتابة الواقعة التاريخية بعد سنوات من وقوعها وبعد أن أصبحت ذكرى، يؤدي إلى كثير من الخلط والأخطاء، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من الارتياب في دقة القول.

وهذا يوضح أهمية تحقيق المذكرات التي ظهرت وتظهر تباعاً في تاريخ مصر. وأعني بكلمة تحقيق هنا تحقيق صحة الوقائع التي أوردها كاتب المذكرات أي تمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق، وهذا ما يطلق عليه: «النقد الباطن السلبي للأمانة والدقة»[٢]. ذلك أن التحقيقات التي تمت إلى الآن للمذكرات السياسية، قد اقتصرت على تحديد مدلول النص، أي تحديد المعنى الحرفي للكلمات، وتحديد المعنى الحقيقي الذي يرمي إليه الكاتب، وهو ما يطلق عليه اسم «النقد الباطن الإيجابي للتفسير». أو اقتصرت على تصحيح النص واستجلائه، وتمييز الصحيح من الزيف أو المنتحل، وهو ما يطلق عليه اسم «النقد الخارجي»، أو «نقد التحصيل».

ولعل النماذج القليلة التي أطرحها في هذا البحث، تنبه إلى أهمية تحقيق المذكرات على النحو الذي ذكرته، أي تحقيق صحة الوقائع وتمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق، وما يمكن وصفه منها بأنه غير أمين أو غير دقيق:

فقد أورد أحمد عرابي في مذكراته المنشورة تحت عنوان: «كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٢٩٨ هجرية وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ ميلادية»، أن العريضة التي قدمها إلى رياض باشا وأدت إلى حادث قصر النيل يوم ٣١ يناير ١٨٨١، كانت تحتوي على مطلب «تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذاً للأمر الخديو الصادر عقب ارتقائه مسند الخديوية»!. وقد روى قصة مليئة بالتفصيلات عن مقابلة دارت بينه، ومعه رفيقاه علي بك فهمي وعبد العال بك حلمي، وبين رياض

باشا، وفي هذه المقابلة قال رياض: «ليس في البلاد من هو أهل لأن يكون عضواً في مجلس النواب»، فرد عليه عرابي قائلا: «انك مصري وباقي النظار مصريون والخديو أيضاً مصري، أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقمت؟ كلا، فإن فيها العلماء والكبراء والنبهاء، وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لأن يكون عضواً في مجلس النواب، أفلا يمكن انشاء مجلس يستمد من معارفكم، ويكون مدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالا يخدمون الوطن بصائب فكرهم ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية. فانبهر!، وكأنما كبر لديه ما سمعه منا، ثم قال: سننظر بدقة في طلباتكم هذه».

على أن بحث هذه الواقعة يثبت أنها ملفقة، للتدليل على أن حركة الضباط العرابيين كانت منذ البداية تستهدف الدفاع عن حقوق الأمة، مع أنها قامت في الحقيقة للدفاع من مصالح فئوية تتعلق بالجيش وحده، ثم قادتها الظروف إلى الالتحام بالحركة الوطنية الدستورية التي كان يقودها الزعماء الدستوريون. فلم يوافق أحد من معاصري عرابي على قوله، ومنهم صديقه بلنت. بل لقد ذهب الشيخ محمد عبده إلى حد أكبر، فقال ان عرابي «لم يكن بباله ولا يهتف في منامه أن يطلب اصلاح حكومة أو تغيير رئيسها، فذلك مما كان يكبر على وهمه أن يتعالى إليه»!. وهذا الاعتراض على ما أورده- عرابي معقول، لأن الحادث انتهى- كما هو معروف- بعزل عثمان رفقي باشا فقط دون أي شيء آخر، ولو أن مطلب تأليف مجلس النواب كان من بين الطلبات، لظهر أثر ذلك في الأحداث التالية، ولأخبرنا عرابي بما آل إليه هذا الطلب، سواء فيما يتصل بموقف الحكومة أو موقف الضباط منه!.

ومن الأمثلة الأخرى، ما ورد في مذكرات عبد الرحمن فهمي بخصوص لجنة ملنر، فقد ذكر أنه لما عزمت الحكومة الانجليزية على ايفاد اللجنة إلى مصر، ورد إليه خطاب من سعد زغلول يقول فيه: «لا بد أن تكونوا قد

عرفتم أن الحكومة قررت ارسال لجنة إلى مصر لتحقيق سبب الاضطرابات، وأنه خوفاً من أن يتعامل معها نفر من المستضعفين الذين لا يدينون بمبادىء الوفد، أرجوكم تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد»؛ فرأى عبد الرحمن فهمي أن أصلح رجل يقوم برياسة هذه اللجنة المصرية هو عدلي باشا، فقابله وكلمه في الموضوع، فلم يقبل. فألح عليه، وزاره بعد أسبوع لهذا الغرض، ولكنه كرر الرفض. وبعد انصرافه من عند عدلي باشا، جالت في خاطره فكرة المقاطعة، فكتب بها إلى سعد زغلول، وصادف أن وصل الخطاب أثناء عقد جلسة من جلسات الوفد، فقرأه عليهم فصادف قبولهم.

ولما كانت فكرة تأليف لجنة تتكلم مع لجنة ملنر باسم الوفد، لا يمكن أن تخطر ببال سعد زغلول، نظراً لأنها لا تتفق مع خطة الوفد في ذلك الحين، وهي أن المسألة المصرية مسألة دولية، لا تحل بين انجلترا ومصر وحدهما- فقد كان من الواضح أن رواية عبد الرحمن فهمي في مذكراته غير دقيقة، ولكن كيف يمكن اثبات ذلك وعبد الرحمن فهمي هو الشاهد الوحيد على ذلك بحكم سرية المراسلات بينه وبين سعد زغلول؟.

لقد أدت المقارنة التي قمت بعقدها بين المذكرات والرسائل، إلى أن عبد الرحمن فهمي لم ينصح سعداً بفكرة المقاطعة بعد مقابلته لعدلي باشا الثانية- كما قال- وإنما قبل ذلك. لأن هذه المقابلة الثانية لم تتم إلا بعد ٢٥ يولية، بينما كتب سعد يستحسن فكرة المقاطعة في يوم ٢٥ يولية نفسه.

كما تبينت أن ما نسبه إلى سعد زغلول من أنه قد كلفه «بتشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة باسم الوفد»، لم يحصل أصلاً!. وقد نفى سعد زغلول ذلك في كتابه الذي أرسله إلى عبد الرحمن فهمي في أول أغسطس ١٩١٩، فذكر أن تأليف لجنة أو لجان من أجل

مفاوضات لجنة ملنر، أو لجمع الاستعلامات، «لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلا »![3].

وواضح أن عبد الرحمن فهمي انما وقع في هذا الخطأ لأنه كتب مذكراته بعد سنوات من وقوع الحوادث، وهذا ما جعله أقل دقة في سرد المعلومات. ولكنه لم يكتب ذلك بدافع من عدم الأمانة، لأنه لم يخف المراسلات التي تثبت ما وقع فيه من خطأ، وكان في إمكانه ذلك.

وهناك مثال آخر لعدم الدقة في سرد المعلومات ورد في مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل: «مذكرات في السياسة المصرية»، حين روى رواية غريبة، أخذ بها الأستاذ شفيق غربال، تفيد أن الوفد ولجنته المركزية كانا بمعزل عن فكرة مقاطعة لجنة ملنر، حتى أنبتها فكر مواطن مجهول بعث بها إلى جريدة «النظام» التي نشرتها، وما لبثت حين نشرت أن «عدها الشباب المصري صخرة النجاة لقضية الاستقلال، وأن سرى في جميع الأوساط مسرى البرق، فتنفس الجمهور الصعداء، وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الانجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق الأهداف الوطنية. ومع ذلك بقي الوفد وبقيت لجنته المركزية بالقاهرة صامتين لا يبديان في هذا الاقتراح رأياً »![4].

ولما كانت الرواية السالفة الذكر لا تتفق مع القيادة النشطة للوفد ولجنته المركزية في ذلك الحين، فقد حققت هذه المسألة في جريدة «النظام» وتكشف لي عكس ما ذكره الدكتور هيكل. فقد تبينت أن فكرة المقاطعة قد ظهرت من قبل أن تنشر جريدة النظام كلمة هذا المواطن المجهول في عددها الصادر بتاريخ ٣١ اغسطس ١٩١٩، واسمه حسن سلامة. كما تبينت أن فكرة المقاطعة قد بحثت قبل ذلك بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس. وحبذها سعد باشا[5]. ويعتبر هذا الخطأ وليد عدم الدقة لطول المدة بين حدوث الواقعة التاريخية وتدوينها.

ومن الأمثلة على ما يعمد إليه بعض كتاب المذكرات من اغفال واخفاء الوقائع التي لا تناسب أوضاعهم التي صاروا إليها، ما أورده أحمد حسين في مذكراته التي أصدرها عام ١٩٣٦ بعنوان: «ايماني». فحين تعرض لعلاقته بمحمد محمود باشا في عهد وزارة ١٩٢٩ ودعوته لمشروع محمد محمود- هندرسون، أورد مقتطفات من خطاب ألقاه في حضرته تحدث فيه عن حاجة مصر إلى زعيم من دم فرعوني «تنساب فيه كريّات رمسيس ومينا»(٦). ولكنه أغفل أنه خاطب محمد محمود قائلاً: «وهذا الزعيم هو أنت، أنت يابن الصعيد، الذي بقي محافظاً على استقلاله ستة آلاف سنة»!. إلى آخره، وأنه دعا محمد محمود باشا إلى أن يقبل زعامة مصر، وأن يكون لها كموسوليني في إيطاليا!.

أما ما دعا أحمد حسين إلى هذا الاغفال، فهو سقوط محمود باشا، وسقوط مشروع المعاهدة التي روج له أحمد خسين حينذاك، وانكار محمد محمود باشا نفسه وجود شبه بينه وبين موسوليني، مدعياً أنه يؤمن بالنظام البرلماني(٧).

ولما كان ما رواه أحمد حسين على هذا النحو، قد رواه بعد أن أصبح هو نفسه زعيم حركة، فان اخفاء المناداة بزعامة محمد محمود، مع ابرازه فقط حاجة مصر إلى زعيم، يكون الغرض منه أيضاً تأكيد إيمانه بزعامته هو!. ولذلك نراه يقول بعد سطور: «هي فكرة واحدة تلك التي تملأ حياتي وتملك عليَّ مشاعري، وأغني بها بعث مجد مصر وتحقيق عظمة مصرنا بأسرها، وليست حياتي إلا سلسلة متصلة الحلقات من العمل في هذا السبيل».

وبطبيعة الحال فان رجوع الباحث إلى صحف تلك الفترة يساعد كثيراً على توضيح الصورة واظهار المستور.

ومن الأمثلة على اخفاء بعض الكتاب في مذكراتهم وقائع تسيء إلى صورتهم أو صورة الحزب الذي إليه ينتمون، اغفال الدكتور محمد حسين هيكل كلية أمر قضية سيف الدين. وهي المؤامرة التي هيأت الجو لإقالة مصطفى

النحاس باشا يوم ٢٨ يونية ١٩٢٨ في ظروف شبيهة بظروف خروج الوفد من الحكم في آخر عام ١٩٢٤ بعد مصرع السردار. مع أن جريدة السياسة التي يحررها الدكتور محمد حسين هيكل قد شاركت في المؤامرة بأوفى نصيب، وكانت هي التي كتبت يوم ٢٤ يونية تقول: «مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري، ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين وأمه، ويسعون كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز هذا الأمير ابتزازاً! »[٨].

وكم كان مفيداً لو ان الدكتور محمد حسين هيكل روى تفاصيل المؤامرة، وقد كان داخلها، وترتب عليها صعود حزبه إلى الحكم. ولكن لا يوجد من كتاب المذكرات من يروي تفاصيل مؤامرات اشترك فيها!.

ومن الأمثلة على ضرورة عدم الاعتماد على ذاكرة الكاتب في تحديد تواريخ الأحداث التاريخية أو ترتيبها، حين تكون المذكرات من نوع الذكريات التي سجلت بعد فترة من حدوثها- ما أورده القائمقام أنور السادات في ذكرياته، التي نشرها تحت عنوان: «صفحات مجهولة».

فقد ذكر أنه بعد استقالة علي ماهر باشا، وفي شهر سبتمبر ١٩٤٠، وحينما كانت جيوش إيطاليا تغزو مصر- صدرت الأوامر إلى فرقته بالانسحاب من مرسى مطروح ومعها الفرقة المصرية الأخرى، وأن يتركا أسلحتهما للقوات البريطانية التي تقرر أن تنفرد بالدفاع عن المنطقة كلها. وقد غضب الضباط لمسألة ترك الأسلحة، ووضعوا خطة لاحتلال المرافق العامة في الطريق إلى القاهرة وفرض حكومة علي ماهر مرة أخرى!. ولكن لأكثر من سبب، تبين أن تنفيذ هذه الخطة لن ينجح في النهاية، فاكتفى بالعودة بجميع الأسلحة كاملة. وفي القاهرة، التقى أنور السادات بجميع أصدقائه الضباط الذين كانوا معه في منقباد- فيما عدا جمال عبد الناصر الذي كان في السودان- وبدأت الاجتماعات تتوالى وتتركز للقيام بعمل كبير. «وكان في خيالنا رجلان نريد أن

نتصل بها، وأن نشركها معنا في عملنا الكبير: علي ماهر، صاحب البيان المشهور والاستقالة المدوية، وعزيز المصري، رئيس هيئة أركان حرب الجيش، وهو الرجل الذي وقع اختيارنا عليه عندئذ، لكي يقود ثورتنا. وحاولنا أن نتصل بعلي ماهر فلم نستطع، وحاولنا أن نتصل بعزيز المصري، فاستطعنا. ولكن اتصلنا في طريقنا إليه بالاخوان المسلمين أيضاً »!.[٩].

هذا النص يفيد أن الاتصال بالاخوان المسلمين، قد تم بعد عودة السادات الى القاهرة في سبتمبر ١٩٤٠، أي بعد إستقالة علي ماهر باشا. على أن أنور السادات لا يلبث أن يروي رواية أخرى. فهو يذكر، في مناسبة اتصاله بعزيز المصري باشا، أنه في احدى مقابلاته مع حسن البنا، «كنت ثائراً مكتئباً تملؤني المرارة والألم. فقد صدرت الأوامر في ذلك اليوم باعطاء الفريق عزيز المصري أجازة اجبارية من رياسة أركان حرب الجيش، وكان معلوما لنا أن وراء هذه الفعلة أيدي الانجليز، وكان مجرد العلم بهذا كافياً لاثارة نفوسنا، ودفعنا إلى أي عمل قد يراه الكثيرون في مثل ظروفنا من أعمال الجنون... وطال الحديث عن عزيز المصري... وأبديت رغبة شديدة في ضرورة لقاء هذا الرجل الذي كان موقفه محور تفكيرنا... وقال لي المرحوم حسن البنا أني سألتقي في اليوم التالي بالفريق عزيز المصري، وحدد لي موعد اللقاء ومكانه! »[١٠]

على أننا إذا فحصنا هذين النصين في إطار الأحداث التاريخية، لوجدنا أن عزيز المصري انما منح اجازته الاجبارية المشار إليها في يوم ٥ فبراير ١٩٤٠، أي في عهد علي ماهر باشا!. وبالتالي فلا يمكن أن يكون اتصال السادات بالاخوان المسلمين قد تم بعد أشهر طويلة من خروج علي ماهر من الحكم، وإنما ينبغي أن يكون قبل ذلك، لأن الاتصال بالاخوان المسلمين سابق على الاتصال بعزيز المصري نفسه كما ذكر السادات.

فضلا عن ذلك، فان القائمقام أنور السادات قد حدد تاريخ أول لقاء له بالشيخ حسن البنا، بأنه «في ليلة مولد الرسول من عام ١٩٤٠ في سلاح الاشارة بالمعادى». ولكن ببحثي هذه المسألة تبينت أن هذا التاريخ يقابله في التاريخ الميلادي يوم ١٩ ابريل ١٩٤٠. وإذا كان لقاء السادات بعزيز المصري قد تم قبل ذلك، أي في اليوم التالي لاعطائه الاجازة الاجبارية، أي في يوم ٦ فبراير ١٩٤٠، ومن خلال حسن البنا نفسه، فمعنى ذلك أن هذا التاريخ لا يمكن أن يكون صحيحاً، أو أن تاريخ لقاء السادات بعزيز المصري يكون هو التاريخ غير الصحيح!.

يضاف إلى ذلك أن رواية القائمقام أنور السادات عن تجدد نشاط جماعة منقباد والتئام شملها، تدور على أن ذلك قد حدث بعد عودته من مرسى مطروح في سبتمبر ١٩٤٠، مع أن الوقائع السالفة الذكر عن مقابلته الأولى لحسن البنا، ومناسبة لقائه بعزيز المصري انما وقعت قبل ذلك!، أي في ٦ فبراير، و١٩ ابريل ١٩٤٠، وفي ذلك الحين لم يكن أنور السادات في القاهرة وانما في مرسى مطروح!. وهذا يوضح كم يسبب الخطأ في تسجيل التواريخ الاضطراب في تتبع الأحداث وتحقيقها!.

ومن الأمثلة على خطورة الاعتماد على رواية واحدة إذا كانت هناك روايات أخرى يمكن مقارنتها بها، ما أورده فتحي رضوان في مذكراته التي نشرت في مجلة روز اليوسف في يولية واغسطس ١٩٧٥ تحت عنوان: «أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢»، وقد رواها لضياء الدين بيبرس- عن مناسبة دخول الشيخ أحمد حسن الباقوري الوزارة التي ألفها محمد نجيب.

فقد ذكر أنه حين قرر مجلس قيادة الثورة اشتراك الاخوان المسلمين في الوزارة، تم الاتصال بالمرشد الهضيبي، فوافق على هذا الرأي، ورشح ثلاثة من المرشحين هم: زكي شرف، وكمال الديب، وأحمد حسني. ولكن مجلس الثورة

اتفق على اختيار واحد من مرشحي الهضيبي، وواحد من شباب الأخوان. وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوي من الشباب، ولكن فتحي رضوان رشح الشيخ حسن الباقوري معارضاً تعيين حسن العشماوي وأفلح في اقناع عبد الناصر بذلك(١١).

على أن مقارنة هذه الرواية بالروايات الأخرى أظهرت انفرادها. فان هذه الروايات أجمعت غالبيتها على ورود اسم الباقوري في ترشيح الهضيبي، بل لقد ذهبت الرواية الرسمية التي وردت في بيان مجلس الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤، إلى أنه طلب إلى الأخوان ترشيح ثلاثة «على أن يكون أحدهم الأستاذ أحمد حسن الباقوري». ومعنى ذلك أن ترشيح الباقوري كان مفروغاً منه في البداية، دون اصرار من قبل فتحي رضوان.

وقد ذكر فتحي رضوان في هذه الرواية حواراً طويلاً بينه وبين عبد الناصر يفيد إلحاح عبد الناصر عليه ليقبل ترشيح حسن العشماوي، بينما كان فتحي رضوان يتمنع ويصر على الباقوري!. وقد جاء في الحوار أنه عندما ذكر اسم الباقوري، «لمحت في عينيه نظرة تساؤل!، وكان من الواضح أنها المرة الأولى التي يسمع فيها بهذا الاسم، فقلت له مبرراً ترشيحي: «أنا عاوز في الوزارة دى «عمامة»، وعاوزها على رأس شاب، والشيخ الباقوري خطيب، ووسيم، ودخل السجن وقاسى أهوال المعتقل، فهو صورة للأزهري غير الصورة المعروفة عنه للناس»!. فقال لي عبد الناصر: «أنا عاوزك توافق على ترشيح حسن العشماوي، وبلاش حكاية الباقوري»!. فقلت له: «حسن العشماوي علاقته بي حسنة، فهو أولا ابن أستاذي محمد العشماوي باشا، وأخوه رجائي زميلي في جميع سنوات كلية الحقوق. وثالثا لقد اعطاني حسن العشماوي في يدي هذه مئات الجنيهات للدفاع عن قضايا الأخوان المسلمين، ثم أني أعلم أنه ذكي- لكني لا أستطيع أن أرشحه للوزارة!». فعاد عبد الناصر يتحدث عن

سجايا حسن العشماوي. وبعد كلام كثير قال: «إن حسن العشماوي كان المدني الوحيد الذي كان يعلم بأمر الثورة قبل وقوعها».. قلت: «على كل حال أنا موافق على دخوله الوزارة». قال: «صحيح»؟. قلت: «مع الباقوري»!. فبدت عليه رحمه الله خيبة الأمل!.. قلت: «الخيار أمامك بين حسن العشماوي وبين الباقوري، وأني شخصياً أرشح الباقوري وأصمم عليه»(١٢).

على أن هذه القصة تضعف أمام دليلين:

الأول، رواية صالح أبو رقيق، وصلته بعبد الناصر معروفة، وقد روى أن القائمقام يوسف صديق كان حاضراً عندما اتصل عبد الناصر بالهضيبي تليفونياً في حضور حسن العشماوي يبلغه قرار مجلس الثورة اشتراك الاخوان في الوزارة. وقد أبدى يوسف صديق تشككه في أهلية الأخوان للوزارة، ولكن حسن العشماوي استدل بالشيخ حسن الباقوري على وجود كفاءات في الاخوان، فقبله عبد الناصر على الفور وتحمس له.

أما الدليل الثاني، فهو أن الحجم السياسي لفتحي رضوان في ذلك الحين لم يكن يتيح له هذا الحوار الذي يخاطب فيه عبد الناصر قائلا: «أنا عاوز في الوزارة دي عمامة.. الخ!. فلم يكن فتحي رضوان من الضباط الأحرار، ولم يكن يملك قوة شعبية تعطيه الحق في فرض رأيه على الرئيس الفعلي للثورة.

ومن القواعد الهامة التي يجب على الباحث أن يراعيها عند استقائه مادته من المذكرات السياسية، معرفة موقع الكاتب في الرواية التاريخية التي يحكيها، وهل كان في موقع الرؤية العيانية، أم السماع بشخصه، أم السماع من شخص آخر، أم في موقع الاستنتاج، أم في موقع استقاء معلوماته من مصدر تاريخي آخر لاكمال الصورة التاريخية. فكل موقع من هذه المواقع يؤثر على الرواية التاريخية التي يرويها الكاتب تأثيراً كبيراً من الناحية الوثائقية، بمعنى أنه لو كانت الواقعة مستقاة من مصدر تاريخي، ككتاب أو بحث علمي، لا

نستطيع أن نصفها بأنها وثيقة لمجرد أن الذي رواها - وبمعنى أدق نقلها أو استقاها - صاحب مذكرات. كما أن الواقعة التي يرويها الكاتب من موقع التواجد الشخصي أثناء وقوعها، أكثر أهمية من روايته لها من موقع السماع عن راوية آخر، وهذه الرواية الأخيرة أكثر أهمية بدورها من روايته لها من موقع الاستنتاج. وان كانت هذه الروايات جميعها يلزم اخضاعها للنقد التاريخي العلمي.

وربما كان أقرب مثل ندلل به على أهمية موقع كاتب المذكرات في تحديد الصفة الوثائقية للواقعة التاريخية التي يرويها، ذلك الرد الذي رد به محمود الجيار، حارس عبد الناصر، وصديقه، ورئيس مكتبه للتعرف على وجهات الرأي العام، وصاحب المذكرات التي نشرها في مجلة روزاليوسف تحت عنوان: «الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر» - على منير حافظ، الرجل الثاني في مكتب معلومات عبد الناصر الذي كان يرأسه سامي شرف، وصاحب المذكرات التي نشرت أيضاً في مجلة روز الموسف تحت عنوان: «التاريخ السري لحكم جمال عبد الناصر».

فقد اعترض منير حافظ على بعض الروايات التي ساقها محمود الجيار في مذكراته، راوياً بعض الوقائع المخالفة. ولكن محمود الجيار تحدى منير حافظ في اعتراضاته، منطلقاً في تحديه من منطلق أن منير حافظ لم يكن موقعه في روايته لتلك الوقائع المعينة موقع الرؤية، وإنما موقع الاستنتاج. وبذلك أضعف رواية منير حافظ لحد كبير. وتمضي مناقشة محمود الجيار لمنير حافظ كالآتي:

«جاء في رواية منير حافظ» أن قيادة الجيش كانت تخفي عن عبد الناصر خططها، إلى الحد الذي يقول فيه أن المشير خطط للهجوم على إسرائيل يوم ٢٩ مايو، دون علم عبد الناصر.. وقد استنتج الكاتب من

تأشيرة المشير على صورة البرقية الواردة من الخارجية المصرية تتضمن تحذيراً أمريكياً من الهجوم على إسرائيل يوم ٢٩ مايو (ونص التأشيرة: شمس: يظهر أن هناك Leekage (تسرب في المعلومات)- أن الأعداد لهذا الهجوم تم دون علم عبد الناصر. وهذا اجتهاد شخصي لا يعني صحة هذا الاستنتاج...

«جاء بالمقال الذي روى منير حافظ فيه ذكرياته أنه من الظلم أن يتهم عبد الناصر بأنه قد عزم على الخروج من الميدان (كما روى الجيار في مذكراته) وأنه أمر زوجته وأولاده باعداد الحقائب. فمن أين أتى كاتب المقال (منير حافظ) بما ينفي ذلك؟. لقد تحدثت في ذكرياتي عن أحداث وقعت أمام عيني، ولكن ما جاء بالمقال اصرار على اجتهاد آخر!.

«يقول الكاتب (منير حافظ) ان ارتفاع روح عبد الناصر المعنوية وهو في طريقه إلى القيادة ليس لأنه كان قد أعد مائتي طائرة من مختلف المصادر لانقاذ الموقف- كما قلنا (الجيار)- وإنما كان السبب فوق ذلك وقبله، أنه استطاع من خلال اتصالاته بالقيادة أن يدبر هجوماً بالدبابات ضد الغزو الاسرائيل، حيث كان يعلم أن مجلس الأمن في سبيل اصدار قرار، وان سبب تردد مصر في قبول هذا القرار هو انتظار عبد الناصر نتيجة هذا الهجوم المضاد، الذي كان يريد منه اختراق الحدود الاسرائيلية، لتحقيق شيء من الموازنة أو المساواة»: على ان مثل هذا الهجوم لم يكن ليتسنى بدون غطاء جوى، وهو ما «يتنافى مع الواقع والمنطق، حيث أنه في بداية المعركة كانت قد صدرت الأوامر بانسحاب خط الدفاع الأول إلى خط الدفاع الثاني، وأصبحت بذلك قواتنا تبعد كثيراً عن الحدود الاسرائيلية. بالاضافة إلى تحطيم سلاحنا الجوي، مما جعل القوات المحاربة دون أي غطاء جوي. ولا يمكن لأي شخص على علم بأبسط القواعد العسكرية أن يقدم على ذلك، ناهيك عن عبد الناصر الذي يقول الكاتب أنه أصدر مثل هذا الأمر.

« يشير الكاتب (منير حافظ) إلى ما رويناه (الجيار) عن المواجهة المعروفة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر الذي اقترح على عبد الناصر أن يسلم الحكم لشمس بدران (بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧)، ويزعم كاتب المقال- **وهو لم يكن موجوداً أصلاً في هذا المكان**- أن عبد الناصر أجاب بقوله: « طيب.. بنشوف » »، ويفسرها بأنها موافقة ضمنية. ثم يستنتج أن عبد الناصر لم يكن يستطيع أن يتردد في قبول تسليم الحكم لشمس بدران وهو في مبنى القيادة، وقد لاحظ من الملتفين حول شمس بوادر التمرد. علماً بأنه لم يكن هناك منظر يوحي بالتمرد، بل كان واضحاً ما يدل على انهيار القيادة تماماً حتى بالنسبة للمشير. فكيف يتسنى لمثل هذه القيادة المنهارة الاحساس بالقوة- خاصة وأن القوة العسكرية الوحيدة التي كانت قادرة في ذلك الوقت على الحركة، كانت قوات الحرس الجمهوري؟.

« وفي معرض الحديث عن عودة عبد الناصر إلى بيته، وقولنا (الجيار) أننا نجحنا، بعد أن صعد عبد الناصر إلى غرفته، في أن نمنع أي زائر من مقابلته، وأن يقضي ليلته بدون ازعاج- يقول الكاتب (منير حافظ) ان هذا حدود ما نعلمه. ويضيف بأن ما لم أعلمه هو أن عبد الناصر عندما دخل غرفته، لم يخلد إلى النوم، وكان تركيزه حول التصرف الذي يمكنه أن يتخذه ليواجه الموقف، وأن أول ما فعله عبد الناصر بعد دخوله غرفته، أن أحضر طبنجته، وملأ خزانتها بالرصاص، ووضعها في متناول يده، حيث أنه لم يكن مطمئناً إلى مشهد القيادة. **فمن أين للسيد الكاتب بكل هذه التفاصيل التي تمت داخل غرفة نوم عبد الناصر؟...**

« وأخيراً، فان روايتنا للأحداث كانت من واقع معايشتنا ورؤيتنا لها. وللكاتب أن يكتب ما يريد، ولكن على من يصحح أن يكتب من موقع الرؤية، وليس من موقع الاستنتاج »!.

هذا ما كتبه محمود الجيار في نقد بعض روايات منير حافظ، والتي تشير إلى أهمية موقع الكاتب عند روايته للواقعة التاريخية. وليس معنى ذلك أن الرواية التي يرويها الكاتب من موقع الرؤية والمشاهدة العينية قابلة لأن تؤخذ على علاتها، بل لا بد – كما ذكرنا – من اخضاعها للنقد التاريخي العلمي. ولدى المؤرخ من وسائله التي يوفرها له منهج البحث التاريخي ما يعينه على الوصول إلى الحقيقة.

الفصل الثاني

المذكرات الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليو

بعد هذه النماذج التي اوردتها، والتي توضح أهمية تحقيق ما لدينا من مذكرات، ونقدها نقداً باطنياً من ناحية الأمانة والدقة، وتحديد ما يمكن قبوله منها على أنه حق- وهي مهمة لا يمكن أن يقوم بها فرد، وانما تتطلب لجنة لهذا الغرض- ننتقل إلى استعراض أبرز المذكرات التي صدرت عن تاريخ مصر المعاصر. ويمكن تقسيمها حسب صفتها الانحيازية إلى نوعين:

مذكرات حزبية. أي تعبر عن وجهة حزبية.

ومذكرات شخصية أو خاصة. أي تعبر عن وجهة نظر أصحابها المستقلة.

وبالنسبة للنوع الأول، وهو ما سوف أقصر كلامي عليه بالدرجة الأولى في هذه الدراسة، فسأتناوله طبقا للترتيب الزمني لظهور الأحزاب في عهد الاحتلال البريطاني، واعتبار ثورة ٢٣ يوليو بمثابة حزب. وأول هذه الأحزاب هو: الحزب الوطني.

(أولا) - مذكرات الحزب الوطني

أبرز المذكرات السياسية التي كتبها سياسيون ينتمون إلى الحزب الوطني هي: مذكرات محمد فريد، ومذكرات عبد الرحمن الرافعي:

قصة مذكرات محمد فريد

ربما لم تثر مذكرات زعيم سياسي من اهتمام الرأي العام كما أثارت مذكرات محمد فريد. وكان محمد فريد قد احتفظ بهذه المذكرات ضمن أوراقه الخاصة حين كان في اوروبا، في صندوق أودعه لدى سيدة ألمانية كان يسكن عندها.

وعندما أحس بدنو أجله، أرسل في طلب صديقه اسماعيل لبيب الذي كان يقيم في جنيف، وكلفه بتسلم الصندوق ونقله إلى مصر حين تسنح له الفرصة ليسلمه لابنه عبد الخالق فريد. وقد مات محمد فريد في مساء السبت ١٥ نوفمبر ١٩١٩، ونفذ الصديق الوصية، فنقل الصندوق إلى مصر، وحفظه لديه حتى يكبر نجل الفقيد، ولكن الأجل وافاه قبل أن يسلم الأمانة فتولت السيدة أرملته هذه المهمة، وانتقلت المذكرات بذلك إلى يد عبد الخالق فريد.

استمرت المذكرات في بيت ابن الزعيم محمد فريد لفترة طويلة من الزمن دون أن يعلم بخبرها أحد، فيما عدا بعض أصدقاء الفقيد من أعضاء الحزب الوطني، ومنهم عبد الرحمن الرافعي. ولم يكن المناخ السياسي في مصر في ذلك الحين، حيث كان الوفد يتولى زعامة الحركة الوطنية ويستحوذ على ثقة الجماهير، مما يسمح بالاهتمام بمذكرات زعيم الحزب الوطني السابق. فضلا عن أن كتابة التاريخ كانت قاصرة وقتذاك على تاريخ مصر الحكام والملوك، لا تاريخ مصر الشعب والجماهير، ولذلك كان الاهتمام باعادة كتابة تاريخ مضر صادراً من القصر ومن الملك فؤاد بالذات، الذي أسند هذه المهمة لعدد من المؤرخين الأجانب، من أمثال المؤرخ الإيطالي الفاشستي أنجلو ساماركو Angelo Sammarco والمؤرخ الفرنسي جورج دوان George Douin وبيير كرابيتيس، ووضع تحت تصرفهم جميع الامكانيات الوثائقية. وكان الغرض تحسين صورة الأسرة المالكة، وخصوصا اسماعيل، في عين الشعب، بعد ما التصق به طويلاً من انه كان السبب في دمار مصر وخرابها.

ويمكن في هذا الصدد أن نضيف أن جامعة القاهرة لم تكن قد خرّجت وقتذاك عددا من المؤرخين المصريين الأكاديميين الذين يمكنهم التصدي لمهمة كتابة تاريخ الشعب المصري. فكل المؤرخين المصريين الذين ظهروا في العشرينات والثلاثينات. انصرف اهتمامهم إلى التاريخ السياسي وتاريخ الحكام. فقد ألف المؤرخ شفيق غربال كتابه الأول بالانجليزية عن «بدايات

المسألة المصرية وقيام محمد علي «الذي صدر في عام ١٩٢٨. وفي عام ١٩٣٠ أصدر الدكتور محمد صبري كتابه: «تاريخ الامبراطورية المصرية» في عهد محمد علي». وفي سنة ١٩٣٣ أصدر كتاب: «تاريخ الامبراطورية المصرية في عهد اسماعيل» وقد كتب كتابيه هذين بالفرنسية. وحتى عندما كتب كتابه: «الثورة المصرية» الذي تعرض فيه لثورة ١٩١٩ كتبه بالفرنسية ايضاً. وهذا يشير إلى أن كتابة التاريخ كانت ذات صبغة علمية بحتة، ولم تتخذ بعد صفتها الاجتماعية في خدمة أهداف المجتمع وتطوره. ومع ذلك فقد قامت بعض الدراسات التي تتصل بالمجتمع المصري وتبتعد عن التاريخ السياسي، ولكن على نطاق ضيق جدا لا يتجاوز دراسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عن «تاريخ التعليم في عصر محمد علي» في عام ١٩٣٦، ودراسة الدكتور أحمد أحمد الحتة عن «الفلاح المصري في عهد محمد علي» عام ١٩٣٤، وكلتاهما رسالتا ماجستير.

ولقد كانت أول مرة عرف فيها الرأي العام المصري بوجود مذكرات محمد فريد في عام ١٩٣٥، حين أخذت مجلة «كل شيء والدنيا» في نشر بعض أجزائها في الفترة من ١٦ يناير إلى ٢٠ مارس ١٩٣٥. وكان هذا النشر من القسم الثاني من المذكرات، الذي يبدأ بالكراسة السادسة، والذي اختار له محمد فريد عنوان: «مذكراتي بعد الهجرة».

ومن الطريف أن جميع من تصدوا لمذكرات محمد فريد بالنشر أو التحقيق أو التعليق، قد غفلوا تماما عن هذا النشر المبكر للمذكرات حتى ان الاستاذ مجمد صبيح حين أصدر كتابه: «اليقظة» في عام ١٩٦٤، وضمنه قسما كبيرا من هذه المذكرات- اتهم عبد الخالق فريد بأنه «حبس هذه المذكرات عن الرأي العام». وكان في وسع عبد الخالق فريد أن يسقط بسهولة هذا الاتهام، بالاشارة إلى ما سبق نشره من المذكرات في مجلة «كل شيء والدنيا» ولكنه لسبب غير معروف أخفى هذه الحقيقة، ربما لأن النشر الجديد أحدث اهتماما في

الرأي العام لم يحدثه النشر الأول، بعد أن تغيرت ظروف مصر، ولم يعد الوفد موجودا في الساحة المصرية.

وعلى كل حال، فبعد عامين اثنين، أي في عام ١٩٣٧، طلب المؤرخ عبد الرحمن الرافعي من عبد الخالق فريد استعارة أوراق والده للاستعانة بها في تأليف كتابين عن مصطفى كامل ومحمد فريد، فقبل ذلك، وبقيت المذكرات في حوزة عبد الرحمن الرافعي ثلاث سنوات. فكان ذلك أول استخدام لمذكرات محمد فريد في كتابة التاريخ القومي.

ومن الغريب أن عبد الرحمن الرافعي لم يشر في مقدمة كتابه عن: «محمد فريد» إلا إلى الكراسات الخمس الأولى، التي اختار لها محمد فريد عنوان: «تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية»، وتناول فيها الفترة من ١٨٩١ إلى ١٨٩٧. فقد كتب يقول في عبارة واضحة صريحة انه «لم يبق محفوظاً من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمسة!. وقد شككت في بداية الأمر في أن عبد الخالق فريد لم يعط الرافعي إلا هذا القسم من المذكرات، ولكني تحققت من استخدام الرافعي لنصوص منها أثبتها في كتابه! كذلك حاولت تعليل ذلك بأن الرافعي اعتبر هذه الكراسات الخمسة «مذكرات» ولم يعتبر المجموعة الثانية «مذكرات» لأسباب لديه، ولكني تبينت أنه كان يطلق عليها مذكرات عند اشارته إلى النصوص التي اقتبسها منها، فكان يقول: «مذكرات فريد بك ص..» أو «مذكرات الفقيد ص..».

على كل حال، فلم يكن الرافعي وحده هو الذي اطلع على هذه المذكرات، اذ لم يمنع عبد الخالق فريد أحدا، من طلاب العلم بعد ذلك من الإطلاع عليها واستخدامها. ولكنه لم يكتف باطلاع المصريين، بل أطلع الأجانب أيضا. وحسب كلامه فانه أعطى نسخة مصورة منها إلى أرثر جولد شميت، الأستاذ بجامعة هارفارد، بلا مقابل، وطلب منه ايداعها في محفوظات جامعة هارفارد

بعد اتمام رسالته. ولم تكن النسخة التي تسلمها شميت تشمل جميع المذكرات، وانما اقتصرت على المجموعة الثانية التي كانت تتكون من احدى عشرة كراسة. على أنه أخذ أيضاً صورة من المكاتبات لتكون هي والمذكرات مرجعا له في رسالته(١٦).

على أنه لم يكد يتسرب حصول بعض الهيئات العلمية الأجنبية على صورة من أوراق محمد فريد، حتى أثار ذلك بعض أساتذة التاريخ بالجامعات، الذين نادوا بضرورة استيلاء الدولة على الوثائق والمذكرات الخاصة بتاريخ مصر المعاصر الموجودة في حوزة ورثة من شاركوا في صنع إحداثه،إبالاستناد إلى القرار الجمهوري الذي صدر في عام ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق القومية، وإلى نص المادة السادسة منه التي تنص على اعطاء وزير الثقافة الحق في أخذ أي وثائق من أصحابها مع تعويضهم، لتصويرها واعادتها اليهم. وذلك لجمع كل الوثائق التاريخية التي تناولت تاريخ البلاد.

وقد أثمرت هذه الحملة، فقد سلم عبد الخالق فريد- طبقا لأقواله- ثماني كراسات من مذكرات والده المعنونة بعنوان: «مذكراتي بعد الهجرة» إلى دار الوثائق في ١٦ نوفمبر ١٩٦٣ ثم سلم بقية الأوراق في العام التالي ١٩٦٤.

وقد انقسمت هذه الأوراق إلى ثلاثة اقسام: الأول، ويتكون من خمس كراسات وهو بعنوان: «تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية» والثاني، ويتكون من احدى عشرة كراسة، وهو الذي اختار له محمد فريد عنوان: «مذكراتي بعد الهجرة».والثالث،ويتكون من مجموعة من الخطابات المرسلة من بعض الأفراد إلى محمد فريد، وكذلك الخطابات المرسلة منه إلى اسماعيل لبيب. ويعتقد الدكتور رؤوف عباس أن اسماعيل لبيب قد أضاف الخطابات الأخيرة الخاصة به إلى مجموعة الخطابات قبل تسليمها لعبد الخالق فريد.

على كل حال، ففي العام نفسه الذي سلم فيه عبد الخالق فريد بقية أوراق

والده إلى دار الوثائق (١٩٦٤) أصدر محمد صبيح كتابه: «اليقظة في تاريخ القومية الغربية» وضمنه معظم كراسات القسم الثاني من المذكرات (مذكراتي بعد الهجرة).

وقد أثار هذا العمل المستشار عبد الخالق فريد، الذي كتب إلى جريدة الأخبار خطابا، هاجم فيه محمد صبيح، واتهمه بالتلاعب في المذكرات والعبث في العبارات، وأنه أسقط الكراسة الثالثة بكاملها التي تبدأ بشهر مارس ١٩١٤ وتنتهي إلى نوفمبر من نفس السنة، كما أغفل الكراسة الثامنة، وهي آخر كراسة تسلمتها دار الوثائق إلى ذلك الحين. وعلل عبد الخالق فريد اغفال صبيح الكراسة الثامنة بأن أغلب ما فيها مكتوب باللغة الأجنبية، وقال انه وجد أيضا أن «محمد صبيح» لم يستطع قراءة كلمات أو عبارات من أصل المذكرات، فكتبها بما تصوره، وفضلا عن ذلك «فالمذكرات التي تركها والدي تحوي نصوصا محررة باللغة الفرنسية أغفلها السيد صبيح اغفالا تاما في كتابه، فلم يطبع فيه النص الفرنسي أو يعنى بترجمته لاثبات الترجمة. وحتى لا ينقطع السياق بالقارىء، عبث ببعض العبارات كي لا يشعر القارىء بانقطاع العبارة ويعرف من ذلك أن هناك نقصا فيما نشره من المذكرات».

وقال عبد الخالق فريد ان كل هذا «إنما يحمل على الاعتقاد بأن السيد صبيح إنما قصد تضليل القارىء أو الباحث في سبيل الترويج لكتابه الممسوخ سعيا وراء المادة، وليس سعيا وراء الحقائق التاريخية التي هي هدف المؤرخين. بل أخذ يدلل على كلامه بتفصيل ما وقع فيه الاستاذ محمد صبيح من أخطاء مدعمة بالصور الفوتوغرافية لأصل المذكرات، قائلا ان هذه الأخطاء هي ما استطاع حصره من تصفح «بضع صفحات» من الكتاب فقط[٢١].

نجح عبد الخالق فريد في سلب ثقة القارىء الأكاديمي في صحة النصوص التي أوردها محمد صبيح في كتابه: «اليقظة» من مذكرات محمد فريد. وبذلك

باتت الحاجة ماسة إلى نشر هذه النصوص مرة أخرى نشرا علميا محققا لفائدة جماهير الباحثين والقراء على السواء.

وقد جاءت هذه المناسبة حين فكر «مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر» في عام ١٩٦٩ في المشاركة في احياء الذكرى الخمسين لمحمد فريد، بنشر مذكراته وأوراقه، فكلف بعض باحثيه باعداد هذه المذكرات للنشر. فتولى رؤوف عباس اعداد الجزء الأول (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية)، وتولى محمود اسماعيل تحقيق القسم الثاني (مذكراتي بعد الهجرة) ولكن لأمر يتعلق برغبة المركز في مواكبة احتفالات الذكرى الخمسين، نشرت المذكرات على عجلة، فنشر القسم الأول بأعداد نوفمبر وديسمبر ١٩٦٩ ويناير ١٩٧٠ من مجلة «الكاتب» بمقدمة قصيرة كتبت على عجل يشوبها القصور، وتحقيق متواضع- باعتراف رؤوف عباس نفسه محقق هذا الجزء- وتلى ذلك نشر معظم أجزاء القسم الثاني في نفس المجلة ابتداء من فبراير ١٩٧٠ إلى فبراير ١٩٧١ (أي تسع كراسات من احدى عشرة) وقد حققها محمود اسماعيل، وساعدته في الجزء المنشور في عدد ابريل ١٩٧٠ آمال سعد زغلول.

على أن الدكتور رؤوف عباس لم يلبث أن رأى أن النص الذي حققه من مذكرات محمد فريد، والذي يحمل عنوان: «تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية» يصلح للنشر في كتاب قائم بذاته، فأعاد نشره في عام ١٩٧٤ بعد أن أعاد النظر فيه. كما قدم له بمقدمة عالج فيها قصة المذكرات كما رواها له المرحوم عبد الخالق فريد، ودراسة للمناخ السياسي الذي عاشه محمد فريد وقت كتابة المذكرات، مبرزا ملامح السياسة البريطانية في مصر، والمراحل التي مرت بها، وما أدخلته من تغييرات على الادارة والمالية والاقتصاد.

ثم أنهى المقدمة بدراسة للتكوين السياسي لمحمد فريد كما تعكسه المذكرات، أوضح فيها أن محمد فريد لم يكن يختلف كثيرا عن «المعتدلين» من أتباع

مدرسة الشيخ محمد عبده في نظرته للاحتلال البريطاني. فقد كتب في يناير ١٨٩١ يبدي اعجابه بمن بيدهم الأمور المالية للبلاد، ويذهب إلى أن الانجليز «لم يأتوا حتى الآن ما يوجب كراهتنا لهم، فهم يعاملون الأهالي بالرفق والدعة، إلا أن حب الوطن يلزمنا إلا التمني بخروجهم من مصرنا العزيزة، بشرط عدم عودتنا إلى الدولة العثمانية. وفي الواقع فاني أعترف بدون مبالاة أننا محتاجون لمساعدة الانجليز لنا مدة لا تقل خمسة عشر سنة حتى نبلغ شأناً من التمدن والتقدم في سبيل المعارف فيمكننا أن ندير أحوالنا بأنفسنا».

ثم ذكر أن محمد فريد أخذ يعدل عن هذا الرأي. ففي ١٤ ديسمبر ١٨٩١ اتهم النظار صراحة بأنهم هم الذين ساعدوا الانجليز على احتلال البلاد، وساعدوهم الآن على كمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا، الذاهب باستقلال البلاد(٢٢).

وتعرض الدكتور رؤوف عباس لموقف محمد فريد من عباس الثاني، فذكر أنه عندما تولى عباس الثاني الحكم، واتجه إلى مقاومة الانجليز وتوثيق علاقته بالسلطان العثماني، بارك محمد فريد هذا الاتجاه (٣١ يوليو ١٨٩٣) ورأى فيه منهجا قويا، وأشاد بالخديو لتركه سياسة اسماعيل وتوفيق ومن قبلهما، القاضية باستقلال مصر استقلالا تماما، لما في هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لاحتلال الأجانب وامتلاكهم لها. ولاحظ رؤوف عباس أن محمد فريد بذلك قد تراجع عن موقفه الأول الذي كان يرى عدم عودة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية بعد خروج الانجليز منها، فأصبح يتمسك بالسيادة العثمانية، ويرى أن استقلال مصر التام يجعلها مطمعا للدول الأجنبية.

ثم أوضح أن الاتجاه الاسلامي في فكر محمد فريد بلغ ذروته في كتابه «تاريخ الدولة العلية العثمانية» الذي نشرّ عام ١٨٩٤، وذهب فيه إلى أن الإبقاء على دولة الخلافة الاسلامية ابقاء للاسلام نفسه. وترددت أصداء هذا

التفكير فيما كان يعلق به محمد فريد على اسناد منصب كبير إلى قبطي أو مسيحي، اذ كان يرى فيه غبنا للمسلمين وتعصبا من الانجليز لأبناء ملتهم.

ثم تحدث عن الاتجاه الوطني لمحمد فريد الذي ظل واضحا لديه كل الوضوح، فذكر أنه رحب بمشروع الحكومة في تغيير المديرين الذين ينتمون إلى الذوات الأتراك والاستعاضة عنهم بالمتعلمين من الشباب (١٧ نوفمبر ١٨٩٤) ورأى في ذلك الخير كل الخير، لأن المديرين القدامى كانوا يكتفون بمظاهر «الأبهة والعظمة واضطهاد المصري واحتقاره، كالباشاوات القدماء الذين من أصل تركي أو يدعون ذلك وكانوا سببا في ضياع البلاد». كما عاب على محافظ الاسكندرية والخديو عباس الثاني القاء الخطب باللغة الفرنسية في حفل افتتاح أول معرض وطني بالاسكندرية (٢٢ ابريل ١٨٩٤) على أساس أنه كان يجب عليهما الخطابة باللغة العربية باعتبارهما مصريين وطنيين.

ثم أوضح أن محمد فريد كان يقيس الشعور الوطني عند المصريين بمقدار ما يظهرونه من تأييد للدولة العثمانية، واستدل بما كتبه محمد فريد تعليقا على حملة الاكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان (١٥ مايو ١٨٩٧)، فقد رأى فيها دليلا على «زيادة الاحساسات الوطنية عند المصريين».

«وهكذا» - كما يقول الدكتور رؤوف عباس - «تبلور الفكر السياسي لمحمد فريد حتى نهاية الفترة التي تناولها هذا القسم من المذكرات، حول الاتجاه الاسلامي الوطني. فهو يكره الانجليز ويتمنى خروجهم من مصر ليتولى أبناؤها حكمها بأنفسهم. ولكنه لا يرى ضرورة حصول مصر على الاستقلال التام، وانما تظل في حظيرة الدولة العثمانية حماية لها من المطامع الاستعمارية. وقد ظل محمد فريد طوال حياته ملتزما بهذا الخط السياسي فيما يتعلق بالقضية الوطنية»[٢٣].

كانت هذه هي رحلة مذكرات محمد فريد منذ تسلمها اسماعيل لبيب من الفقيد، حتى أصدرت هيئة الكتاب في أغسطس ١٩٧٨ القسم الثاني من

المذكرات تحت اسم: «اوراق محمد فريد، المجلد الأول: مذكراتي بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩)»، في اخراج جيد وطبع فاخر يدل على عناية خاصة من الهيئة بظهور هذا التراث في شكل مشرف.

وقد حقق هذا القسم من المذكرات، وجمع مادته العلمية، الباحث أحمد نجيب حمدي، بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. وساهم الباحث عبد القوي فهمي في تحقيق بعض الأعلام، كما أعد الكشافات كل من عبد الحميد سليم وأحمد نجيب. وقدم للمذكرات الدكتور عاصم الدسوقي المشرف بالمركز بدراسة تحليلية.

وهكذا ظهر إلى النور لأول مرة، القسم الثاني من مذكرات محمد فريد، كاملا منذ عام ١٩٣٥. فقد رأينا كيف نشرت أجزاء من هذا القسم في مجلة «كل شيء والدنيا» في الفترة بين ١٦ يناير و ٢٠ مارس ١٩٣٥، ثم نشرت تسع كراسات كاملة من الكراسات الإحدى عشرة، في مجلة الكاتب في الفترة بين فبراير ١٩٧٠ وفبراير ١٩٧١، محققة على يد باحث أكاديمي هو الدكتور محمود اسماعيل.

من أجل ذلك كان من المتوقع أن يشير الدكتور عاصم الدسوقي إلى هذه الحقائق في تقديمه للمذكرات، أو في مقدمته التحليلية لها، حتى يعرف القارىء أن هذا التحقيق الجديد للمذكرات لم ينشأ من فراغ، وانما سبقه تحقيق تناول معظم أجزاء المذكرات ومهد الطريق للتحقيق الجديد. وهذا ما جرى عليه التقليد العلمي اعترافا بالفضل لمن عبدوا الطريق. بل لقد كان من الضروري أن يعرف القارىء ماذا قدم التحقيق الجديد للمذكرات من اضافة وما صححه من مفاهيم، حتى لا تتسرب الشبهة إلى النفس في أن التحقيق الجديد قد نسب إلى نفسه جهودا علمية سبق اليها الغير! أو أن الاضافة الوحيدة له هي في تحقيق الكراستين الأخيرتين اللتين لم يلحقها التحقيق القديم!

ومما يؤسف له حقا أن قائمة المراجع التي استشارها محقق المذكرات الجديد لم تتضمن التحقيق الذي قدمها الدكتور محمود اسماعيل، وهو أمر غير معقول، لأن التحقيق القديم قد صدر عن « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » نفسه!، الذي صدر عنه التحقيق الجديد، وبالتالي فلا يمكن القول ان الباحث لم يطلع على التحقيق القديم ولم يستفد منه! وحتى اذا غفل الباحث الجديد عن التحقيق القديم، فانه يكون عذرا اقبح من الذنب، لأن المفروض علميا أن الباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين، وكل بحث يشكل مراجعة على ما سبقه من بحوث، ضمانا لاستمرارية التقدم العلمي، وحتى لا يدور العلم في حلقة مفرغة.

على كل حال، فان الدراسة التحليلية التي قدمها الدكتور عاصم الدسوقي تثير بعض القضايا التي يلزم مناقشتها فقد رفض الاعتراف بأن يوميات محمد فريد التي اختار لها عنوان: « تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية » تدخل في باب المذكرات السياسية، وأدخلها في باب « التأريخ من وجهة نظر المؤلف » وحدد معنى المذكرات السياسية للزعماء بأنها التي تقتصر على تسجيل الدور الذي لعبوه في فترة المشاركة في العمل السياسي وتوجيه الأحداث، ولا تتسع لتشمل حوادث بعيدة عن هذا المجال، سواء قبل مشاركتهم في العمل السياسي أو بعده. فاذا امتد نشاطهم الفكري بعيدا عن هذه الفترة تصبح كتاباتهم ألصق بالتاريخ العام منها بالمذكرات السياسية، ويصبح دورهم في هذه الحالة هو دور المؤرخ المعاصر الذي قد يخطىء وقد يصيب في فهم وتحليل الحوادث التي يشاهدها ويسجلها ».

وقد استند الكاتب في تدعيم رأيه إلى أن محمد فريد وصف هذا القسم بأنه « مذكرات » أحيانا، وبأنه « مفكرات » أحيانا أخرى. بينما وصف الثاني بـ « مذكراتي بعد الهجرة » وهي الفترة التي تشمل نشاطه السياسي ابتداء من عام ١٩٠٤- ١٩١٩. كما أنه وصف القسم الأول بأنه « تاريخ » بينما لم يصف

القسم الثاني بذلك. ثم يقول: ان القارىء للقسم الأول لا يجد أثرا لمحمد فريد في الحياة السياسية أو في الحركة الوطنية »، وأنه «في كل الأحوال لا يقوم بأكثر من التعليقات التي ينثرها هنا وهناك التي تفضح نوايا الانجليز في الاستيلاء على مصر بالتدريج ». ثم يؤكد هذا الرأي بأن محمد فريد حين اورد في حوادث سنة ١٨٩٣ قيام المظاهرات ضد جريدة المقطم، في أثناء أزمة تعيين وزارة رياض باشا على غير رغبة الانجليز «لا يذكر ما يفيد أو يشير إلى اشتراكه فعلا في هذه المظاهرات أو الاتيان بما يعبر عما في نفسه ». وينتهي إلى أن محمد فريد في ذلك القسم من الأوراق «ليس أكثر من مؤرخ أو شاهد عيان لأحداث لم يشارك في صنعها بشيء ».

وواضح أن هذا التحديد لمفهوم المذكرات السياسية للزعماء يخدم الاتجاه الذي أشرنا اليه بتجاهل ما سبق بذله من جهود في تحقيق مذكرات محمد فريد واهالة التراب عليها- وهو الاتجاه السائد في التحقيق الجديد للمذكرات وفي التقديم لها- ولكن لا يوجد أي مبرر علمي له.

فاذا نحن رجعنا إلى حرفية كلمة « مفكرات »، لوجدنا أنها تعني ما يسجله المرء للتذكير. وهذا الذي يسجله المرء للتذكير اذا كان يتم يوما بعد يوم، أطلق عليه اسم « يوميات » واذا سجل بعد فترة طويلة وأصبح ذكرى، أطلق عليه اسم « ذكريات ». فلفظ « مذكرات » يشمل اليوميات والذكريات معاً. فاذا كان هذا المرء سياسيا، كانت مذكراته سياسية، سواء كانت تتعلق بحياته العامة أو الخاصة، وسواء تناولت ما لعبه بنفسه من دور أو شاهده بعينيه، لأن ما يكتبه في كل الأحوال يلقى الضوء على شخصية هذا الزعيم أو السياسي، وعلى آرائه وتكوينه السياسي.

ولم يكن ما فعله محمد فريد في الجزء الأول من أوراقه (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية) ليعدو ذلك، سواء اختار له عنوان « مذكرات »

أو « تاريخ ». فقد كان يسجل فيه الأحداث السياسية من خلال رؤيته. وهذه الرؤية » وليس « الأحداث السياسية » التي سجلها، هي التي تسبغ الأهمية التاريخية القصوى على ما كتبه. بمعنى أن ما يهم المؤرخ الأكاديمي الحصول عليه مما كتبه محمد فريد في هذا القسم من مذكراته ليس الأحداث السياسية التي سجلها - فهذه لها مصادرها التي يجب على المؤرخ أن يستقيها منها - وإنما رؤية محمد فريد لهذه الأحداث، أو هذه الأحداث من خلال رؤية محمد فريد في مرحلة معينة من مراحل تكوينه السياسي!.

وعلى ذلك، فحين يكتب محمد فريد في يوميات يوم ١٤ ديسمبر ١٨٩١ عن واقعة استعفاء حسين فخري باشا من وزارة مصطفى فهمي باشا الأولى ويقول هذه الكلمات: « ولقد نال حضرته جزاء بقائه في الوزارة بعد تعيين سكوت الذي كان هو من أكبر المعارضين في تعيينه، ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة. فلو كان استقال هو أيضاً في احدى هاتين الفرصتين، لخرج بشرفه. إلا أنه آثر البقاء في المنصب على حفظ شرف الإسم.. الخ »[٢٤] حين يكتب محمد فريد ذلك، فلا يعني المؤرخ واقعة استعفاء حسين فخري باشا، التي عليه أن يحصل عليها من مصادرها الأولى، وإنما يعنيه رؤية محمد فريد لهذا الاستعفاء، لأنه يلقى الضوء على شخصية محمد فريد وتكوينه السياسي فى مرحلة معينة. فاذا لم يكن هذا هو الدور الذي تلعبه المذكرات، فأي دور تلعبه؟.

هذا على كل حال فيما يتعلق بالقضية الأولى التي أثارها الدكتور عاصم الدسوقي. أما القضية الثانية، فتتعلق ببداية العمل السياسي لمحمد فريد. وقد ذهب إلى أن « بداية هذا العمل كان في عام ١٩٠٤ وليس قبل ذلك ». وقد استدل على ذلك بأن هذا العام هو « العام الذي توثقت فيه صلته بمصطفى كامل ». وقال انه قبل عام ١٩٠٤ كانت علاقة محمد فريد بمصطفى كامل علاقة شاب وطني بزعيم يرصد أخباره ثم تطورت إلى مرحلة الإعجاب بمساعيه، دون أن يشارك في العمل السياسي الذي كان ينفرد به مصطفى كامل.

ونلاحظ أن هذا الرأي أيضا يخدم الاتجاه إلى تجاهل ما سبق تحقيقه من مذكرات محمد فريد، ولكنه لا يستند إلى وقائع تاريخية صحيحة، لأن تتبع علاقة محمد فريد بمصطفى كامل- وهو ما كان يجدر بالدكتور عاصم الدسوقي القيام به- تثبت العكس. فوفقا لخطبة محمد فريد يوم ١٤ فبراير ١٩٠٨ فانه عرف مصطفى كامل أيام إنشاء مجلته الصغيرة «المدرسة» عام ١٨٩٣، ثم «تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أولى خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يوليو من تلك السنة. ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكدر صفو صداقتنا حادث».

ويتضح من الخطاب الذي أرسله مصطفى كامل إلى محمد فريد من فينا يوم ٢١ أكتوبر ١٨٩٦، مدى توطد الصلة بين الصديقين. ففيه افضى مصطفى كامل إلى صديقه بما قام به في ألمانيا والنمسا من جهود لتعريف الرأي العام الاوروبي بالقضية الوطنية. وبعد خمسة أيام- أي في يوم ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أرسل اليه خطابا ثانيا يقول فيه: «لا بد أنك استلمت كل ما أرسلت اليك، وطالعت صدى ما عملت، وعلمت بكل ما جرى وكان. ولا بد أنك سررت وفرحت، وأن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حبا لمصر التعيسة واخلاصا، رضيت عن روح لا تقل عنها حبا للوطن واخلاصا. واخالك تود لو تكون معي تطوف البلدان مناديا بنصرة المظلوم زافعا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف». وفي ٣ نوفمبر ١٨٩٦ كتب اليه من اسطنبول يقول: «كنت أحس بواجب مراسلتك وسهل شوقي اليك قيامي بهذا الواجب نحوك».

وقد ذكر محمد فريد أنه تعاهد ومصطفى كامل والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات، وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزنر، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزنر».

وفي ١٩ يوليه سنة ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل إلى محمد فريد من باريس يقول: «ما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالي، ومالي مالك، وحياتي حياتك، وحياتك حياتي... ودمت معي خادمين صادقين للوطن المحبوب»(٢٥).

ومعنى هذا في وضوح تام أن محمد فريد كان قد أصبح في حزب مصطفى كامل من قبل أن يتكون هذا الحزب رسميا!. واذا لم يكن هذا هو العمل السياسي، فما هو العمل السياسي؟.

على كل حال، فقد قسم الدكتور عاصم الدسوقي مراحل النضال الوطني لمحمد فريد، في مقدمته التحليلية، إلى أربعة مراحل: الاولى، قبل عام ١٩٠٨، والثانية، من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ – وهي فترة رئاسته للحزب الوطني في مصر – والثالثة، من ١٩١٢ إلى ١٩١٤ تاريخ قيام الحرب العالمية الأولى، والرابعة من ١٩١٤ إلى وفاة محمد فريد عام ١٩١٩. وهو تقسيم جيد يستند إلى أسس سليمة.

على أنا نلاحظ، فيما يختص بالمرحلة الأولى (قبل عام ١٩٠٨) أن الكاتب قد حددها – حسب قوله – بالفترة منذ دخوله ميدان العمل السياسي إلى وفاة مصطفى كامل» ولكنه في تحليله للمرحلة بدأها بحوادث ١٨٩١، مستنداً إلى القسم الأول من المذكرات (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية) حتى عام ١٨٩٧،– وهو القسم الذي لا يعترف بأنه مذكرات!– فكأنه تخلى عن رأيه في أن العمل السياسي لمحمد فريد يبدأ من عام ١٩٠٤..

ومع ذلك، بدلا من أن يقدم عرضا لتطور الفكر السياسي لمحمد فريد في هذه المرحلة، اذا به يتجمد به عند عام ١٨٩١!. فقد اعتبر رأيه عن الانجليز في ذلك العام ساريا على المرحلة كلها حتى عام ١٩٠٨، قائلا بالحرف الواحد: «وهو (أي محمد فريد) في هذه المرحلة، يحاول التوفيق بين ضرورة خروج

الانجليز وبين حاجة مصر لوجودهم حتى تبلغ شأنا من التمدن والتقدم في سبيل المعارف، وذلك لمدة خمسة عشر عاما على الأقل »[٢٦].

وهذا ظلم بين الرجل، لأنه سرعان ما عدل عن هذا الرأي كما رأينا، بل ومضى بعيدا عنه إلى حد كبير. فقد كتب في « اللواء » يوم ٢١ أكتوبر ١٩٠٦ يقول: « بما أن مركز انجلترا في مصر مركز غير شرعي، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة، فلا يجوز لمصري أن يعترف به، بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان، وفي كل وقت وآن ». ثم هاجم المصريين الذين يتحدثون عن عدالة انجلترا العالية قائلا: «لا ندري من اين لهم هذا الصوت الجميل، ومن أي قلم سالت هذه « العدالة » بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتعسفه لما أرخى له العنان في المحكمة المخصوصة بدنشواى »[٢٧]

مع كل هذه الملاحظات، فلا بد من القول بأن هذا الجزء من المذكرات الذي أصدرته هيئة الكتاب، يعتبر على جانب كبير من الأهمية التاريخية. فهو يلقى أضواء هامة على علاقة الخديو عباس الثاني بكل من الحزب الوطني وتركيا والانجليز، وعلى حالة الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل، ودور محمد فريد في الحركة الوطنية، وموقفه من الخديو والانجليز، والظروف التي دفعته إلى الهجرة من مصر، ونشاطه في الآستانة وفي عواصم أوروبا، وما نشب من خلافات بينه وبين أعضاء الحزب الوطني في الخارج في أثناء الحرب العالمية الأولى. كما يحتوي على آراء هامة لمحمد فريد في بعض معاصريه، وتصوره لمستقبل العلاقات المصرية العثمانية، وموقف ألمانيا من المسألة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى[٢٨].

وبنشر هذا الجزء من المذكرات يكون قد تم نشر مذكرات محمد فريد كاملة ومحققة.

٢- مذكرات عبد الرحمن الرافعي:

تتكون هذه المذكرات من مجلد واحد بعنوان: «مذكراتي ١٨٨٩- ١٩٥١» وقد صدرت عن «دار الهلال» سنة ١٩٥٢. وقد صدرها الرافعي بتقديم برر فيه نشره هذه المذكرات بقوله: «أليس لي، بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات في تلك الحقبة من الزمن التي أرختها، والتي تزيد على مائة وخمسين عاما من تاريخ مصر الحديث، أن أترجم لنفسي،؟ لقد عمل المتقدمون مثل ذلك، ففي «الخطط التوفيقية» فصل كتبه المرحوم علي باشا مبارك عن تاريخ نفسه، ولم يوجه اليه لوم أو عتاب في هذا الصدد. ثم قال ان هذه المذكرات «فيها من الحقائق والخواطر ما لا يتسع له كتب التاريخ، ومع ذلك قد تفيد لمن يريد أن يتفهم العصر الذي عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه».

وقد تناول الرافعي في مذكراته نشأته الأولى، ثم حياته العملية في المحاماة وفي الصحافة، وأولى مؤلفاته: «حقوق الشعب» ثم «التعاون» وتعرض لصلته بمحمد فريد، ثم أعتقاله أثناء الحرب العالمية الأولى. وتناول ذكرياته عن ثورة ١٩١٩، وخصص فصلا عن زوجته، كما تحدث عن آرائه ونشاطه في بعث النهضة الاقتصادية، واسهامه في توزيع اسهم بنك مصر. وتحدث عن ظهور كتابه: «الجمعيات الوطنية» كما تعرض لحياته النيابية في البرلمان الأول سنة ١٩٢٤، حيث تولى مع لفيف من اخوانه المعارضة البرلمانية. وتناول أحداث السودان سنة ١٩٢٤ وصداها في البرلمان، وتكلم عن انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعطيل الحياة النيابية، ثم انتخابات سنة ١٩٢٦، وإصرار الوفد على اقصائه عنها.

وشرح الرافعي في مذكراته كيف أرخ للحركة القومية، وكيف قوبلت كتبه. كما تحدث عن سكرتاريته للحزب الوطني من ١٩٣٢- ١٩٤٦، وتعرض

لتأليف «الجبهة الوطنية سنة ١٩٣٥» ثم معارضته لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وعودته إلى الحياة النيابية ١٩٣٩- ١٩٥١، والخلافات في الحزب الوطني، واذاعاته بالراديو، واستجوابه عن المعتقلين السياسيين ١٩٤١- ١٩٤٢، وبعض الاستجوابات الأخرى التالية، والمشروع الذي قدمه إلى مجلس الشيوخ سنة ١٩٤٨ بمنع تملك الأجانب الأراضي الزراعية والعقارية، ثم دخوله الوزارة سنة ١٩٤٩ وأعماله فيها، واخراجه من مجلس الشيوخ في ابريل سنة ١٩٥١، كما تحدث الرافعي عما أسماه «مذهبي السياسي» واختتم مذكراته بعدة نصائح للشباب.

(ثانيا) مذكرات حزب الوفد

أما حزب الوفد، فأبرز المذكرات المعروفة لكتاب ينتمون اليه، مذكرات سعد زغلول، ومذكرات محمد كامل سليم، ومذكرات عبد الرحمن فهمي، ومذكرات محمد ابراهيم الجزيري، ومذكرات عبد الفتاح حسن، ثم مذكرات ابراهيم طلعت التي نشرها مؤخرا بعنوان «أيام الوفد الأخيرة» في مجلة روز اليوسف.

١ - مذكرات سعد زغلول:

تتكون من ثلاثة وخمسين كراسا، وتقع في ٣٠١٨ صفحة[٢٩] وتنقسم من حيث خطها وكتابتها - كما يقول الدكتور عبد الخالق لاشين - إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

(١) كراسات كتبها سعد بنفسه، وعددها ٣٢ كراسا.

(٢) كراسات أملاها سعد كلاها، أو أملى بعضها على أشخاص مقربين اليه، بعضهم اقرباء، مثل: عاطف بركات، وسعيد زغلول، والبعض الآخر معاونين، مثل كامل سليم أو غيره، ويبلغ عدد الكراسات التي لم يكتب فيها سعد شيئاً بخطه ١٢ كراسا، أما الكراسات المشتركة فتبلغ ٦ كراسات.

(٣) كراسات سجل فيها سكرتيرو سعد ومعاونوه مشاهداتهم وملاحظاتهم خلال مرافقتهم لسعد في تنقلاته وزياراته، مثل الكراسات ٥، ٨، ٤٤ (ثلاثة كراسات).

وقد بدأ سعد زغلول في تدوين مذكراته اعتبارا من اكتوبر ١٨٩٧ ، ولم تكن مذكرات بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما كانت تسجيلا لبعض ما كان يتعلق ببعض اعماله ، ولم يواظب على الكتابة إلا بعد تعيينه وزيرا للمعارف في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٦ . وقد بدأ في الكتابة في أول يناير ١٩٠٧ (الكراسة الخامسة) ولم ينقطع عن التدوين حتى ٣١ ديسمبر ١٩٢٦ ، اللهم فيما عدا بعض الفترات ، من أهمها فترة اشتغاله بالجمعية التشريعية من يناير ١٩١٤ حتى يوليو ١٩١٤ ، والفترة من ٦ مارس ١٩١٩ حتى ٢٦ مارس ١٩١٩ ، ثم الفترة من ١٠ مارس ١٩٢٢ حتى ٢٤ يونيو ١٩٢٢ ، وهي الفترة التي نقل خلالها من منفاه في عدن إلى جزيرة سيشل . ثم فترة رئاسته للوزارة من ١٩ فبراير ١٩٢٤ حتى مقتل السردار لي ستاك في أواخر نوفمبر ١٩٢٤ ، وكذلك الفترة من أواخر نوفمبر حتى ٢٠ مايو ١٩٢٥ .

ولم يتناول سعد زغلول في مذكراته الأحداث الشخصية القريبة التي تأثر بها أو أثر فيها فقط ، وإنما تناول كافة الوقائع التي مرت بمصر خلال الفترة التي دون فيها مذكراته ، وكان سعد أمينا لدرجة كبيرة في تدوين الأحداث بحيث لم يترك شيئا يتعلق به كبيرا كان أو صغيرا[٣٠]

وقد كانت الظروف وحدها هي التي أنقذت احدى عشرة كراسة من مذكرات سعد زغلول من الضياع . فقد كان سعد يكتب مذكراته في كراسات مدرسية ، وكان يترك عدة صفحات في أولها بدون كتابة ، وعدة صفحات في أخرى في آخرها بدون كتابة . وبعد وفاة سعد ، جاء أحد الموظفين لتنظيف المكتبة ، فوجد بعض هذه الكراسات القديمة ، وقد ظنها بدون كتابة ، فألقى بها في سلة المهملات ! وتصادف أن رأى مصطفى أمين ، وعمره وقتذاك اثني عشر عاما ، هذه الكراريس في السلة ، فأخذها لاستعماله الخاص ، ولكنه اكتشف فيها المذكرات ، فسلمها إلى السيدة صفية زغلول[٣١] .

وطبقا لما روته الآنسة فريدا كابى، التي عاشت في منزل سعد زغلول كمترجمة ووصيفة لأم المصريين، كانت مذكرات سعد زغلول مبعثرة بين مكتبه الخاص الذي يقع في الدور الأول من بيت الأمة وغرفة المكتبة التي تقع في نفس الدور. وقد ظلت كذلك بعد وفاة سعد. فلما كان اليوم الرابع، لاحظت فريدة هذا الوضع، وأبلغته إلى أم المصريين، فأخذتا في جمع المذكرات، وكلفت أم المصريين فريدة بترقيم الصفحات، وجمعها في مكان واحد(٣٢).

على أن الترقيم الذي قامت به فريدة كابى، حفل ببعض الأخطاء. فقد رقمت الصفحات بالأرقام الأفرنجية من اليمين إلى اليسار وفقا لأصول الترقيم العربية، وذلك بدءا من رقم ١ إلى رقم ٣٠٠٨. ولكنها لم تراع التسلسل الزمني للكراسات. كما ان بعض المذكرات دونت في مفكرات سنوية أفرنجية. التزم فيها سعد بالتدوين من اليسار إلى اليمين وفقا لنظام هذه المفكرات، ولكن فريدا رقمتها من اليمين إلى اليسار كما في بقية الكراسات، فجاء ترقيم هذه المفكرات معكوسا. كذلك فان الترقيم لم يشمل الكراسة رقم ٥٣ وبها عشر صفحات مكتوبة، فانتهت المذكرات برقم ٣٠٠٨ بدلا من ٣٠١٨ فضلا عن ذلك فقد حدث خطأ في الترقيم في الكراسة السابعة. اذ انتقلت فريدة من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠١ مرة واحدة ومن حسن الحظ أن الرقمين كانا لورقة واحدة، وإلا قام الشك في فقد الصفحات ما بين الرقمين(٣٣).

وعندما فتحت وصية سعد زغلول تبين أنه اوصى بأن تكون المذكرات في حوزة خليفته في زعامة الوفد، بالاشتراك مع فتح الله بركات، ابن شقيقة سعد ووالد بهي الدين بركات. على أن يتولى النحاس نشر هذه المذكرات بالطريقة التي يراها، وفي الوقت الذي يراه مناسبا، بشرط أن يراجع النحاس المذكرات من الناحية السياسية، ويراجعها من ناحية الأسرة من يقع عليه اختيارها لذلك. ومنذ ذلك الحين انتقلت المذكرات إلى خزانة النحاس الخاصة.

وقد استمرت المذكرات في خزانة مصطفى النحاس حتى عام ١٩٣٠ ، حين تعرض الوفد للاضطهاد على يد وزارة صدقي باشا. فرأى النحاس نقلها إلى بنك مصر حرصا عليها. وظلت المذكرات في هذا البنك حتى عام ١٩٤٨ ، حين بدأ اسماعيل صدقي باشا في نشر بعض مذكراته في مجلة «المصور» وقد تناول فيها موضوع قصة تأليف الوفد المصري، فقد رأى الوفد أن اسماعيل صدقي يحاول أن يسبغ على نفسه الفضل الأول في قيام الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى!. فعهد إلى محمود سليمان غنام باعداد الرد. وقد طلب غنام من النحاس باشا الاستعانة بمذكرات سعد زغلول، فوضعها تحت تصرفه وقد نشر غنام الرد في جريدة «صوت الأمة» ويتكون من سبع مقالات ابتداء من يوم ١٢ ابريل ١٩٤٨ إلى ١١ مايو ١٩٤٨ ، وكانت عبارة عن اقتباسات من مذكرات سعد زغلول. على أن بعض الورثة (مصطفى وعلي أمين) اعترضا على هذا النشر ولكن النحاس أصر على مواصلة الكتابة لمخالفة هذا الاعتراض لما استقر عليه الاتفاق الذي حرر بينه وبين الورثة عموما ، ولكن غنام لم يشأ الاستمرار في المقالات خشية فرض الحراسة القضائية على المذكرات، وأعاد الكراسات التي اقتبس منها ، إلى خزانة مصطفى النحاس في بنك مصر.[٣٤].

على أن محمود سليمان غنام لم يكن وحده من رجال الوفد من استعان بمذكرات سعد زغلول، فقد سبقه إلى ذلك مكرم عبيد باشا ، الذي اقتطف منها ما يتعلق بفكرة تكوين الوفد ، وقد ذكرها في خطبته التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني الوفدي التي عقدت يوم الأربعاء ٩ يناير ١٩٣٥[٣٥].

ولما سقط النظام القديم وقامت ثورة ٢٣ يوليو، وألغت الأحزاب، رفع ورثة سعد زغلول قضية يطلبون فيها رفع حيازة النحاس عن المذكرات. ولكن القضاء المصري حكم باستمرار هذه الحيازة. وبعد صدور قرار المحكمة بذلك

في ابريل ١٩٦٣ ، اتفق النحاس على إعطاء الدكتور محمد بهى الدين بركات ، بوصفه أحد ورثة سعد زغلول ، حق الحراسة على هذه المذكرات. وصدر حكم من المحكمة بتأييد هذا التنازل ، فقام أحد المحضرين بالتوجه إلى بنك مصر بقرار المحكمة ، ونقل المذكرات من خزينة النحاس إلى منزل بهي الدين بركات الذي استدعى الآنسة الألمانية فريدة لمراجعة المذكرات بصورة نهائية. ولكنها بمراجعة الكراريس ذكرت أن هناك مائة صفحة ناقصة.

وأصبح الموقف يدور حول الاسئلة الآتية:

١ - هل ضياع هذه الصفحات قد تم بفعل فاعل ، أم أن كثرة تداول المذكرات ترتب عليه ضياع هذه الصفحات. علما بأنه لا يؤيد الضياع إلا الآنسة فريدة ، وهي الوحيدة التي رأت المذكرات عند وفاة سعد ، وعند نقل الحيازة إلى بهي الدين بركات.

٢ - أي فترة من فترات تاريخ مصر ، هي التي تناولتها الصفحات المفقودة ، ومن الذي له مصلحة في نزع هذه الصفحات؟.

٣- هل تناولت هذه الصفحات وقائع شخصية جدا تتعلق بسعد زغلول ، أم بحياة بعض أقاربه ، أم ببعض السياسيين بصورة دفعت أقارب سعد إلى أخفاء هذه الصفحات؟(٣٦).

وقد أتيحت الفرصة للدكتور عبد الخالق لاشين لتحديد الفترة التي تناولتها الصفحات المفقودة ، خصوصا وقد علم بخبرها من الدكتور محمد بهي الدين بركات ، عند استعانته بها في دراسته عن سعد زغلول. ولكنه لم يفعل ، ولم يورد عنها شيئاً في الدراسة القيمة التي أفردها للمذكرات.

على أني لاحظت في الجدول الذي أورده لأرقام الكراسات وأرقام صفحاتها ، وما تتناوله من فترة تاريخية أن الكراسة رقم ٢٧ تنتهي برقم ١٤٢٤ ، بينما تبدأ الكراسة رقم ٢٨ برقم ١٤٨٢ ، وذلك بدلا من رقم ١٤٢٥ .

ومعنى ذلك غياب الصفحات من رقم ١٤٢٥ إلى ١٤٨٢ وعددها سبع وخمسون صفحة، وقد كتب الدكتور لاشين في ملاحظات هذه الكراسة الثانية هذه العبارة: «حدث بها خطأ في الترقيم». كما كتب هذه العبارة أمام الكراسة رقم ٩ التي أوردنا أن فريدا قد انتقلت فيها بالترقيم من ٤٤٩ إلى ٥٠١. ومجموع الفرق ٥٢ صفحة. فاذا أضفنا هذا الفرق إلى فرق السابق في الكراسة رقم ٢٨ يكون الاجمالي ١٠٩ صفحات. فهل تجيب هذه الصفحات المائة وتسع على السؤال الذي طرحته فريدا؟ ويكون كلامها عن فقد مائة صفحة ناشئا عن هذا الخطأ في الترقيم؟ انني أرجح ذلك، وإلا لاكتشف الدكتور عبد الخالق لاشين هذا النقص، وأشار اليه في دراسته.

على كل حال، ففي عام ١٩٦٣ تقرر أن تستعين لجنة كتابة تاريخ مصر بمذكرات سعد زغلول، وقيام لجنة مشتركة من وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للوثائق ولجنة اعادة كتابة التاريخ باستلام هذه المذكرات من الدكتور محمد بهي الدين بركات، الحارس عليها. كما تقرر اعداد مشروع قانون بمنع اي هيئة أو فرد من رعايا الجمهورية العربية المتحدة من التصرف في أي وثائق تاريخية أو مذكرات، أو اعارتها لأية هيئة أجنبية أو نقلها إلى الخارج إلا بعد الرجوع إلى وزير الثقافة والارشاد القومي.(٣٧).

وقد حصلت الدولة بالفعل على مذكرات سعد زغلول من الدكتور بركات، وقامت بايداعها دار الوثائق التاريخية القومية. ولكنها ظلت بعيدة عن متناول الباحثين نظرا لخلاف نشأ بين ورثة سعد زغلول وبين الدولة حول التعويضات المادية التي ستدفعها الدولة نظير الاستيلاء على هذه المذكرات. ثم صرحت وزارة الثقافة بعد ذلك للباحثين بالاطلاع على المذكرات باذن خاص من وكيل وزارة الثقافة لشئون المكتبات. وبذلك وضعت هذه المذكرات في خدمة الدراسة التاريخية.

وفي عام ١٩٨٠ تم تكليف صاحب هذا القلم من قبل الاستاذ صلاح عبد

الصبور رئيس هيئة الكتاب بتحقيق مذكرات سعد زغلول، وقد قمت باختيار مجموعة صغيرة من باحثي مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر لمساعدتي في هذه المهمة القومية. وبدأ العمل بالفعل عند عودتي من مهمتي العلمية في لندن في أواخر عام ١٩٨١ على أن تصدر المذكرات في مجلدات تباعا حالما ينتهي تحقيقها.

٤- مذكرات محمد كامل سليم:

صدر منها حتى الآن ثلاثة أجزاء هي: «ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها»، و «صراع سعد في أوروبا» و «أزمة الوفد الكبرى: سعد وعدلي»، وهي من القطع المتوسط، وعدد صفحاتها ٦٣٠ صفحة. وقد صدرت عن مؤسسة اخبار اليوم في سلسلة «كتاب اليوم» في مايو ويونيو ١٩٧٥ ومارس ١٩٧٦.

وقد قدم محمد كامل سليم لمذكراته بعرض للأحداث في مصر، السابقة على تعيينه سكرتيرا لسعد زغلول في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، ويبدأ من قيام الحرب العالمية الاولى. ثم أخذ في تقديم مذكراته ابتداء من الفصل التاسع، وهو بعنوان: «وصول لجنة ملنر»، متتبعا الخلافات بين أعضاء الوفد في باريس، وتأثيراتها على سعد زغلول، وانقسام الوفد إلى معسكرين، وانتهى الجزء الأول بيومية ٥ يونية ١٩٢٠.

أما الجزء الثاني، فقد تناول فيه الكاتب مباحثات سعد- ملنر، ويبدأ بيومية ٦ يونيو، وقد تتبع نقاط المباحثات حتى مشروع ملنر الأول، وموقف الوفد منه، ثم تقديم الوفد مشروعه ورفض ملنر له، وتتناول الخلافات بين أعضاء الوفد، وبروز دور عدلي باشا، والظروف التي أدت إلى مشروع ملنر الثاني ومناقشة الوفد لهذا المشروع، ثم الاتفاق على عرض المشروع على الأمة. وينتهي الجزء بقرار الوفد قطع المفاوضات وعودته إلى باريس، واختتم بيومية ١١ نوفمبر ١٩٢٠.

ويتناول الجزء الثالث الفترة من عودة الوفد إلى باريس حتى قرار سعد زغلول عودته إلى مصر، ويبدأ بيومية ١٢ نوفمبر ويتناول الخصومات والمصادمات بين سعد وعدلي قبل عودة عدلي إلى مصر، ثم المشاحنات التي دارت بين سعد وأغلبية أعضاء الوفد وعودة هؤلاء إلى مصر، ثم تصريح الحكومة البريطانية في ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأن نظام الحماية لا يكوّن علاقة مرضية بين مصر وانجلترا، ثم تأليف وزارة عدلي، وقرار سعد بالعودة إلى مصر. وينتهي الجزء الثالث بيومية ٢٣ مارس.

ومع أن مذكرات محمد كامل سليم قد نشرت في مصر في جريدة الأخبار في مارس- ابريل ١٩٦٩، إلا أن مصطفى أمين في تقديمه للجزء الأول من المذكرات ذكر أن «مراكز القوى» رفضت نشر أي كتابة عن سعد زغلول إلا اذا كانت تقلل من قيمته أو تقول انه «ليس زعيم ثورة ١٩١٩» وأنه جرت محاولات للاستيلاء على مذكرات محمد كامل سليم، ولكنه تغلب عليها بالقول بأنه ليس عنده مذكرات... الخ «حتى جاء ٦ اكتوبر، وأعلن أنور السادات عصر العبور إلى الحريات، وخرجت مذكرات كامل سليم من الظلام إلى النور.

٣- مذكرات عبد الرحمن فهمي:

جرى خلاف حول عدد ملفات هذه المذكرات، فقد ذكر الدكتور محمد أنيس أنها تبلغ ٣٩ ملفا[٣٨] ولكن الدكتور عبد الخالق لاشين أورد في كتابه «سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤» «أنها تبلغ ٢٦ ملفا[٣٩]. وعلى أنه عاد فأورد في الجزء الثاني في كتابه أن عددها يبلغ ٤٣ ملفا وتقع في ست محافظ[٤٠].

وفي الحقيقة أن المذكرات تتكون من ٤٢ ملفا فقط في ست محافظ على النحو التالي:

المحفظة الاولى: وبها الملفات من الأول إلى الخامس.
المحفظة الثانية: وبها الملفات من السادس إلى الثاني عشر.
المحفظة الثالثة: وبها الملفات من الثالث عشر إلى العشرين.
المحفظة الرابعة: وبها الملفات من الواحد والعشرين إلى الثامن والعشرين.
المحفظة الخامسة: وبها الملفات من التاسع والعشرين إلى الثالث والأربعين.

مع الملاحظات الآتية:

١) الملف رقم ٣٨ غير موجود، ومثبت نقصه في محضر الإستلام.
٢) الملف رقم ٥ صفحاته غير مسلسلة من ٤٢٢ إلى ٨٤٠..
٣) الملفات رقم ٧، ٨، ٩، ١٠ صفحاتها غير مسلسلة من ٤٠٨ إلى ٩٠٢، ومن ٥١٤– ٦٥٠، ومن ٦٥١– ٨٩٩، ومن ٩١٤– ١٠٥٠ على التوالي.
٤) الملف رقم ٢٥ صفحاته غير مسلسلة من ٢٥٢١ إلى ٢٦٢٥.
٥) الملفات من ٣٠ إلى ٤٢ عن المحاكمة العسكرية.
٦) الملف رقم ٤٣ عن المحاكمة العسكرية ومعاملة السجون.

ومن الإطلاع على المذكرات أعتقد أن عبد الرحمن فهمي لم يقصد بها هذا المعنى تماماً– معنى المذكرات–، وإنما كان يقصد وضع كتاب عن «الحركة الوطنية» يتتبع فيه تاريخها وأحداثها منذ ثورة ١٩١٩.

وهذا على كل حال، ثابت من كلامه في المقدمة، فهو لم يدع أنه يكتب مذكرات، وإنما يكتب عن «الحركة الوطنية» وتفاصيلها. على أنه لما كان عبد الرحمن فهمي قد لعب دوراً أساسياً في أحداث الثورة والحركة الوطنية، فقد أدخل دوره في نسيج الأحداث، تماماً كما كان يفعل الرافعي في تاريخه في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل المثال فحين تعرض عبد الرحمن فهمي لضم بعض الأعضاء

الجدد إلى الوفد قال: «لما خرج عضوا الحزب الوطني الأستاذان محمد زكي علي بك، ومصطفى الشوربجي غاضبين (من بيت الأمة)، عرضت على سعادة سعد زغلول باشا أن المصلحة تقتضي بأن يكون الحزب الوطني ممثلاً في الوفد المصري، وقلت له إنني أعرف شابين معتدلين من هذا الحزب، وهما مصطفى بك النحاس، القاضي الأهلي، والدكتور حافظ بك عفيفي، طبيب جمعية رعاية الطفل. فاستدعاهما، وبعد أن آنس فيهما خيراً اجتمع الوفد المصري وقرر ضمهما».

والمذكرات يبلغ عدد صفحاتها ٤٦٤٠ صفحة، مكتوبة بخط واضح بالقلم الكوبيا، وتتناول الأحداث التاريخية في الفترات الآتية:

الملف الأول : من نوفمبر ١٩١٨ إلى أول مارس ١٩١٩ وتبدأ صفحاته من ١ إلى ١٠٥.

الملف الثاني : من مارس ١٩١٩ إلى ٢ ابريل ١٩١٩ وتبدأ صفحاته من ١٠٦ إلى ٢١٠.

الملف الثالث : من ٣ ابريل ١٩١٩ إلى ٢٢ ابريل ١٩١٩ وتبدأ صفحاته من ٢١١ إلى ٣١٥.

الملف الرابع : من ٢٥ ابريل ١٩١٩ إلى ١٠ يونيو ١٩١٩ وتبدأ صفحاته من ٣١٦ إلى ٤٠٧.

الملف الخامس : من ٢٦ يونيو ١٩١٩ إلى ٢٨ يناير ١٩٢٠، وصفحاته غير مسلسلة تسلسلاً صحيحاً وتبدأ من ٤٢٢ إلى ٨٤٠.

الملف السادس : من ٢٩ يناير ١٩٢٠ إلى ٣٠ مايو ١٩٢٠، وتبدأ صفحاته من ٨٦١ إلى ٩٦٩.

الملف السابع : من ٩ يونيو ١٩١٩ إلى ٢٦ مارس ١٩٢٠، وصفحاته غير مسلسلة تسلسلاً صحيحاً، وتبدأ صفحاته من ٤٠٨ إلى ٩٠٢.

الملف الثامن	: من أول سبتمبر ١٩١٩ إلى ٣١ أكتوبر ١٩١٩ ، وتسلسل صفحاته غير صحيح من ص ٥١٤ إلى ٦٥٠ .
الملف التاسع	: من ٢٥ نوفمبر ١٩١٩ إلى ٦ مارس ١٩٢٠ وصفحاته مسلسلة تسلسلاً غير صحيح ، من ٦٥١ إلى ٨٩٩ .
الملف العاشر	: من ٢٠ مارس ١٩٢٠ إلى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ وصفحاته مسلسلة تسلسلاً خاطئاً من ٩١٤ إلى ١٠٥٠ .
الملف الحادي عشر	: من ١٩ نوفمبر ١٩٢٠ إلى ١٨ اغسطس ١٩٢٠ ، وصفحاته من ١٠٥١ إلى ١١٥٥ .
الملف الثاني عشر	: من ١٨ أغسطس ١٩٢٠ إلى ١٤ ابريل ١٩٢١ ، وتبدأ صفحاته من ١١٥٦ إلى ١٢٦٠ .
الملف الثالث عشر	: من ١٦ ابريل ١٩٢١ إلى ٢٧ ابريل ١٩٢١ ، من صفحة ١٢٦١ إلى ١٣٦٥ .
الملف الرابع عشر	: من ١ مايو ١٩٢١ إلى ١٥ يونيو ١٩٢١ من صفحة ١٣٦٦ إلى ١٤٧٠ .
الملف الخامس عشر	: ١٦ يونيو ١٩٢١ إلى ٢٢ سبتمبر ١٩٢١ ، من صفحة ١٤٧١ إلى ١٥٧٥ .
الملف السادس عشر	: من ٢٢ سبتمبر ١٩٢١ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ من صفحة ١٥٧٦ إلى ١٦٨٠ .
الملف السابع عشر	: من ٢١ نوفمبر ١٩٢١ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٢١ ، من صفحة ١٦٨١ إلى ١٧٨٥ .
الملف الثامن عشر	: من ١١ يناير ١٩٢٢ إلى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، من صفحة ١٧٨٦ إلى ١٨٩٠ .

الملف التاسع عشر : من ١٥ مارس ١٩٢٢ إلى ١٠ أغسطس ١٩٢٢ من صفحة ١٨٩١ إلى ١٩٩٥.

الملف العشرون : من ١٤ مارس ١٩٢٢ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢، من ص ١٩٩٦ إلى ٢١٠٠.

الملف الواحد والعشرون : من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٣١ مارس ١٩٢٣، من صفحة ٢١٠١ إلى ٢٢٠٥.

الملف الثاني والعشرون : من ٣١ مارس ١٩٢٣ إلى ٥ يوليو ١٩٢٣ من صفحة ٢٢٠٦ إلى ٢٣١٠.

الملف الثالث والعشرون : من ٥ يوليو ١٩٢٣ إلى ٧ اكتوبر ١٩٢٣، من صفحة ٢٣١١ إلى ٢٤١٥.

الملف الرابع والعشرون : من ٢٠ اكتوبر ١٩٢٣ إلى ٢٨ يناير ١٩٢٤ من صفحة ٢٤١٦ إلى ٢٥٢٠.

الملف الخامس والعشرون : من ٣٠ يناير ١٩٢٤ إلى ٢٣ اكتوبر ١٩٢٤، وتسلسل صفحاته غير صحيح من ٢٥٢١ إلى ٢٦٢٥.

الملف السادس والعشرون : من ٢٤ اكتوبر ١٩٢٤ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ من صفحة ٢٦٢٦ إلى ٢٧٣٠.

الملف السابع والعشرون : من ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤، من ص ٢٧٣١ إلى ٢٨٣٥.

الملف الثامن والعشرون : من ١٩ يوليو ١٩٢٤ إلى ١١ ديسمبر ١٩٢٥ من صفحة ٢٨٣٦ إلى ٢٩٤٠.

الملف التاسع والعشرون : من ١١ ديسمبر ١٩٢٥ إلى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ من صفحة ٢٩٤١ إلى ٣٠٥٥.

وتتناول الملفات من ٢٩ إلى ٤٢- فيما عدا الملف ٣٨ الناقص لسبب غير معروف- المحاكمة العسكرية لعبد الرحمن فهمي في قضية جمعية الإنتقام، من ٢٠ يوليو ١٩٢٠ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠. وصفحاتها تبدأ من ٣٠٥٦ إلى ٤٥٢٥. والملف ٤٣ يتناول بقية المحاكمة العسكرية، ثم معاملة السجون، من ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ إلى ٨ فبراير ١٩٢٤، ويبدأ من صفحة ٤٥٢٦ إلى ٤٦٤٠.

أما الملفات من الأول إلى التاسع والعشرين، فقد تناول فيها عبد الرحمن فهمي، تأليف الوفد المصري، وقانونه، وظروف التوكيل، وخطابات الوفد إلى الجهات المعنية في مصر أو الخارج، وردود تلك الجهات عليه، ونداءات الوفد، وخطب سعد باشا، وأوامر السلطة العسكرية البريطانية واحتجاجات الوفد، والأحداث التي دفعت إلى القبض على سعد باشا ورفاقه، وابتداء ثورة ١٩١٩، وأحداثها من مظاهرات واضرابات واعتداءات وتصريحات، وفظائع ارتكبها الجنود الانجليز.

كما تناول أعمال الوفد في باريس، ونشاطاته في الدعوة للقضية المصرية، وخطب أصدقاء مصر في مجلس الشيوخ الأمريكي، ومذكرة جوزيف فولك،.

وتعرض عبد الرحمن فهمي لتأليف «الحزب الحر المستقل» ونادى الأعيان» في مصر، وجهوده للقضاء عليهما، ثم فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبي النصر من الوفد، وبدء انشقاق الوفد، وعودة سعد باشا وتكريمه وخطبه. وتحدث عن الزيارة المشهورة لأعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال لمصر، ثم مفاوضات عدلي كيرزن، واعتقال سعد باشا. كما تناول حوادث السودان، ومقتل السردار، والقبض على عبد الرحمن فهمي مرة أخرى، ومعه مكرم عبيد والنقراشي. ثم تحدث عن تأليف حزب الإتحاد، وبرنامجه، والإفراج عن عبد الرحمن فهمي. وتنتهي هذه الأجزاء بوفاة سعد زغلول[٤١].

٤- مذكرات محمد إبراهيم الجزيري:

وهي بعنوان: «سعد زغلول، ذكريات تاريخية طريفة»، وتقع في ٢٢٣ صفحة من القطع المتوسط. وقد صدرت عن دار أخبار اليوم سنة ١٩٥٤، وقد روى فيها الكاتب، الذي قام بأعمال سكرتارية الوفد، وسكرتيرا لوكيل الوفد في عهد وزارة سعد زغلول، ثم سكرتيراً خاصاً للزعيم بعد إستقالة الوزارة، وسكرتيراً خاصاً له في مجلس نواب الائتلاف عام ١٩٢٦- لمحات من حياة الزعيم سعد وشخصيته، وعلاقاته بالطلبة والعمال والفنانين والصحافة والنهضة النسائية وبعض الشخصيات السياسية، وموقفه من بعض الأحداث السياسية والفكرية.

٥- مذكرات عبد الفتاح حسن:

وقد صدرت عن دار الشعب في عام ١٩٧٤ بعنوان: «ذكريات سياسية»، وتقع في ١٩٢ صفحة من القطع المتوسط، وقد قسمها الكاتب إلى جزئين:

الأول، ويتناول فيه ذكريات الفترة التي عين فيها وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية في مارس ١٩٥٠، فوزير دولة، ثم وزيراً للشئون الإجتماعية، ووزيراً للداخلية بالنيابة، فوزيراً للحربية بالنيابة أيضاً، إلى أن أقيلت وزارة الوفد بعد حريق القاهرة. كما يشمل أيضاً الفترة التي تلت ذلك وصدر خلالها من نجيب الهلالي أمر عسكري بتحديد إقامته.

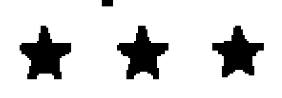
أما القسم الثاني، فيتناول ذكريات الفترة التي بدأت من ثورة ٢٣ يوليو حتى ١٢ نوفمبر ١٩٧٠. ويتحدث فيها عن علاقة الوفد بالثورة حتى اعتقاله ثم الإفراج عنه.

٦- مذكرات إبراهيم طلعت:

نشرتها مجلة روز اليوسف في الفترة من ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ حتى ٢١ مارس ١٩٧٧ تحت عنوان «أيام الوفد الأخيرة»، وقد عالج فيها إبراهيم طلعت، الذي كان عضواً في حزب مصر الفتاة، وانتقل إلى الوفد بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح في الطليعة الوفدية- تطور علاقات الوفد بثورة يوليو ٢٣ في العامين الأولين منها، وعلاقته الشخصية بعبد الناصر، وأساليب الثورة في القضاء على النظام القديم. وقد تعرض لبعض الوقائع التاريخية الهامة، مثل قوانين الصحافة في عهد وزارة الوفد الأخيرة، وألقى عليها أضواء هامة.



وإلى جانب هذه المذكرات المتعاطفة مع الوفد، هناك بعض المذكرات الأخرى مثل: مذكرات السيدة فهيمة ثابت عن «الزعيم الخالد وأم المصريين في منفى جبل طارق» (القاهرة بدون تاريخ)، ومذكرات محمد الشافعي البنا[٤٢] التي نشرت بجريدة المصري خلال عام ١٩٣٨ تحت عنوان «١٧ سنة في السجن»، ومذكرات حمد الباسل المنشورة بعنوان: «مذكرات عن ثورة ١٩١٩» في مجلة «الدنيا المصورة» من ٨ ابريل ١٩٣١ إلى ٦ مايو ١٩٣١.



(ثالثاً) مذكرات حزب الأحرار الدستوريين

أما المذكرات التي تحمل وجهة نظر حزب الأحرار الدستوريين، فأبرزها ما يلي:

١ - مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل:

أ - «مذكرات في السياسة المصرية» (ثلاثة أجزاء):

وهي أبرز المذكرات التي تعبر عن وجهة نظر الأحرار الدستوريين، وأخطرها وهي بعنوان «مذكرات في السياسة المصرية»، وتتكون من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول، ويتناول الأحداث من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧، وقد صدر عام ١٩٥١.

والثاني وقد صدر عام ١٩٥٣ ويتناول الأحداث من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يولية ١٩٥٢.

أما الجزء الثالث فقد صدر في عام ١٩٧٨، ويتناول أربع موضوعات هي: القضية الفلسطينية، والنزاع المصري الانجليزي في مجلس الأمن، وأزمة مجلس الشيوخ في يونية ١٩٥٠، وقضية الوثائق السياسية المزورة.

وقد صدر الجزءان الأولان في حياة الكاتب، أما الثالث فصدر بعد وفاته.

وقد قدم الدكتور هيكل للجزء الأول من المذكرات بقوله أنه «استملاها من الذاكرة، إلا قليلاً رجع فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة في التأريخ للحوادث، أو في تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعله لا يطمئن كل الإطمئنان إلى ما بقي في الذاكرة من صورته. وأنه لم يتناول إلا ما شهده أو شارك فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية. وقد حاول في براعة أن ينفي أي أثر للحزبية في هذه المذكرات فذكر أنها لا تنصر رأياً على رأي ولا فريقاً على فريق، وإنما هي تصوير للحوادث كما وقعت في الفترة التي تناولها الحديث، وتصوير كذلك لإتجاهات الرأي المختلفة.

على أنّ الكاتب، الذي يعترف بأنه كان في أكثر أطوار حياته يقف في غير الجانب الذي عليه الجمهور، لم يكن ليملك إلا أن يكون مدافعاً ومحامياً عظيماً عن كل وجهات النظر التي اعتنقها، سواء عندما كان يميل إلى حزب الأمة، أوعندما كان عضواً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين. وإن كان أكثر إنصافاً لنفسه في الجزء الثاني من مذكراته حين قال: «لا أدعي انني استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الإنصاف».

ويختلف الجزء الأول عن الجزء الثاني من المذكرات، في أن الكاتب في الجزء الأول، أخذ يصور من وجهة نظره «جهاد الشعب والساسة والأحزاب في مصر، بقدر ما شارك في هذا الجهاذ أو اتصل به، منذ الحقبة الأولى من القرن العشرين إلى تولى الملك فاروق سلطته الدستورية. وكان اشتراكه فيه إشتراك شاب محام في مجهودات الحركة القومية العظيمة التي اشتملت على طوائف الأمة كلها، ومن بعد ذلك أصبح رئيساً لتحرير جريدة «السياسة» لسان حال «الأحرار الدستوريين».

أما الجزء الثاني، فيتتبع فيه الكاتب ما شارك فيه أو اتصل به من

الحوادث بعد أن أصبح وزيراً ثم رئيساً للحزب ثم رئيساً لمجلس الشيوخ. «وبين نظرة الصحفي، وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث، فارق كبير يجعل النظرتين تختلفان إختلافاً كبيراً. فالصحفي ناقد يجلس في شرفات المتفرجين، أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح. ونظرة الصحفي النزيه تزن الحوادث لذاتها وقلّما تُعْنَى بِلابساتها أمّا نظرة الوزير النزيه فواقعية، تعير ما يلابس الحوادث من ظروف، عناية واعتبارا يزيدان في بعض الأحيان على اعتبار الحوادث لذاتها».

والجزء الأول يتكون من عشرة فصول وتقديم. وقد تناول فيه الدكتور هيكل على التتابع: نشأته السياسية، وأحوال مصر بين إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم قيام لجنة الدستور، ودور حزب الأحرار الدستوريين فيها، ووزارة سعد زغلول وعلاقة الأحرار الدستوريين بها، ثم تطورت الحركة السياسية في مصر بين وزارة زيور باشا إلى تأليف عدلي باشا وزارة الائتلاف، ومن وزارة الإئتلاف إلى اقالة النحاس وتأليف وزارة محمد محمود باشا، وعهد وزارة محمد محمود حتى تأليف النحاس وزارته الثانية، ثم المعركة بين دستور ١٩٣٠ ودستور ١٩٢٣ حتى تولية عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة، والنضال الوطني عام ١٩٣٥ حتى تأليف وزارة علي ماهر التي مهدت للانتخابات والمفاوضة مع انجلترا، وأخيراً ابرام معاهدة ١٩٣٦ حتى تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية.

أما الجزء الثاني فيتألف من عشرة فصول وتقديم أيضاً، وقد تناول فيه الدكتور هيكل على التتابع: الصراع الدستوري في عهد حكومة الوفد، بعد تولي فاروق سلطاته الدستورية حتى إقالة النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وتأليف وزارة الإنتخابات، واشتراكه فيها، حتى افتتاح البرلمان الجديد، وإعادة محمد محمود تأليف وزارته. ثم اعمال الدكتور هيكل نفسه في وزارة

المعارف التي تولاها ، وتعديل الوزارة ، واشتراك السعديين فيها ، ثم أزمة ميونخ ، والصراع بين علي ماهر وكامل البنداري في القصر ، وإستقالة وزارة محمد محمود .

ثم تحدث ،الدكتورهيكل عن إعلان الحرب العالمية الثانية ، وتأليف علي ماهر الوزارة ، وسقوطه ، وتأليف حسن صبري باشا الوزارة الجديدة ، وأحداث وزارتي حسن صبري وحسين سري ، وتقرير سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب. كما تناول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وملابساته ، ونتائجه ، وأحداث الحرب ، وتقدم الألمان في صحراء مصر ، وإنشقاق الوفد بخروج مكرم عبيد فيه. ثم إقالة النحاس ، وتأليف أحمد ماهر الوزارة الجديدة.

ثم تعرض الدكتور لأحداث ما بعد الحرب ، وإنتقاله من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ ، ومصرع أحمد ماهر ، وموافقة البرلمان على اعلان الحرب على إسرائيل ، وميثاق الجامعة العربية ، وتأليف صدقي باشا وزارته .

وفي الفصل الأخير تناول أحداث وزارة صدقي ، ومقتل النقراشي والشيخ حسن البنا ، وحرب فلسطين ، ثم عودة الوفد إلى الحكم ، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيراً قيام ثورة ٢٣ يوليو .

أما الجزء الثالث ، فقد أشار إليه الدكتور هيكل في مقدمة الجزء الثاني ، فقد ذكر أن الحوادث التي أدت إلى الإنقلاب العسكري (ثورة ٢٣ يوليو) جعلته يؤثر أن يجمع في الفصل العاشر (الأخير) «صورة موجزة لما وقع بعد إستقالة وزارة النقراشي باشا الأولى في أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع الإنقلاب. وهي ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات. فما وقع أثناءها من الحوادث في مصر جسيم غاية الجسامة ، ولا أحسبني أبالغ إذا أنا قلت انه يزيد في جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق إجتماعي واضطراب نفسي قل أن

رأت مصر مثله في تاريخها القومي الحديث... ولذا كانت هذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هذه المذكرات. وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقني الله إلى تمامه».

على أنه عندما صدر هذا الجزء، لم يتضمن شيئاً عن تلك الثورة الفكرية والقلق الإجتماعي والإضطراب النفسي الذي ميز تلك الأشهر الثمانين السابقة على ثورة ٢٣ يوليو. فقد تضمن- كما ذكرنا- أربع قضايا هي: القضية الفلسطينية، والنزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن وأزمة مجلس الشيوخ في يونيه ١٩٥٠، وقضية الوثائق السياسية المزورة. وكلها قضايا سياسية بالدرجة الأولى.

وأغلب الظن أن الثورة الإجتماعية التي أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو بقوانين الإصلاح الزراعي، بما أسفر عنها من سقوط الطبقة البروجوازية الزراعية الكبيرة التي كانت تحكم مصر قبل الثورة- قد أثارت إهتمام الدكتور هيكل بالقضية الإجتماعية المحتدمة قبل الثورة، وكان على وشك تقديم رؤيته لها من موقعه الطبقي على رأس حزب كبار الملاك (حزب الأحرار الدستوين)، ولكنه عدل عن ذلك بعد ما تبين له أن سقوط هذه الطبقة لم يكن لحساب الطبقات الجماهيرية التي كانت مصدر القلق الإجتماعي- وبمعنى آخر لم ينتقل الحكم من يد الطبقة البرجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثورة إلى يد الجماهير، كما كانت تدل ظواهر الأمور عند قيام الثورة وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وإنما انتقل إلى يد مجموعة الضباط التي أطفأت مصباح الديموقراطية الليبرالية الذي تعرض طويلاً للزوابع والأعاصير، وقيام النظام الشمولي تحت زعامة عبد الناصر.

وقد قدم الدكتور هيكل للفصل الأول من هذا الجزء الثالث، وهو بعنوان: «فلسطين وإسرائيل»، بمقدمة قصيرة تحدث فيها عن وعد بلفور،

وظروف صدوره، وإنتهاء الحرب العالمية الأولى، وإعلان حق الشعوب في تقدير مصيرها، ثم وقوع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني، وموقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين، ومقاومة العرب في فلسطين للهجرة اليهودية، ودور النازية في زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وموقف الساسة العرب من القضية الفلسطينية، وثورة ١٩٣٦.

ثم تحدث عن جهود محمد محمود باشا لحل المسألة الفلسطينية قبل الحرب العالمية الثانية، وموقف اليهود والعرب من المتحاربين، والتنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة، ومحادثات إنشاء الجامعة العربية، ووضع فلسطين في الجامعة العربية، ومقتل اللورد موين في القاهرة، كما تعرض لمؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧، الذي حضره بوصفه رئيس وفد مصر. وعرض للقضية الفلسطينية أثناء نظرها في الأمم المتحدة، وتتبع تطوراتها من موقعه كرئيس لوفد مصر في الجمعية العامة. وتحدث عن موقف مصر من الإشتراك في حرب فلسطين، وجلسة مجلس الشيوخ السرية، ثم دخول القوات المصرية فلسطين، وسير العمليات الحربية، ورأيه في ضم النقب إلى مصر، ثم أوضاع القيادة المصرية، وقيام الهدنة الأولى، وإستئناف القتال، وتخلي الجيوش العربية عن بعضها البعض، ومحادثاته مع الاسرائيليين في جنيف وباريس حول شروط الصلح بين مصر وإسرائيل، ومشروع إسرائيل لعقد معاهدة مع مصر.

وفي الفصل الثاني، وهو بعنوان: «النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن»، تناول الدكتور هيكل ظروف قطع المفاوضات مع انجلترا في سنة ١٩٤٧، ولجوء مصر إلى مجلس الأمن، ثم الدعوة إلى الوحدة الوطنية في مصر، وظهور فكرة الوزارة القومية، وفشلها، ثم إجتماع مجلس جامعة الدول العربية لبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا، وسفر النقراشي إلى مجلس الأمن، ورئاسة الدكتور هيكل لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم نظر القضية

أمام مجلس الأمن، وثبوت عجز المجلس عن حل المنازعات الدولية سلمياً. ومحاولات الدكتور هيكل إقناع الولايات المتحدة بالوساطة بين مصر وانجلترا، وفشل هذه المحاولات.

وفي الفصل الثالث، وهو بعنوان: «مأساة ١٧ يونية سنة ١٩٥٠»، تناول الدكتور هيكل فوز الوفد في الانتخابات سنة ١٩٥٠ وعودته إلى الحكم، ومحاولات الوزارة الوفدية التخلص من المعارضة، ثم إستقالة رئيس ديوان المحاسبة، واستجواب المعارضة للحكومة في مجلس الشيوخ في شأن أسباب هذه الإستقالة. وقد أورد الدكتور هيكل نص ما ورد في مضبطة مجلس الشيوخ في يومي الإثنين والثلاثاء ٢٩ و ٣٠ مايو ١٩٥٠ (واستغرق ذلك ١٠٦ من الصفحات!)، وتحدث عن موقف القصر منه بعد الاستجواب، ونصيحة فؤاد سراج الدين له بعدم الإستقالة. ثم صدور مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ باقصائه وإخراج الشيوخ الذين عينوا بمرسوم يناير ١٩٤٥ وتعيين شيوخ جدد مكانهم. وقد أطلق الدكتور هيكل على هذه المراسيم وصف: «إنقلاب دستوري مروع»!. ثم تحدث عن الصراع بين المعارضة وحكومة الوفد حول هذه المراسيم، وعريضة المعارضة إلى الملك ضد حكومة الوفد. وتناول في هذا الفصل كريم ثابت ومصادر ثروته ونفوذه.

أما الفصل الرابع، وهو بعنوان: «قضية الوثائق السياسية المزورة». فقد تناول فيه قصة وثيقتين سريتين بتوقيع النحاس باشا، أمكن الحصول عليهما من المفوضية الروسية، يعرض فيهما النحاس باشا على السوفييت التعاون معهم إذا فشلت مباحثاته مع الإنجليز. وتحدث عن اتصالاته بالقصر في شأن هاتين الوثيقتين، ثم بلاغ النحاس باشا إلى النائب العام في هذا الصدد، وتحقيقه مع الدكتور هيكل في أمر إستخدام هذه الوثائق وتقديمها للقصر. ثم ثبوت تزوير الوثيقتين، وحفظ التحقيق.

وقد انتهى بهذا الفصل الجزء الثالث من مذكرات الدكتور هيكل، التي تعد بلا جدال من أهم ما كتبه سياسيو وزعماء ما قبل ثورة ٢٣ يوليو عن تاريخ تلك الفترة التاريخية الخصبة.

ب - مذكرة يومية- مخطوط:

نظرا لأهمية الدكتور محمد حسين هيكل، فقد يكون من المهم أن نشير إلى أن له مذكرات شخصية في شكل يوميات، وهي مخطوط لم ينشر محفوظ لدى ابنه الدكتور أحمد هيكل، يتضمن يومياته في أوروبا سنة ١٩٠٩، وهو بعنوان: «مذكرة يومية». وقد كتب بأسلوب أدنى من الأسلوب الذي عرفت به أعمال الدكتور هيكل المنشورة.

وقد بدأ هذه اليوميات بالبسملة، وبقوله: «مذكرات يومية من يوم سفرنا إلى يوم الأحد أول أغسطس ١٩٠٩». وفيها وصف توديع أهله له، ثم ركوبه الباخرة، وزيارته لمارسيليا، وما رآه في باريس.

وقد قرر في مذكراته أنه بدأ في ٤ أغسطس ١٩٠٩ في كتابه مذكراته اليومية هذه، وأنه يكتب فيها ما يحدث في يومه، وما يصادف أثراً في نفسه. وهو ما فعله بالفعل، فقد كتب في تلك المذكرات ما كان يتناوله من طعام، وخلوده للراحة، وركوبه الترام، إلى غير ذلك من تفاصيل الحياة اليومية. ولكنه في خلال ذلك كان يناقش قضايا إجتماعية وفكرية تشغله، ويسقط ذلك على أحوال مصر بصفة خاصة. وبعد أن أمضى في هذه اليوميات قرابة ١٢٠ صفحة، كتب عنواناً جديداً: «مذكراتي في أوروبا»، وصف فيها مشاهداته في ضواحي باريس، والريفييرا، وفي انجلترا، وسويسرا، وبلجيكا، وإيطاليا. وتحدث ضمن مشاهداته عما يلاقيه من مظاهرات إجتماعية ودينية وغيرها.

وفي رأي الدكتور محمد سيد محمد، في رسالته للدكتوراه عن «صحيفة

السياسة الأسبوعية »، أن هذه اليوميات لا تصلح للنشر لسببين: الأول، أنه كتبها بصورة فجة، وبأسلوب يقل عن أسلوب أعماله المنشورة. والثاني، أن القيمة الحقيقية للمذكرات تكمن في الأفكار والقضايا التي طرحها هيكل في صفحاتها، عندما كان يسقط ملاحظاته على أوضاع مصر وظروف مصر. وهذه الأفكار والقضايا قد ترددت بعد كتابتها على هذا النحو في أعمال هيكل الثقافية، بصورة أكثر استواء، وأكمل شكلاً، وأوضح مضموناً. (٤٣).

وفي رأينا أن هذين السببين بالذات يتطلبان نشر هذا المخطوط وطرحه على الباحثين، فهو جزء من تكوين الدكتور محمد حسين هيكل، ومرحلة من مراحل نضجه. ولا يغض من قيمة هذا المخطوط أنه كتب بأسلوب أقل من أسلوب هيكل في أعماله المنشورة، فالمرء حين يكتب لنفسه لا يكتب عادة بأسلوب أدبي، وإنما يعبر عن نفسه بأبسط التعابير.

٢- مذكرات الدكتور يوسف نحاس:

تتكون من جزئين: الأول وقد صدر في عام ١٩٥١ تحت عنوان «صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث- مفاوضات عدلي- كيرزن »، وهو على جانب عظيم من الأهمية، لأنه يتضمن يوميات الدكتور يوسف النحاس عن هذه المفاوضات.

وكان الدكتور نحاس قد شرع في تدوين هذه اليوميات عندما وصل عدلي باشا ورفاقه إلى باريس في يوم ٦ يولية سنة ١٩٢١، للتوجه إلى لندن لمفاوضة اللورد كيرزن، وتنتهي بيومية ٢٣ نوفمبر ١٩٢١. وكان الدكتور يوسف نحاس قد عين في وفد عدلي باشا مستشاراً للشئون المالية والإقتصادية.

وتزيح هذه اليوميات الستار عن المناخ، والجهود الكبيرة التي بذلها الوفد المصري المفاوض، دون جدوى، لحمل اللورد كيرزن على الإعتراف بحقوق مصر.

وتتكون المذكرات من ١٠٧ صفحات من القطع الكبير، وقد أضاف إليها الدكتور يوسف نحاس الوثائق الرسمية الخاصة بالمفاوضات، مما وصل بعدد صفحات المذكرات إلى ١٦٤. وقد قدم لها الدكتور محمد بهي الدين بركات.

أما الجزء الثاني، فقد صدر عام ١٩٥٢ بعنوان «ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية»، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول، عن سعد والوفد المصري. وفيه روى الكاتب كيف عرف سعد زغلول، ونشأة الوفد، وبوادر الخلاف فيه، وحوادث الشقاق. وقد ضمنه الكاتب بعض الخطابات المتبادلة بينه وبين بعض أعضاء الوفد.

أما القسم الثاني، فيتحدث فيه عن عبد العزيز فهمي وذكرياته عنه، ويتناول علاقة عبد العزيز فهمي بالسلطان حسين، ثم بالملك فؤاد.

أما القسم الثالث، فيتكون من يوميات الدكتور يوسف نحاس عن ثورة ١٩١٩ في الفترة من ١١ ابريل سنة ١٩١٩ إلى ١٥ مايو سنة ١٩١٩.

وقد أضاف الكاتب قسماً رابعاً بعنوان: «تصرفات حكومية» يتضمن اقصاءه عن المجلس الإستشاري للزراعة بسبب احتجاج «النقابة الزراعية المصرية»، التي كان يقوم بسكرتاريتها العامة، على إلغاء صدقي باشا الدستور، ثم إعادته إليه، إلى غير ذلك من التصرفات.

ويضاف إلى هذين الجزءين جزء آخر مختلف تحت عنوان: «ذكريات السودان».

٣- مذكرات عبد العزيز فهمي:

وقد رواها لطاهر الطناحي الذي دونها ونشرها في كتاب الهلال (عدد ابريل ١٩٦٣)[١٧] وقد ذكر طاهر الطناحي أنه لم يكتبها بأسلوبه الخاص، بل

عنى كل العناية بأن يمليها صاحب المذكرات بلسانه، ثم يضعها هو في القالب التاريخي. وأنه كان كلما انتهى من تدوين فصل من الفصول بعد إملائه، عاد إلى صاحبه فقرأه عليه للتصحيح والمراجعة، أو للزيادة والتهذيب وقد نشر فصولاً منها في مجلة « المصور »، ونشرها كاملة في كتاب الهلال.

وتتضمن هذه المذكرات، نشأة عبد العزيز فهمي، وتدرجه من الوظيفة إلى المحاماة إلى القضاء، ثم تأليف الوفد المصري، وإنقسام الوفد، وخلاف سعد وعدلي، ودستور ١٩٢٣، ونضاله من أجله، ثم رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين بعد استقالة عدلي منها، ودخوله الوزارة في مارس ١٩٢٥ برياسة زيور باشا.

كما تحدث عبد العزيز فهمي عن أزمة كتاب « الإسلام وأصول الحكم للشيخ علي عبد الرازق، التي أدت إلى اخراجه من الوزارة، وتخليه عن رياسة الحزب بعد حدوث الائتلاف، وتوليه رياسة محكمة الإستئناف في عام ١٩٢٨، ثم رئاسة محكمة النقض والابرام سنة ١٩٣٠.

والفصل الحادي عشر من المذكرات يشتمل على بحث لعبد العزيز فهمي عن تحريم تعدد الزوجات. وبه تنتهي المذكرات التي تتناول الحقبة الأولى من حياة عبد العزيز فهمي، لأنه اختير لحزب الأحرار الدستوريين مرة أخرى بعد وفاة محمد محمود باشا، قبل انتقال الرياسة إلى الدكتور محمد حسين هيكل.

٤- مذكرات أحمد لطفي السيد:

وهي بعنوان: « قصة حياتي » وقد رواها أيضاً لطاهر الطناحي، ونشرها في كتاب الهلال في عدد فبراير ١٩٦٢، بعد أن نشر فصولاً منها في مجلة « المصور »، وهو يتتبع فيها حياته السياسية عبر ثلاث مراحل: مرحلة حزب الأمة، فالوفد، ثم الأحرار الدستوريين.

وتكاد المذكرات تتركز على المرحلة الأولى. إذ يروي فيها أحمد لطفي السيد ذكرياته عن نشأته الأولى، واشتغاله بالسياسة، ثم اشتغاله بالصحافة، وعلاقته بالخديو عباس وانشاء «الجريدة»، كما يتحدث عن اللورد كرومر، والجامعة الإسلامية، والدستور والإستقلال قبل الحرب العالمية الأولى.

كذلك تحدث أحمد لطفي السيد عن علاقته بسعد زغلول، وتأليف الوفد المصري بعد الحرب ثم وقوع الخلاف بين سعد زغلول وعدلي. وتناول تأسيس الجامعة وعلاقته بها حتى سنة ١٩٤١، ثم مناسبة دخوله الوزارة سنة ١٩٢٨.

والجزء من المذكرات الخاص بثورة ١٩١٩، وما بعدها مقتضب لحد كبير.

٥- مذكرات محمد علي علوبة:

تشتمل على:

١) دفتر يومية للايرادات والمصروفات بعنوان «الوفد المصري، أمانة الصندوق». وقد سجل محمد علي علوبة في أحد وجهيه الايرادات التي تسلمها تباعاً من الوفد بصفته أميناً للصندوق، وفي الوجه الآخر سجل المصروفات التي تمت لأعضاء الوفد والأغراض المختلفة وذلك في الفترة من ٢٣ نوفمبر ١٩١٩ إلى ١٢ يناير ١٩٢١.

٢) مجلد يحتوي على مذكرات علوبة الخطية، بعنوان: «ذكريات إجتماعية وسياسية»، ويقع في ٥٣٢ صفحة.

٣) مجلد يحتوي على نفس المذكرات مكتوبة على الآلة الكاتبة، وعدد صفحاته ٢٩٤.

وقد تتبع محمد علوبة في مذكراته حياته الخاصة: نشأته حتى تخرجه من مدرسة الحقوق، وعمله في المحاماة، وزواجه وعلاقاته بأبيه، ووفاة والده. وتحدث عن تكوين الأحزاب السياسية في مصر: الحزب الوطني، وحزب

الاصلاح، وحزب الأمة، ثم انضمامه إلى الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل، وسفره إلى الاستانة . وتناول عصر الخديو عباس الثاني، وحادثة الحدود، وحادث دنشواي، وسياسة المهادنة مع سير جورست، ثم عقد المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري.

كما تعرض علوبة لتأليف الوفد المصري، وذكر أنه عرض على سعد زغلول يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٨ تكوين لجنة تسعى في تحقيق ما تصبو إليه البلاد، فأخبره أنه يتداول في ذلك مع بعض الأصدقاء. كما أورد ملاحظات عما دار في مقابلة ١٣ نوفمبر وتتبع ثورة مارس ١٩١٩، وسفر الوفد إلى باريس، وإختياره أميناً للصندوق، ثم الخلافات في باريس، ولجنة ملنر، والمفاوضة الأولى في لندن.

وتبدأ المذكرات تتخذ شكل يوميات ابتداء من ٢٦ يولية ١٩٢٠ حتى يناير ١٩٢١ . وقد تعرض بعدها علوبة إلى خطبته التي أورد فيها اتهامه لسعد زغلول بأخذ نقود الوفد، وسجل نصها. وتحدث عن وزارة سعد باشا، ومقتل السردار،وتتبع الأحداث حتى وفاة سعد زغلول وما بعدها. كما تحدث عن أعماله ومشروعاته في مجلس الشيوخ.

وقد نشر هذه المذكرات الدكتور محمود الشنيطي،صاحب ومدير المركز العربي للبحث والنشر، في كتاب صدر عام ١٩٨٢، بعد اطلاعنا على الأصل.

٦- مذكرات إبراهيم الهلباوي:

تشتمل على ملفين، وتصدير للسيد / عبد الحليم الجندي، المحامي بقسم قضايا الحكومة، بخط اليد في ١٩ ورقة.

والملف الأول من مذكرات الهلباوي يقع في ١٤١ صفحة، ويتكون من ١٥ فصلاً، وقد تناول فيه نشأته حتى وصول مكتبه للمحاماة « إلى الدرجة الأولى

بين مكاتب أعظم المحامين في القاهرة». ثم القضايا التي اشترك فيها، ومرافعاته، مع التعرض لحياته الخاصة،

وقد تعرض الهلباوي لمحاكمة دنشواي، وعلى عكس الإنطباع السائد عن ندمه على مرافعته فيها، فإنه يدافع عن هذه المرافعة في مذكراته ويقول «ترافعت بما أملاه على الواجب دون أن اتجاوز بكلمة واحدة، بل ربما أستطيع أن أعترف بأن شعوري بوطنيتي وصل بي إلى حد لا يتفق مع واجبي». على أنه يكشف عن حقيقة شعوره حين يتعرض لمرافعته عن الورداني، ويبدي سروره بحظه في هذا الدفاع!.

وفي الملف الثاني، وهو بخط اليد، ويقع في ٢٦٠ صفحة (من ص ١٤٢ إلى ٤٠١) يتحدث عن ذكرياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ في استعراض سريع، وينتقل إلى حياته الخاصة، ويتعرض لمصرع السردار ودخوله حزب الأحرار الدستوريين، ثم دخوله مجلس النواب في برلمان الائتلاف، ونشاطه في المجلس، ودوره في حزب الأحرار الدستوريين.

وقد خصص الهلباوي عدداً كبيراً من الصفحات للتحدث عن القضايا التي ترافع فيها مثل: قضية لطيف باشا سليم، وقضية عصمت أمين، وقضية آل محفوظ، وقضية القنابل، وقضية نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤ التي رفعتها النيابة على مدير جريدة السياسة. واختتم مذكراته بكلمة ذكر فيها من عاونوه على مهنة المحاماة. ويفهم من هذه الخاتمة أنه انهى كتابة مذكراته قبل وفاة حسن صبري باشا في نوفمبر ١٩٤٠. والمذكرات تركز بالدرجة الأولى على مرافعات إبراهيم الهلباوي في القضايا المختلفة عبر حياته.

(رابعاً) مذكرات الاخوان المسلمين:

أما المذكرات التي تحمل وجهة نظر الاخوان المسلمين، فيوجد لدينا مذكرات حسن البنا، منشىء الجماعة، ومذكرات حسن العشماوي عن «الاخوان والثورة»، الصادر عن المكتب المصري ۱۹۷۷. ثم مذكرات محمود عبد الحليم: «الاخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ»، وهي جزءان صدرا عن دار الدعوة عام ۱۹۷۹ و۱۹۸۱. ثم مذكرات زينب الغزالي: «أيام من حياتي» الصادرة في عام ۱۹۷۸. وأخيراً مذكرات صلاح شادي: «صفحات من التاريخ، حصاد العمر» وقد صدر الجزء الأول عن دار الشعاع للنشر بالكويت ۱۹۸۱. (صدر بعد دفع الكتاب للناشر).

۱- مذكرات حسن البنا:

وهي بعنوان «مذكرات الدعوة والداعية»، وتقع في ۲۸۸ صفحة من القطع الكبير، وقد صدرت عن دار الكتاب العربي بمصر، وتتناول الفترة من نشأته حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وتشتمل على مقدمة، أوضح فيها البنا أن «النيابة» كانت قد عثرت على مذكراته الخاصة سنة ۱۹٤۳، وضاع معظمها، وأن هذا ما دفعه إلى إعادة كتابتها من جديد من الذاكرة وهو ما يزال يذكر الوقائع «كأنها بنت الساعة».

وقد تتبع في الفصول التالية نشأته وحياته الدراسية، وتأسيسه واشتراكه في الجمعيات الدينية منذ صغره كما ذكر معايشته لثورة ۱۹۱۹ في سن الثالثة عشرة، والتحاقه بدار العلوم وإنتقاله إلى القاهرة، ومشاهدته ما شاهد من «مظاهر التحلل والبعد عن الأخلاق الإسلامية»، ودعوته في القهاوي،

ومحاولته تكتيل الجهود الإسلامية في وجه « موجة الإلحاد والإباحية »، وذكرياته في دار العلوم، وتعيينه في الإسماعيلية، ودراسته لمجتمع الإسماعيلية وإشتراكه في جمعية الشبان المسلمين عند تكوينها.

وتناول البنا تكوينه لجماعة الإخوان المسلمين في ذي العقدة سنة ١٣٤٧ هـ، مارس ١٩٢٨ م، ونشاطاته في نشر الدعوة في الإسماعيلية، والثورة التي ثارت ضده بسبب «الهبة» التي تلقاها من شركة قناة السويس لبناء دار الإخوان في الإسماعيلية. ثم تفكيره في بناء فرقة الرحلات للإخوان المسلمين على نظام الكشافة، وانتقال الفكرة إلى بقية شعب الإخوان وفروعهم (وهي نـواة فرق الجوالة التي يتكون منها جيش الإخوان).

وتحدث البنا عن انتقال الدعوة إلى القاهرة، ونشاطات الإخوان في المحاضرات والدروس، والتشكيلات الكشفية والرياضية، والحفلات الدينية وغيرها. ثم ظهور مجلة الإخوان المسلمين في أواخر شهر مايو ١٩٣٣، ثم مجلة النذير في مايو ١٩٣٨.

وقد أورد نصوصاً من خطبه، وعرض لشعب الإخوان في تلك الفترة، وصوراً للعرائض التي رفعها مجلس الشوري العام، ثم تأليف هيئة مكتب الإرشاد العام، والدعوة في الجامعة والمدارس العليا، ومؤتمرات الإخوان وأعمالها.

ثم أورد نماذج من إجتماعات الجمعية العمومية للإخوان في الأقاليم، ونماذج من قرارات مكتب الإرشاد العام، ثم نماذج من محاضرات الأقاليم.

وتناول البنا انتقال الدعوة إلى الأقطار الشقيقة: فلسطين، وسوريا، ولبنان. كما تعرض لعلاقة الإخوان بقضية فلسطين، ومعارضتهم لمعاهدة ١٩٣٦، والمطالب الخمسين التي وجهت إلى ملوك وأمراء ورجال الحكومات الإسلامية، ونماذج من معسكرات الإخوان، وعلاقة الإخوان بحكومة علي ماهر عام ١٩٣٩.

٢- مذكرات زينب الغزالي:

صدرت عن دار الشروق في عام ١٩٧٨ تحت عنوان: «أيام من حياتي»، وتنقسم إلى سبعة أبواب ومقدمة، وتقع في ٢٠٨ صفحة، وتتناول علاقات زينب الغزالي مع ثورة ٢٣ يوليو.

وفي الباب الأول من المذكرات اتهمت زينب الغزالي عبد الناصر بأنه كان يكرهها شخصياً، وتناولت عملها في المركز العام للسيدات المسلمات، ورفضها أوامر الإتحاد الإشتراكي بإستقبال عبد الناصر في المطار، وقرار حل المركز العام، ورفض مجلس إدارة المركز تنفيذ القرار، ثم تنفيذ الحكومة له بالقوة المسلحة.

أما الباب الثاني، فقد تحدثت فيه عن صلتها القديمة بالإخوان المسلمين، وتناولت أول لقاء لها بعبد الفتاح إسماعيل في موسم الحج، وإتفاق الإثنين على العمل للدعوة، واستكشاف عبد الفتاح إسماعيل الصالحين للعمل من الإخوان السابقين، ثم إتصالها بسيد قطب أثناء تأليفه كتاب «معالم في الطريق»، ونشأة الحلقات من الشباب لدراسة الكتاب.

وتحدثت في الباب الثالث والأبواب التالية عن اعتقال سيد قطب يوم ٥ أغسطس ١٩٦٥ في قضية المؤامرة، واعتقالها هي أيضاً. وتناولت ذكرياتها في الزنزانة ٣، و «دوامة التعذيب والمساومة»، ومقابلتها لشمس بدران، وأمره بجلدها في مكتبه!. ثم تحدثت عما تعرضت له من تعذيب وتحقيق، ثم محاكمتها يوم ١٧ مايو ١٩٦٦، والحكم عليها بالأشغال الشاقة لمدة ٢٥ عاماً، وانتقالها من السجن الحربي إلى سجن القناطر، وحياتها في السجن حتى الإفراج عنها يوم ١٠ أغسطس ١٩٧١.

وأهمية المذكرات تتمثل في البابين الأول والثاني، اللذين تناولا جذور مؤامرة ١٩٦٥.

٣- مذكرات محمود عبد الحليم:

هو عضو الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين، وقد ظهرت هذه المذكرات تحت اسم: «الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل». وقد صدر الجزء الأول، الذي نعرضه هنا، (صدر الجزء الثاني بعد دفع الكتاب للناشر) عن «دار الدعوة» عام ١٩٧٨ في ٥١٠ صفحة، وقسمه محمود عبدالحلم إلى مدخل وأربعة أبواب.

وقد تناول في المدخل أول لقاء له بالشيخ حسن البنا بعد قدومه إلى القاهرة للإلتحاق بكلية دار العلوم، وزيارته لدار المركز العام للتعرف على أحوال الإخوان المسلمين قبل الإنضمام إليهم، ونظام الدار، ومجلة الإخوان، وشعبهم، وأعضاء المركز العام.

وفي الباب الأول، وهو بعنوان: «في شارع الناصرية»، تحدث في الفصل الأول عن «العمل الطلابي المنظم»، وتكوين لجنة الطلبة، وعملها في توزيع مجلة الإخوان، ونشر الدعوة داخل كليات الجامعة. كما تحدث في الفصل الثاني، وهو بعنوان: «الدعوة على مفترق طريقين»، عن فكرة ترجمة القرآن الكريم والمعركة التي دارت حولها، وفكرة الهجرة بالدعوة إلى بلد آخر.

أما الباب الثاني، وهو بعنوان: «في ميدان العتبة الخضراء؟ فقد قسمه محمود عبد الحليم إلى أربعة فصول، الأول، بعنوان: «ابراز الإخوان باعتبارهم فئة متميزة من الفئات الأساسية في المجتمع المصري»، وتناول فيه ظهور فكرة أن تكون هناك شارة للإخوان المسلمين، بعد انتقالهم إلى الدار الجديدة، وصدور مجلة «النذير»، ومؤتمرات الإخوان المسلمين الخمسة، خصوصاً المؤتمر الخامس، واحتكاك الإخوان المسلمين بالأحزاب، وأول لقاء للمرشد حسن البنا بالملك فاروق في مسجد سيدي جابر في عهد حكومة علي ماهر.

وفي الفصل الثاني، وهو بعنوان: «الأخذ بأساليب عملية في التكوين والتربية ونشر الدعوة»، تحدث محمود عبد الحليم عن نظام الكتائب، ونظام الجوالة، والمعسكرات، ولجنة الأربعة والعشرين. أما الفصل الثالث، وهو بعنوان: «مهاجمة الإنجليز واليهود والإنطلاق بقضية فلسطين»، فقد تحدث فيه عن جهود الإخوان من أجل قضية فلسطين. وفي الفصل الرابع، وهو بعنوان: «الفتنة الأولى»، تحدث عن المطالب التي قدمها أحمد رفعت، أحد شخصيات الدعوة، في شأن تكفير الحكومة، وإلزام المرأة حدود الإسلام، واشتراك الإخوان في الجهاد مع الفلسطينيين، وتسلط أنصار أحمد رفعت على المركز العام للإخوان المسلمين، وإنتهاء الفتنة بخسارة مجلة «النذير»، وخروج عدد من الإخوان.

أما الباب الثالث، فهو بعنوان: «في ميدان الحلمية الجديدة، في المبنى القديم». وقد تحدث فيه عن إنتقال الإخوان المسلمين إلى الحلمية الجديدة وبدء مرحلة جديدة في الدعوة. وتناول في الفصل الأول البناء الداخلي والتركيب البنائي للدعوة في تلك المرحلة، فتحدث عن المكاتب الإدارية، ومجالس ادارات الشعب، والهيئة التأسيسية، ومكتب الإرشاد العام، ولجنة العضوية، وصحافة الإخوان ثم نظام الأسر، والنظام الخاص أو الجهاز السري الذي تأسس– كما قال– للدفاع عن الدعوة ضد الإنجليز و «أذنابهم من الحكام المصريين» وانقاذ المسجد الأقصى. كما تحدث عن ترشيح حسن البنا نفسه لمجلس النواب سنة ١٩٤٢.

وقد تناول في الفصل الثاني، وهو بعنوان «العمل الوطني في ظل الحرب العالمية الثانية»، علاقة الإخوان بوزارة علي ماهر، ثم بوزارة الوفد التي تألفت بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وتعرض بالنقد لصاحب هذا القلم بسبب مقال لي نشر بجريدة الأهرام سنة ١٩٧٥، بعنوان: «٤ فبراير، وثائق جديدة،

صورة من تقارير الأمن العام التي تسجل تحركات خصوم الوفد بعد الحادث ». وتحدث عن المحاولة الثانية لحسن البنا لدخول مجلس النواب في الإنتخابات التي أجرتها حكومة أحمد ماهر بعد اقالة حكومة الوفد.

أما الباب الرابع، فهو بعنوان: «في ميدان الحلمية الجديدة، في الدار الجديدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ». وقد تناول في الفصل الأول، وهو بعنوان: «وصول الدعوة إلى قمة النفوذ الشعبي » علاقات الإخوان بوزارة النقراشي الأولى ، ومظاهرة كوبري عباس في ٩ فبراير ١٩٤٦، ثم علاقة الإخوان بوزارة إسماعيل صدقي. وروى قصة اتصال صدقي باشا بالمرشد، واتفاق الإخوان مع صدقي باشا على أسس المفاوضات، ثم تخلي الإخوان عن إسماعيل صدقي باشا، وسقوطه، وتأليف وزارة النقراشي الثانية. وتناول في الفصل الثاني دخول مصر حرب فلسطين، ودور الإخوان فيها. وفي الفصل الثالث، وهو بعنوان: « خطط التآمر العالمي للقضاء على الدعوة »، تناول البوليس السياسي وجمعية اخوان الحرية، ثم انشقاق أحمد السكري، وموقف الإخوان المسلمين من الشيوعية، وخطة المرشد لمقاومتها، ثم استغلال حرب فلسطين للقضاء على الدعوة. وبذلك انتهى الجزء الأول من هذه المذكرات التي تعد من أهم وأوفى ما صدر عن الاخوان المسلمين.

٤- مذكرات حسن العشماوي:

صدرت عن المكتب المصري الحديث في عام ١٩٧٧ تحت عنوان: «الإخوان والثورة ». وتقع في مائتي صفحة، وتنقسم إلى سبعة عشرة فصلاً، وتتكون من قسمين: الأول، يتناول فيه حسن العشماوي علاقته الشخصية بعبد الناصر وعلاقة الإخوان بالثورة، والقسم الثاني، ويتناول فيه حياته أثناء الهرب لمدة ثلاث سنوات بعد حادث المنشية.

وبالنسبة للقسم الأول، وهو الذي يهمنا عرضه هنا، فيتحدث فيه حسن العشماوي عن اليوم الأول التي عرف فيه عبد الناصر قبل الثورة «حين كان يعتبر نفسه واحداً من الإخوان، يدرب شبابهم على إطلاق النار وأعمال العنف في مركز الصف، ويشترك مع جهازهم السري القديم في تخطيط بعض الحوادث.

كما تحدث عن معارك القناة، وحريق القاهرة، وإتصال عبد الناصر بصلاح شادي لنقل الأسلحة والذخائر والقنابل التي كانت موجودة في بيته وبيت زملائه والمسروقة من الجيش، خوفاً من تفتيش بيوتهم. ونقل الإخوان هذه الأسلحة والذخائر في عدة سيارات وسط شوارع القاهرة المحترقة.

وتعرض حسن العشماوي لقيام ثورة ٢٣ يوليو، فذكر أن عبد الناصر كان يريد عمل انقلاب عسكري في شهر مارس ١٩٥٢، منتهزاً فرصة نزول قوات الجيش في شوارع القاهرة، ولكن فشلت هذه الخطة بسبب معارضة رشاد مهنا. وقال ان الثورة قامت بتأييد ومساعدة الإخوان.

ثم تحدث عن تطور العلاقات بين الإخوان والثورة، ورفض مكتب الإرشاد الإشتراك في وزارة محمد نجيب، بينما كان من رأي حسن العشماوي الإشتراك «كي يكون الإخوان على بينة من سير الأمور». وقال أن فريقاً من الإخوان كانوا يرون أن الثورة كانت تسير نحو الدكتاتورية، على خلاف رأيه، «ولو كنت ممن يندمون على الماضي، لندمت على أني لم أستمع إلى قول الناصحين لي أن نقضي على تلك المجموعة قبل أن تسيطر. وكنا وقتذاك قادرين على ذلك. ولكني لم أقبل»!.

ثم تحدث عن الخلاف الذي وقع بين الإخوان والثورة حول قانون الإصلاح الزراعي وقانون تنظيم الأحزاب السياسية، «ولم يخف عني عبد الناصر أن قانون تنظيم الأحزاب ليس إلا خطوة نحو الغائها فحرصنا على ألا ينطبق على هيئة الإخوان»!.

وقال حسن العشماوي أن عبد الناصر إستطاع أن يحدث خلافاً خطيراً داخل الإخوان سنة ١٩٥٣، وأن يضم إلى صفه «كثيراً ممن لا أنكر اخلاص بعضهم وفضله»!. ثم انقض على الإخوان يوم ١٣ يناير ١٩٥٤ بالاعتقال، واعتبر الجماعة حزباً سياسياً ينطبق عليها قرار مجلس الثورة بحل الأحزاب.

ثم تحدث عن ذكرياته في السجن، ومظاهرات عابدين التي خطب فيها عبد القادر عودة، وخروج قادة الإخوان من السجن الحربي في نهاية مارس، ثم تجدد الصراع بينهم وبين عبد الناصر، واضطرار المرشد إلى الإختفاء، واضطرار حسن العشماوي وعدد آخر من قادة الإخوان إلى الإختفاء أيضاً. وتكلم عن الاجتماعات السرية التي عقدت لمكتب الإرشاد في أماكن سرية، والمداولات التي دارت بين الأعضاء، ثم خطط المقاومة التي طرحت. وقد استبعد منها الاغتيالات الفردية: «لم يقترح واحد من أعضاء المكتب او الإخوان المسئولين عن التنفيذ القيام بعمل فردي عنيف».

ثم تعرض حسن العشماوي لحداث المنشية، فبرأ يوسف طلعت والجهاز السري من ارتكابه، «كان يوسف طلعت رحمه الله يؤمن بأن حادث المنشية حادث مفتعل لم يحدث على هذا النحو، وإن قام بجانب من أدواره أشخاص في الجهاز السري. وقد ظل إيمان يوسف طلعت بأن الحادث ملفق يشغل ذهني منذ ذلك الحين إلى اليوم»!.

وقال حسن العشماوي انه لم يكن ينوي تسليم نفسه حتى ولو اتخذ الجميع قراراً بذلك: «كنت أوثر ألا أسعى بقدمي إلى من كان صديقاً لنا فغدر وأصبح أسوأ عدو وأظلم حاكم. كنت- عن نفسي- بين واحد من أمرين: اما أن يقرر الجهاز السري المقاومة السافرة، فأشترك معه فيها، وان لم أكن من أحد أفراده، أو أن يقرر التسليم، فأهرب وحدي من وجه الحكومة الظالمة ساعياً إلى حريتي الفردية».

أما القسم الثاني من المذكرات، فيتحدث فيه حسن العشماوي عن ظروف هربه، وحياته في الإختفاء، خصوصاً حياته في الصحراء التي لجأ إليها في أول مارس ١٩٥٦، و «حديث الأرواح والأشباح»!، الذي جاهد نفسه طويلاً أن يخفيه عن الناس، «حتى لا يظنوا بعقلي الظنون!. وأنا شخصياً لا أعرف عن نفسي شفافية الروح كما يقول المتصوفة، ولا أكاد أصدق شيئاً مما سمعت ورأيت. ولكن حدث»!.

وقد انتهى الكتاب بمغادرته مصر صباح يوم من أيام الأولى من أغسطس ١٩٥٧، بعد ثلاثة أعوام قضاها في مصر هارباً من الإعتقال.

(خامساً) مذكرات مصر الفتاة:

تقتصر المذكرات التي تحمل وجهة نظر جماعة مصر الفتاة على مذكرات أحمد حسين، التي صدرت تباعاً بعناوين مختلفة وأشكال مختلفة، وأولها:

إيماني:

هو أول ما صدر من هذه المذكرات في عام ١٩٣٦، وقد أعيد طبعه في عام ١٩٤٦، وهو من القطع المتوسط، ويقع في ٤١٠ صفحة، كما تقع الطبعة الثانية في ٣٢٥ صفحة.

والطبعة الأولى تتكون من مقدمة من ٧٥ صفحة، بسط فيها أحمد حسين نشأته وتطور حياته، واهتمامه بالسياسة، وبداية عمله السياسي تحت لواء الأحرار الدستوريين، وتكوين جماعة الشباب الحر، وإصداره جريدة الصرخة، ونشاطه السياسي والإقتصادي في مشروع القرش، ثم ميثاق مصر الفتاة، وإعلانه، وبداية الوجود السياسي لمصر الفتاة.

وقد أتبع ذلك بعدد من مرافعاته، ثم خطبه في شكل مسلسل يجعل منها أشبه بسجل تاريخي.

أما الطبعة الثانية، فهي أقرب الى المذكرات من الطبعة الأولى، وقد أضاف إليها كفاح مصر الفتاة حتى سنة ١٩٤٦، وتحتوي على تفاصيل أكثر فيما يتصل بنضال أحمد حسين السياسي.

وراء القضبان:

صدر في أواخر عام ١٩٤٩ في سلسلة «كتب للجميع» ويقع في ١٤٠ صفحة، ويتضمن مذكرات المؤلف عن اعتقاله خلال الحرب العالمية الثانية، بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني، وإنضمام مصطفى الوكيل (نائب رئيس مصر الفتاة الذي كان مدرساً بالعراق) إليها. ويشتمل في الجزء الأول منه على محاولات أحمد حسين الإختفاء عن البوليس، وفي القسم الثاني يروى مذكراته عن فترة الإعتقال حتى الإفراج عنه في أواخر عهد وزارة النحاس باشا.

في ظلال المشنقة:

صدرت في فبراير ١٩٥٣ في سلسلة «كتب للجميع» أيضاً، وتقع في ١٤٥ صفحة، وتشتمل على يوميات أحمد حسين ابتداء من ٢٦ يناير ١٩٥٢، أي منذ حريق القاهرة، وفترة اتهامه في هذا الحريق، حتى أول نوفمبر ١٩٥٢. ويتتبع فيها أحمد حسين كفاحه من داخل السجن لإنقاذ عنقه من المشنقة. وهي على جانب كبير من الأهمية، خصوصاً وهي تتناول فترة من تاريخ ثورة ٢٣ يوليو.

القصة الثلاثية:

وتشتمل على «أزهار»، و «الدكتور خالد» و «احترقت القاهرة» وقد صدرت تباعاً في أعوام: ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٨. وقد اعترف أحمد حسين بأنها تعتبر «أحد المصادر لتاريخ حياته»، وأنه إذا كان الخيال قد لعب دوره في «دائرة العلاقات العاطفية وبطلات القصة»، إلا أنه «لا بد للخيال من أن يتوكأ ويسير ويدرج على أرض الواقع»!. وقد تعرض في القصة الأولى

« أزهار » لقصة مصر في الثلاثينيات، وفي القصة الثانية « الدكتور خالد » لقصة مصر في الأربعينيات. أما القصة الثالثة « واحترقت القاهرة » فتعرض لقصة مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو. وقد استبدل بالأسماء التاريخية فيها أسماء مستعارة، ولكن يسهل التعرف عليها.

هذه هي أبرز المذكرات الحزبية التي تناولت تاريخ مصر المعاصر، ويمكن أن تضاف إليها بدرجة ما، مذكرات إسماعيل صدقي باشا، التي صدرت عن دار الهلال عام ١٩٥٠ بعنوان: « مذكراتي »، وإن كانت تحمل وجهة نظره أكثر مما تحمل وجهة نظر حزب الشعب الذي استقال منه. ثم مذكرات جلال الدين الحمامصي التي نشرها تحت عنوان: « معركة نزاهة الحكم من فبراير ١٩٤٢ إلى يوليو ١٩٥٢ »، وقد صدرت عام ١٩٥٧. وهي تحمل وجهة نظر حزب الكتلة لمكرم عبيد بدرجة ما، وتتناول بالدرجة الأولى قصة الكتاب الأسود.

الفصل الثالث

المذكرات السياسية عن ثورة ٢٣ يوليو

١ - مذكرات أنور السادات:

أما ثورة ٢٣ يوليو ، فان أقدم المذكرات المكتوبة بالعربية عنها ، هي التي كتبها القائمقام أنور السادات تحت اسم: « صفحات مجهولة » في عام ١٩٥٤ ، وتلاها بعد عامين (١٩٥٦) « قصة الثورة كاملة » ، وبعد عامين آخرين (١٩٥٨) « يا ولدي هذا عمك جمال » ، وأخيراً : « البحث عن الذات » الذي كتبه أنور السادات بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. وسنستعرض هذه المذكرات بالترتيب الذي صدرت به.

أ- صفحات مجهولة:

صدرت هذه المذكرات لأول مرة في سلسلة « كتب للجميع » في نوفمبر ١٩٥٤ . ثم أعيد طبعها تحت عنوان: « أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية » ، في سلسلة « كتاب الهلال »- يوليه ١٩٥٧ .

وقد تحدث القائمقام أنور السادات فيها عن ذكرياته في منقباد عام ١٩٣٨ ، والتقائه بمجموعة الضباط الصغار الساخطة على الانجليز ورؤسائهم الخاضعين لهم ، ثم تفرق هذه الجماعة ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، واصطدام الضباط المصريين بالانجليز في مرسى مطروح حول الانسحاب وترك السلاح ، ثم عودة السادات الى القاهرة ، والتئام شمل مجموعة منقباد ، واتصالاته بحسن البنا وعزيز المصري ، ورؤيته لحادث ٤ فبراير ، وعزم الضباط على مهاجمة الانجليز عند انسحابهم من العلمين. وقد تحدث السادات عن قصة اتصالاته بالجواسيس

الألمان، وارتباط هذه الاتصالات بعزيز المصري وعبدالمغنى سعيد والراقصة حكمت فهمي. وانتهاء هذه الاتصالات بالقبض عليه وعلى حسن عزت، ومحاكمتهما محاكمة عسكرية، وطردهما من الجيش في ٨ أكتوبر ١٩٤٢، ثم ترحيلهما الى معتقل المنيا، ومحاولات عزيز المصري الهرب الى صفوف الألمان، وسقوط طائرة عزيز ومعه حسين ذو الفقار صبري، والقبض عليهما.

كما تحدث أنور السادات عن هربه من المعتقل في نوفمبر ١٩٤٤، واتصالاته بالاخوان المسلمين، ثم اتصالاته بحسن رشاد للتوسط بين حسن البنا والملك فاروق. وحركة اليوزباشي مصطفى كمال صدقي، وحادث اغتيال أمين عثمان باشا، والقاء القبض عليه وبقائه في السجن واحدا وثلاثين شهرا.

وفي النهاية تعرض القائمقام أنور السادات لتكوين الضباط الأحرار، ووضع نظامه الأساسي، ومنشوراته، ونشاطاته، وأورد على لسان البكباشي أحمد أنور قصة اتصالاته نيابة عن التشكيل بفؤاد سراج الدين باشا. كما تحدث عن معركة انتخابات نادي الضباط، وقيام الثورة.

ومن الضروري تناول هذه المذكرات بحذر، لأن ذاكرة السادات كثيرا ما خانته في كثير من الوقائع كما أوضحنا.

ب- قصة الثورة كاملة:

نشرت هذه المذكرات في كتاب الهلال في يوليه ١٩٥٦. وقد تناول فيها القائمقام أنور السادات تكوين الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في أواخر ١٩٤٩، واجراء انتخابات الرياسة في يناير ١٩٥٠، وتطور نشاط الهيئة، واتصالاتها بعزيز المصري وفؤاد صادق ومحمد نجيب من أجل تزعم الحركة، ثم معركة انتخابات نادي الضباط، وقيام الثورة، ودور محمد نجيب فيها، وموقف

رشاد مهنا . كما تحدث عن المفاوضات بين قيادة الثورة وفاروق، ودور علي ماهر ، وقرار عزل الملك ، والخلاف في مجلس قيادة الثورة حول مصيره ، ثم دور السفارة الأمريكية والسفارة الانجليزية ، واجتماع الهيئة التأسيسية اول اجتماع لها بعد نجاح الثورة ، والصدام بين الثورة والوفد ، وقانون تحديد الملكية ، وموقف رشاد مهنا وبهي الدين بركات منه ، ثم علاقة محمد نجيب بالثورة ، واصطدامها برشاد مهنا ، وعزله ، وسقوط دستور ١٩٢٣ .

وهذه المذكرات لا تحتوي تفصيلات ، بل عموميات ، ولا تكشف عن أسرار ، وانما تكشف ما أرادت الثورة كشفه للجماهير فقط ، وهو قليل!. كما أن السادات لا يكشف فيها عن خصوصيات تتصل بدوره الشخصي ، وانما يتحدث عن دور الثورة .

ج- يا ولدي هذا عمك جمال:

نشرت هذه المذكرات في كتاب الهلال في يوليو ١٩٥٨ . وقد تناول فيها أنور السادات حركة الضباط الاحرار ، وظروف تحديد موعد قيام الثورة ، والخلاف بين أعضاء مجلس الثورة وعبدالناصر بسبب اختيار المجلس طريق الحكم الدكتاتوري ، واستقالة عبدالناصر . ثم مراحل الثورة منذ قيامها حتى انسحاب بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ ، والاتصالات التي تمت مع السفير الأمريكي ، وتطور العلاقات مع الولايات المتحدة ، ودورها في مفاوضات الجلاء مع بريطانيا ، وسعيها لفرض سيطرتها على مصر . ثم العلاقات بين الثورة وبريطانيا ، ومعركة الأحلاف ، وتأميم قناة السويس ، ومؤامرة العدوان الثلاثي ، وانذار بولجانين ، وموقف أيزنهاور ، وسياسة الضغط والحصار الاقتصادي الأمريكي على مصر ، وتدبير المؤامرات ضد مصر .

السادات في هذه المذكرات أيضا لا يتحدث عن دوره، وانما يتحدث عن دور الثورة ولا يدلي بأسرار ذات أهمية.

د- البحث عن الذات:

سبق ظهور هذا الكتاب نشر أجزاء من مذكرات الرئيس أنور السادات في جريدة الأهرام ابتداء من ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ الى ١٥ أكتوبر ١٩٧٥. ثم في مجلة اكتوبر ابتداء من ٣١ اكتوبر ١٩٧٦. وفي ابريل ١٩٧٨ صدرت الطبعة الأولى من كتاب «البحث عن الذات، قصة حياتي»، عن دار المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر في ٣٦٢ صفحة. وهو ينقسم الى عشرة فصول:

الفصل الاول، وهو بعنوان «من ميت ابو الكوم الى سجن الاجانب»، وقد تناول فيه الرئيس السادات نشأته في قرية ميت أبو الكوم، حتى دخوله الكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦، وتخرجه في فبراير ١٩٣٨، وذكرياته في منقباد، وتكوين اول تنظيم سري من الضباط الصغار، وقيام الحرب العالمية الثانية، واتصالاته بحسن البنا وعزيز المصري، ثم نقله الى مرسي مطروح، ودوره في النزاع مع الانجليز حول انسحاب القوة المصرية وتسليم السلاح، وتدبيره خطة لدخول القاهرة وضرب الانجليز والاستيلاء على السلطة. ثم دوره في محاولات عزيز المصري الانتقال الى خطوط الألمان، وحادث ٤ فبراير، وخطة الإنقضاض على الانجليز اثناء انسحابهم من العلمين، واتصالاته بالجواسيس الألمان، والقبض عليه وعلى حسن عزت، ومحاكمتهما عسكريا، وطردهما من الجيش، وحبسهما في سجن الأجانب.

أما الفصل الثاني، فتناول فيه الرئيس السادات ذكريات الاعتقال أثناء الحرب العالمية الثانية، وهربه، وعمله في بعض الاعمال، واتصاله بحسين

توفيق، وتأليف جمعية سرية، وتدبير عملية اغتيال مصطفى النحاس باشا، وفشل الخطة، ثم عملية اغتيال أمين عثمان باشا، والقبض عليه وسجنه.

أما الفصول الثالث والرابع والخامس، وهي بعنوان «نحو تحرير الذات» «الزنزانة ٥٤»، «العمل من أجل قيام الثورة»، «الثوار يحكمون»- فقد تناول فيها السادات ذكرياته وأحاسيسه في الزنزانة رقم ٥٤ في سجن قرة ميدان، حتى الحكم ببراءته، والافراج عنه في أغسطس ١٩٤٨، ثم عمله في دار الهلال، والانتقال منه الى العمل مع زميله حسن عزت في السويس، ثم عودته الى الجيش في ١٥ يناير ١٩٥٠، وانضمامه الى الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار، ودوره في التمهيد لثورة ٢٣ يوليو، ثم معركة انتخابات نادي الضباط.

كما تحدث عن قيام ثورة ٢٣ يوليو، واتصالات مجلس الثورة بالسفارة الأمريكية عن طريق علي صبري، واختيار علي ماهر رئيسا للوزراء، ثم اجتماع مجلس قيادة الثورة اجتماعه الأول، واصرار عبدالناصر على رفض طريق الحكم الدكتاتوري وتقديمه استقالته، وعلاقة السادات برفاقه أعضاء مجلس الثورة، واقالة علي ماهر.

وتتبع السادات الصراع داخل الثورة، وبينها وبين الأحزاب حتى أزمة مارس ١٩٥٤، ثم اتفاقية الجلاء، ومعركة حلف بغداد، وانشاء جريدة الجمهورية في ديسمبر ١٩٥٣، وتولي السادات رئاسة تحريرها، ثم توليه منصب سكرتير المؤتمر الاسلامي، وجو الحقد والصراع على السلطة المسيطر على مجلس قيادة الثورة في سنة ١٩٥٥. ثم انتهاء مجلس قيادة الثورة عند انتخاب جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية.

أما الفصل السادس، فقد تناول فيه الرئيس السادات مصر تحت حكم عبدالناصر، من يوليو ١٩٥٦ الى يونيو ١٩٦٧، تحت عنوان «عجز القوة»، وقد أورد فيه اعلان عبدالناصر تأميم قناة السويس، وموقفه الحذر من هذا

التأميم، ثم العدوان الثلاثي، وتخاذل الاتحاد السوفيتي، وانسحاب القوات المعتدية، ومحاولات دالاس عزل مصر، ونشأة فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ورجوع عبدالناصر في وعده بتعيين السادات رئيسا لمجلس الامة، ثم قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وقيام الثورة في العراق، ثم الأزمة المصرية السوفيتية عام ١٩٥٩، وبداية المتاعب بين مصر وسوريا، وانتخاب السادات رئيسا لمجلس الأمة الاتحادي، ثم انفصال سوريا.

ثم تناول السادات في هذا الفصل الأزمة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر سنة ١٩٦١، وتزايد الصراع بين أعضاء مجلس الثورة، وانصراف عبدالحكيم عامر الي تثبيت مركزه في القوة المسلحة. ثم ثورة اليمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وموقف السادات من مساندتها، وانقلاب حرب اليمن الى تجارة ومنفعة، وفشلها.

وتحدث عن تأزم العلاقات المصرية الأمريكية، وقطع المعونة الامريكية لمصر، وتزايد الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، وتنازل الاتحاد السوفيتي عن مائتي مليون جنيه استرليني من ديون مصر. ثم عزل عبدالناصر لعلي صبري وتعيين زكريا محيى الدين رئيسا للوزراء، ومؤامرة الاخوان المسلمين عام ١٩٦٥، وتشكيل لجنة تصفية الاقطاع، وزيارة السادات للولايات المتحدة، وتفاقم الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر. ثم زيارة السادات لموسكو، ومقدمات حرب يونيه ١٩٦٧، وسفر شمس بدران الى موسكو، وهجوم اسرائيل في ٥ يونيه ١٩٦٧، وموقف السادات أثناء الحرب، ثم النكسة، وملابسات خطاب عبدالناصر يوم ٩ يونيه، ومظاهرات الجماهير.

أما الفصل السابع، وهو بعنوان: فترة انتقالية، الكفاح من أجل البقاء »، فقد تناول فيه السادات سحب عبدالناصر استقالته، وأعادة تكوين القوات المسلحة المصرية، وقصة مساعدات السوفييت الحربية لمصر، ثم مؤتمر الخرطوم،

وتفاقم الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ، وانتحار عبدالحكيم عامر ، ومحاكمة اعوانه ، ثم ضرب اسرائيل مصنع أبو زعبل ، ومبادرة روجرز ، وسفر عبدالناصر الى موسكو من أجل السلاح ، ثم مذبحة أيلول الأسود في الأردن ، ومؤتمر القمة العربي ، ووفاة عبدالناصر .

وقد تناول الرئيس السادات في الفصل الثامن ، وهو بعنوان « الثورة الثانية » ، أسرار الصراعات على السلطة بعد موت عبدالناصر ، والتركة التي ورثها عن عبدالناصر ، وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي ، ومباحثات الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وسوريا ، والصراعات بينه وبين مراكز القوى ، ومبادرته يوم ٤ فبراير ١٩٧١ ، ثم زيارته للاتحاد السوفيتي في نفس الشهر ، ومباحثاته هناك للحصول على أسلحة ، ثم عزله علي صبري ، وتفاقم الصراع على السلطة حتى يوم ١٥ مايو ١٩٧١ ، ثم المعاهدة المصرية السوفيتية ، واشتداد الخلافات مع الاتحاد السوفيتي حول السلاح ، وقرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت .

وقد خصص الرئيس السادات الفصل التاسع عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد تناول فيه الخلافات مع القذافي على الوحدة الاندماجية ، ورسالته الى الاتحاد السوفيتي يوم ٢٩ اغسطس ١٩٧٢ ، ثم التخطيط لحرب أكتوبر ، والتنسيق مع سوريا ، وتكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية السورية ، واجتماع مجلس الأمن القومي يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، ثم حرب أكتوبر ، والجسر الجوي السوفيتي لمصر ، واتصالات الاتحاد السوفيتي به لوقف اطلاق النار ، ثم قصة الثغرة ، ومحادثاته مع كوسيجين ، ودخول امريكا بثقلها في المعركة لانقاذ اسرائيل ، ووقف اطلاق النار ، وخرق اسرائيل وقف اطلاق النار ، وحشد السوفييت قوات الانزال في البحر الابيض ، ثم محادثاته مع كيسنجر ، ومفاوضات الكيلو ١٠١ ، واتفاق فض الاشتباك الاول .

وقد خصص الرئيس السادات الفصل العاشر والأخير من مذكراته، وهو بعنوان: «الطريق الى السلام»، بالتحدث عن جهوده من أجل السلام. وفيه تحدث عن اعادة فتح القناة للملاحة، وتاريخ علاقاته مع السوفييت، ثم مع الولايات المتحدة، واقتناعه بأن امريكا في يدها ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة، ونشأة فكرة المبادرة السلامية في ذهنه، وأسبابها، وزيارته لسوريا واختلافه مع حافظ الاسد حول زيارة القدس، ووصول الدعوة اليه من بيجن، ووصوله الى اسرائيل، ومقابلاته للزعماء الاسرائيليين ومباحثاته معهم. وبذلك انتهى كتاب «البحث عن الذات».

ومذكرات السادات- بوجه عام- تحتاج لحذر شديد من الباحثين، ويصعب الارتكان عليها مستقلة، لأن عينه فيها لا تتركز على الماضي، الذي لا يعنيه كثيرا، وانما تتركز على الحاضر الذي يكتب منه، والمستقبل الذي يريد ان يؤثر فيه!.

وبالتالي فالحقائق فيها مصطبغة بصبغة ذاتية صارخة تبعدها لحد كبير عن الحد الأدنى من الموضوعية الذي يجب توفره في المذكرات السياسية، وتسلب منها الكثير من المصداقية التي يطمئن اليها ضمير الباحث التاريخي. والسبب الأساسي في هذا العيب في المذكرات، أن السادات لم يكتبها بعد أن تقاعد- كما جرت العادة، بل كتبها وهو في السلطة، فسخرها بذلك لخدمة السياسة، وليس لخدمة التاريخ!.

٢- مذكرات محمد نجيب:

صدرت بعنوان: «كلمتي للتاريخ» لأول مرة في بيروت عام ١٩٧٥، ثم اعيد طبعها في القاهرة في نفس العام عن دار الكتاب النموذجي. والطبعة الثانية لعبت فيها الرقابة بالحذف القليل. وكان محمد نجيب قد سبق له أن

أصدر كتابا باللغة الانجليزية بعنوان: «Egypt's Destiny» يتضمن خلافاته مع الضباط الاحرار على السلطة. وقد ذكر «مايلزكوبلاند» أن «ليه‌هوايت» هو الذي كتبه له.

وقد تناول محمد نجيب في الفصل الأول من ذكرياته حياته من عام ١٩١٩، واشتراكه في جمعية سرية في الخرطوم، ونشاطه الوطني منذ عودته الى القاهرة، وتقديم استقالته احتجاجا على حادث ٤ فبراير. ثم دفاعه عن أنور السادات حين كان مساعدا لنائب الاحكام في تهمة الجاسوسية للالمان أثناء الحرب العالمية الثانية، وتكوين رشاد مهنا تشكيلا معاديا للفريق ابراهيم عطالله، والقبض على اعضاء التشكيل سنة ١٩٤٧. وتكوين السراى «الحرس الحديدي» بواسطة الطبيب البحري يوسف رشاد، ومهاجمة نجيب لحيدر باشا، وتقاريره عن حالة الجيش المصري للسراي، وخلافه مع اللواء المواوي بعد معركة أسدود، وتعيين عبدالحكيم عامر أركان حرب للوائه، وتعرفه بجمال عبدالناصر والضباط الأحرار، وصدامه مع السراي حول حسين سري عامر، ومقابلته لفؤاد سراج‌الدين في شأن أسباب تذمر الجيش وهزيمة فلسطين.

وقد تناول محمد نجيب في الفصل الثاني، انتخابات نادي الضباط، ومحاولة السراي ضرب حركة الضباط، ودوره في تدبير الثورة وتحديد ميعادها، ثم قيام الثورة وتوليه قيادتها، ومطالب الجيش الى الملك، وتحريك القوات الى الاسكندرية، وقرار عزل الملك، ووقوع الخلاف بين ضباط الثورة حول مصيره، وقصة وداعه للملك على ظهر المحروسة.

كما تناول اللواء محمد نجيب الخلاف حول قضية الوصاية على العرش، وعدم ارتياحه لفتوى مجلس الدولة، وتعيين مجلس الوصاية، ثم حادث كفر الدوار، واعدام خميس والبقري، والخلاف حول مشروع قانون الاصلاح

الزراعي ، والصدام بين مجلس الثورة وعلي ماهر باشا ، وترشيح محمد نجيب لرياسة الوزارة .

أما الفصل الثالث ، وهو بعنوان « الجيش في السلطة » ، فقد تناول فيه أعمال وزارته ، وقد بدأ بالحديث عن قرارات مجلس الثورة اشتراك الاخوان المسلمين في الوزارة ، ثم قانون تنظيم الأحزاب السياسية ، ودور سليمان حافظ في ضرب الوفد ، وتنازع الاختصاص بين الوزارات المختلفة وبين مندوبي قيادة الثورة ، وتدخل الضباط في شئون الحكم ، وتكون الشلل حول الضباط ، وانحراف رشاد مهنا في وصاية العرش ، وعزله ، ثم حركة ضباط المدفعية ، واعتقال القائمين بالحركة ، واستقالة يوسف صديق ، والقبض على البكباشي حسني الدمنهوري ، وازدياد ضراوة بعض اعضاء مجلس الثورة في مواجهة الخطر ، ودور سليمان حافظ في الغاء دستور ١٩٢٣ . ثم تكوين المؤتمر المشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، واعتراضه على ترقية عبدالحكيم عامر أربع ترقيات ، ومعارضته لقيام الحكم الجمهوري ، وقبوله رئاسة الجمهورية كارها لتركة قيادة الجيش ، واعادة تشكيل الوزارة ، واعتقال الزعماء السياسيين ، وتشكيل محكمة الثورة ، ثم تفاقم الصراعات بينه وبين الضباط الصغار .

أما الفصل الرابع ، فكان حول السودان . وقد تناول فيه علاقته بالسودان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم العلاقات بين الثورة والأحزاب السودانية ، ومفاوضات السودان مع بريطانيا ، حتى اتفاقية السودان في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وتشكيل لجنة السودنة ، وقيام الانتخابات في السودان في ظل الاتفاقية ، وفوز الحزب الوطني الاتحادي ، وقيام أول برلمان سوداني في ٢ يناير ١٩٥٤ ، ثم سفره الى السودان في أول مارس ١٩٥٤ .

اما الفصل الخامس ، فكان حول اتفاقية الجلاء ، وهو بعنوان : « تحرير مصر » . وقد تتبع فيه علاقات ضباط الثورة بالسفارة الامريكية ، وعلاقة

عبدالناصر برجال المخابرات الأمريكية، ثم بداية مفاوضات الجلاء في مايو ١٩٥٣، وقطعها، وتحرك العمليات العدائية في منطقة القناة، وزيارة نهرو لمصر، ووساطة الأمريكان بين مصر وانجلترا، وزيارة جون فوستر دالاس لمصر لمقاومة الخطر الشيوعي، وفشل الحصول على أسلحة من الأمريكان، وحديث محمد نجيب مع السفير السوفيتي سولود حول تزويد مصر بالاسلحة السوفيتية، ثم استئناف المفاوضات مع بريطانيا، والخلافات بين نجيب والضباط أثناء المفاوضات، واتصال وسطاء عن الأمريكان به لابلاغه باستعدادهم للوقوف الى جانبه، وتزايد الاشتباكات مع قوات الاحتلال في قناة السويس، واستئناف المفاوضات للمرة الثالثة في يوليو ١٩٥٤، وانتهائها سريعا باتفاقية الجلاء، ورفض نجيب التصديق على الاتفاقية.

أما الفصل السادس، فهو بعنوان: «التحول الاجتماعي»، وتناول فيه محمد نجيب موقفه من مشروع الاصلاح الزراعي، واعتراضه عليه، وتنفيذ المشروع، ثم قانون الغاء الرتب المدنية، وقانون العمل الجديد، ثم انحرافات ضباط مجلس قيادة الثورة.

أما الفصل السابع: فقد تناول فيه محمد نجيب أزمة مارس. وقد استعرض فيه خلافاته مع مجلس قيادة الثورة، وأعطى صورة تفصيلية للصراع على السلطة بينه وبين الضباط، ومعارضته لقرار حل الاخوان المسلمين، وتقديمه استقالته، وقبول مجلس قيادة الثورة هذه الاستقالة، واعتقاله، وخروج المظاهرات مطالبة بعودته، وحركة سلاح الفرسان، وعودته الى رياسة الجمهورية، واطلاق الحريات بقرارات ٥ مارس وتزايد المد الديموقراطي، ثم اجتماع مجلس الثورة يوم ٢٥ مارس واصداره القرارات بحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو والسماح بقيام الأحزاب، ثم الانتقاض على الديموقراطية باستغلال العمال وحركة الاعتصامات، ورجوع مجلس قيادة الثورة في قرارات

٢٥ مارس، ثم الانتكاسة الديموقراطية، وعزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية، واعتقاله يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ لمدة ١٨ عاما.

أما الفصل الثامن والأخير: فقد تناول فيه محمد نجيب ذكرياته في معتقل المرج، واستعرض خواطره بخصوص موقف الاخوان المسلمين اثناء أزمة مارس، وانفصال السودان عن مصر، وزيارته لجمال سالم، وما تعرض له من اهانات ومتاعب اثناء فترة اعتقاله، وتتبعه خروج ضباط مجلس قيادة الثورة واحدا وراء الآخر من الحكم، وانحسار السلطة عنهم «ليبقى الحاكم الفرد وحده.».

والمذكرات على جانب كبير من الأهمية في دراسة ثورة ٢٣ يوليو، ولا غنى عنها في كشف الكثير من خفايا الصراع داخل مجلس قيادة الثورة. وعلى الرغم من صيغتها الدفاعية الا ان فيها قدرا كبيرا من الموضوعية. يجعلها من اهم المذكرات التي كتبت عن ثورة ٢٣ يوليو.

٣- مذكرات عبداللطيف البغدادي:

تعتبر هذه المذكرات بالصورة التي قدمت بها أقرب الى النموذج الأوروبي في كتابة المذكرات. فهي لا تنتمي الى الذكريات» التي سجلت بعد حين من وقوع الاحداث، كما أنها لا تنتمي الى «اليوميات» التي تكتب في حينها، وانما هي رواية للأحداث من واقع يوميات الكاتب، الذي آثر ابقاءها في طي الكتمان. فهي على هذا النحو اكثر دقة وأهمية من «الذكريات»، وأقل قيمة من الناحية التوثيقية من «اليوميات». ولم يذكر الكاتب أسباب انتهاجه هذا الأسلوب في تقديم مذكراته بدلا من تقديم يومياته كما هي. ولكن من الواضح انه لم يشأ افشاء كل ما تحتويه اليوميات من أسرار، وبالتالي فلنا أن نأمل في نشر هذه اليوميات بحذافيرها في ظروف أخرى.

وقد ذكر الكاتب في مقدمة مذكراته أنه أحس بوجوب كتابة يومياته في نهاية عام ١٩٥٣ ، حين بدأت تظهر بوادر الصراع العنيف بين اللواء محمد نجيب وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة لتهدد بالخطر مسيرة الثورة واتجاهاتها المرتقبة. فكان في الحقبة الأولى من الصباح يأخذ في تدوين ما حدث بعد مجهود مضن واجتماعات مستمرة طوال النهار والليل. وكان في البداية يرى أن تنشر هذه اليوميات بعد وفاته، ولكنه عدل عن ذلك بعد حرب أكتوبر، لأنه رأى أن في نشر هذه اليوميات «ما يساعد على كتابة التاريخ الحقيقي للثورة، وتستكمل بها صورة بعض الوقائع التي لا تزال خافية حتى الآن. وحتى يتبين أيضا وجه الخطأ والصواب في مسيرة الثورة»، وقد قام بتسجيل الأحداث بتتابعها التاريخي كما دونها في يومياته.

وتنقسم مذكرات عبداللطيف البغدادي الى جزءين:

الجزء الأول، وقد صدر في عام ١٩٧٧ ، عن «المكتب المصري الحديث» في ٣٩٦ صفحة، ويتناول أحداث الثورة منذ بدايتها حتى معركة السويس. وقد قسمه الى ثمانية أبواب.

الباب الأول: وهو عبارة عن مدخل تاريخي في ثمانين صفحة يتناول الأحداث التي سبقت قيام الثورة ومهدت الطريق لقيامها، وكذلك الأحداث التي وقعت بعد قيامها، ولم يكن قد قام بتدوينها في يومياته.

وقد تناول الكتاب في الفصل الأول أول تشكيل سري داخل الجيش المصري في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد اقالة علي ماهر، وكان مكونا منه ومن الطيارين أحمد سعودي وحسن عزت ومحمد وجيه أباظة ومن انور السادات. ثم اتصال هذا التنظيم بحسن البنا، واتصاله بالقيادة الألمانية، ومغامرة عزيز المصري، وحادث ٤ فبراير، واتصالاته بأحمد حسنين باشا لاستيضاح موقف النحاس من الحادث، ثم محاولة الطيار أحمد سعودي الانتقال

الى خطوط الألمان، والقبض على أنور السادات وحسن عزت، ثم انتقال البغدادي مدرسا بكلية الطيران عام ١٩٤٤ . ومحاولته مساندة جيش التحرير العربي بقيادة فوزي القاوقجي بعد قرار هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين- عن طريق هروب بعض الضباط المصريين بعدد من الطائرات المقاتلة الى سوريا للمشاركة في المعركة. وتحدث عن حرب فلسطين، ثم ايقاف القتال، وشعور المرارة والسخط في نفوس الضباط المصريين نتيجة هذه الحرب.

ثم تحدث الكاتب في الفصل الثاني عن محاولات عبدالناصر تكوين المجموعة الأولى من تنظيم الضباط الأحرار، كنتيجة لحرب فلسطين، وانتخابه رئيسا للجنة التأسيسية. كما تحدث عن الأحوال السياسية في مصر ، ومقتل النقراشي باشا وحسن البنا، وعودة الوفد الى الحكم، والغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ومهاجمة القواعد البريطانية، وحريق القاهرة، والخلاف حول توقيت الثورة، وانسحاب البغدادي من حضور اجتماعات اللجنة التاسيسية حتى ١٦ يوليو ١٩٥٢. ثم حضوره الاجتماعات بعد حل مجلس ادارة نادي الضباط ،واتجاه تفكير المجموعة الى الاغتيالات، والعدول عن ذلك الى فكرة القيام بانقلاب عسكري، ورسم خطة الانقلاب، ثم نجاحه، والاتصال بمحمد نجيب لتولي قيادة الثورة، وتكليف علي صبري ابلاغ السفير الامريكي، ثم الاتصال بعلي ماهر لتأليف الوزارة، ومناقشة فكرة محاكمة الملك واعدامه، والانتهاء إلى اخراجه من مصر .

ثم تناول البغدادي في الفصل الثالث: الجيش في السلطة. فتعرض لقانون الاصلاح الزراعي، وما دار حوله من مناقشات، واستبعاد رشاد مهنا من مجلس الوصاية، وموقف الثورة من الأحزاب، واختلاف الضباط حول قضية الديموقراطية والدكتاتورية، وانسحاب جمال عبدالناصر ،، وانتهاء الخلاف بفكرة تطهير الأحزاب، ثم الغاء دستور ١٩٢٣ ، وقيام فترة الانتقال، وحل الأحزاب، وقيام الدستور المؤقت، والقبض على رشاد مهنا ومحاكمته.

وتناول البغدادي موقف الثورة من الاحتلال البريطاني، والاتجاه الى حل مشكلة السودان اولا، واتفاقية السودان، وانتخابات السودان، ثم مفاوضات الجلاء وتوقيع المعاهدة يوم ١٩ اكتوبر ١٩٥٤. كما تحدث عن خلافه مع عبدالناصر حول ترشيح عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة، وتناول تأليف محكمة الثورة، وظهور الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر.

أما الباب الثاني، فقد تناول البغدادي في الفصل الأول منه، ومن واقع يومياته، أحداث فبراير ١٩٥٤، فتعرض لبداية الصراع على السلطة بين مجلس الثورة ومحمد نجيب، وواقعة اهانة سفير تركيا لجمال عبدالناصر في الأوبرا، وقرار حل الاخوان المسلمين، واعتقال المرشد العام في ١٢ يناير ١٩٥٤، وعودة الخلاف ثانية مع محمد نجيب، وأسبابه، وتقديم محمد نجيب استقالته يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وأحداث هذا الاجتماع، وتهديد جمال سالم بقتل محمد نجيب، وقبول استقالته. ثم حركة ضباط الفرسان، وقرار اعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية بلا سلطات، مع تعيين خالد محيي‌الدين رئيسا لوزارة مدنية وحل مجلس الثورة، وانفجار المظاهرات الشعبية، واعلان عودة محمد نجيب. ثم احداث مارس ١٩٥٤، وتسليم الثورة لمحمد نجيب. والغاء الرقابة، والخلاف حول جريدة المصري، ومطالب محمد نجيب الخاصة بالانفراد بالسلطة.

وقد تناول في الفصل الثاني وقائع الصراع على السلطة داخل مجلس قيادة الثورة في مارس ١٩٥٤ بتفصيلات هامة: حتى صدور قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس بحل المجلس. ثم الافراج عن الهضيبي والاخوان المسلمين، وتذمر الضباط المؤيدين للثورة وطلب البغدادي اليهم الاستعداد لثورة أخرى، واضرابات عمال النقل. ثم التراجع في قرارات ٢٥ مارس، وضرب القوى الوطنية المطالبة بالحياة النيابية والدستور، واستقالة خالد محيي‌الدين من مجلس قيادة الثورة، واعتراض البغدادي على تزايد نفوذ

عبدالناصر في المجلس حتى أصبح المجلس هو عبدالناصر، واستقالته يوم ١٤ ابريل ١٩٥٤، وسحبها، ثم تكوين الوزارة الجديدة، وحادث المنشية، وحل جماعة الاخوان المسلمين، والقبض على زعمائها، ثم التخلص من محمد نجيب يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤.

أما الباب الثالث: فقد تناول فيه البغدادي صدام الثورة بالصهيونية والاستعمار. فتحدث عن الغارة الاسرائيلية على القوات المصرية قرب غزة في فبراير ١٩٥٥، واتجاه مصر الى التسلح، وتعنت الولايات المتحدة في بيع السلاح لمصر، وتزويد اسرائيل بالسلاح من دول التصريح الثلاثي، ومحاولات اجتذاب مصر الى الأحلاف العسكرية، وسعي مصر لاقناع العراق بعدم الدخول في حلف بغداد، ومهاجمة مصر للأردن لمنعها من محاولة الانضمام للحلف، وزيادة الأعمال الفدائية المصرية في اسرائيل، ثم صفقة الأسلحة الروسية، ومباحثات «كيرمت روزفلت» مع عبدالناصر لالغاء التعاقد، واحتلال العوجة، والاعلان عن اتمام الصفقة قبل وصول وكيل الخارجية الامريكية جورج آلان، وقصة مقابلة جمال عبدالناصر للمستر آلان، وتراجع أمريكا عن تهديداتها، وصدى كسر احتكار السلاح في الدول العربية، وسحب معونة السد العالي، وتأميم قناة السويس وتكاتف اعضاء مجلس قيادة الثورة لمواجهة الضغوط.

أما الباب الرابع، فتناول فيه البغدادي تفكك أعضاء مجلس قيادة الثورة. وقد تحدث فيه عن محاولات عبدالناصر تركيز السلطة في يده، ومحاولة سلاح الفرسان عمل انقلاب عسكري في ٢٧ ابريل ١٩٥٤، وتقديم صلاح سالم استقالته من وزارة الارشاد في أغسطس ١٩٥٤ لتدخل عبدالناصر في شئون وزارته، ثم الصدام بين جمال سالم وكمال الدين حسين، واستقالة كمال وتسويتها، وعودة جمال عبدالناصر من مؤتمر باندونج، الذي خرج فيه على قرار مجلس

الثورة بعدم مهاجمة الغرب!. وتضايق رفاق عبدالناصر من اتجاهاته الدكتاتورية، وقرار مجلس الثورة يوم ٨ مايو ١٩٥٥ بالحد من اختصاصات جمال سالم بوصفة نائباً لرئيس الوزراء، والتحقيق مع عم جمال عبد الناصر، والشكوك المتبادلة بين عبدالناصر وبعض زملائه، ومحاولاتهم الحد من دكتاتوريته، ثم الاختلاف حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال، ومحاولة عبدالناصر اقناع رفاقه بتسليم الثورة له، والصدام بين جمال سالم وعبدالناصر حول قرار تفويض عبدالناصر سلطة المجلس، ثم اقتراح عزل البغدادي، وتقديم السادات استقالته من المجلس في ١٣ يوليو ١٩٥٥ لشعوره بخطورة الخلافات في المجلس، ثم الخلاف حول استمرارية الثورة أو انتهائها في يناير ١٩٥٦، وتصفية الخلاف بين البغدادي وعبدالناصر.

أما الباب الخامس: فقد تناول فيه البغدادي انتقال السلطة ليد عبدالناصر. فتحدث عن اقتراح صلاح سالم التنازل عن السلطة، التي خولها الدستور المؤقت للمجلس، لجمال عبدالناصر وحل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال، واقتراح جمال سالم بقاء مجلس الثورة كمجلس استشاري بعد انتهاء فترة الانتقال، وموافقة المجلس يوم ٧ أغسطس ١٩٥٥ على تولي عبدالناصر السلطة كاملة. وحديث البغدادي مع عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عن نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال، والمناقشات حول مجلس الثورة، ثم الاستفتاء على الدستور المقترح، ورئاسة جمال عبدالناصر للجمهورية يوم ٢٥ يونيو ١٩٥٦، والاحتفال بسحب القوات البريطانية من مصر، وانتخاب البغدادي رئيسا لمجلس الأمة عند انعقاده في يوليو ١٩٥٧.

وقد خصص البغدادي الباب السادس لاستقالة صلاح سالم من الوزارة في أغسطس ١٩٥٥. وأسبابها المتصلة باستقلال السودان. فتحدث عن فشل السياسة المصرية في السودان، وانعدام الأمل في الاتحاد، وتقديم صلاح سالم

استقالته، وطلبه موافقة المجلس على استقلال السودان واعلان عبدالناصر هذا القرار من السودان فورا، واتهام صلاح سالم لعبدالناصر بتأييده سياسة استقلال السودان، وأسباب تحول الحزب الاتحادي في السودان عن الاتحاد مع مصر، واتهام صلاح سالم لانور السادات وعلي صبري بهدمه وابعاده عن مسألة السودان، وافشاء صلاح سالم سر صفقة الأسلحة السوفيتية لأحد الصحفيين المصريين، وموافقة المجلس في ٣٠ اغسطس ١٩٥٥ على استقالة صلاح سالم من مجلس الثورة ومن الوزارة. ثم هجوم اسرائيل على منطقة غزة، وموافقة روسيا على زيادة عدد الطائرات العسكرية.

أما الباب السابع: فيختص بتأميم قناة السويس. وقد تناول فيه وقائع اجتماع مع الأمير فيصل حضره هو مع عبدالناصر وعبدالحكيم عامر يوم ١٠ اكتوبر ١٩٥٥، ناقش مسألة شراء السلاح من الكتلة الغربية ومسألة لبنان، ومشروع جونستون. ثم حديث آخر مع رئيس وزراء سوريا حول احتمالات قيام اسرائيل بهجوم على مصر، واستبعاد عبدالناصر ذلك، وبحث ابرام اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا والسعودية، ثم مشكلة تمويل السد العالي، واستعداد روسيا لتمويل المشروع، ومفاوضة البنك الدولي والولايات المتحدة وانجلترا من أجل التمويل، واعتراف مصر بالصين، وسحب تمويل السد العالي من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي، ثم نشأة فكرة تأميم قناة السويس وتطورها وتنفيذها.

وقد اختتم البغدادي الجزء الاول من كتابه بالفصل الثامن، عن أسرار حرب السويس من الجانب المصري، فتحدث عن عدم أخذ عبدالناصر الانذار البريطاني الفرنسي مأخذ الجد، واستبعاده انزال قوات بريطانية فرنسية في منطقة القناة، ثم قرار الانسحاب الشامل من سيناء، واضطراب القيادة المصرية، وارتفاع روح الشعب، واقتراح عبدالحكيم عامر وصلاح سالم طلب

ايقاف القتال، واقتراح البغدادي وعبدالناصر الانتحار بشرف، واقتراح سليمان حافظ عودة محمد نجيب، واعلان عبدالناصر للبغدادي عدم معرفته بما يفعلـه الجيش، واقـتراح صـلاح الدسوقي اعتقـال صلاح سالم، وقرار عبدالناصر الذهاب الى بور سعيد، وعودته من الاسماعيلية، وتفجر الخلاف بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وأسبابه، ثم استقالة عبدالحكيم عامر، وتسوية الخلاف في ٢ يناير ١٩٥٧، ونتائج حرب السويس.

أما الجزء الثاني من مذكرات البغدادي، فيتكون من ٣٣٨ صفحة، وقد صدر عن «المكـتب المصري الحديث» أيضا سنة ١٩٧٧. وينقسم الى ثمانية أبواب ايضـا، ويتناول الفترة من قيام اول مجلس نيابي في مصر بعد الثورة عام ١٩٥٧ حتى حرب يونية ١٩٦٧، ويتتبع الأحداث حسب تسلسلها التاريخي.

وقـد تناول في الباب الأول أول تجربة ديموقراطية في مصر بعد الثورة. فتحدث عن قيام مجلس الأمة في ٢٢ يوليو ١٩٥٧، واتضاح شخصيته، واصراره على ممارسة حقه في محاسبة الوزراء، ثم تعرضه لأول تجربة من الضغط بخصوص مشروع مديرية التحرير، وسؤال سيد جلال في هذا الصدد، وتقديم وزير الزراعة استقالته، وقرار عبدالناصر باستبعاد مجدي حسنين من مديرية التحرير، ثم تدخله لمنع المجلس من اسقاط عضوية مجدي حسنين، واذعان المجلس لهذا الضغط، واستقالة كمال الدين حسين، ومحاولة البغدادي تقديم استقالته من عضوية المجلس وسحبها، ثم حل المجلس بعد قيام الوحدة الاندماجية مع سوريا.

أما الباب الثاني: فيتناول الفترة من قيام الوحدة الاندماجية مع سوريا في فبراير ١٩٥٨ حتى وقوع الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وقد تعرض لتحليل الموقف الداخلي في سوريا، وزيارة الوفد البرلماني المصري برئاسة السادات

لسوريا في نوفمبر ١٩٥٧ ، ثم قرار مجلس القيادة السوري بقيام وحدة مع مصر ، ووصول وفد منه لمقابلة عبدالناصر ، وأسرار مباحثات الوحدة ، واشتراط عبدالناصر حل الأحزاب السورية وابتعاد العسكريين عن السياسة . ثم معارضة أعضاء مجلس قيادة الثورة للوحدة الاندماجية ،واعلان الوحدة في أول فبراير ١٩٥٨ ، ورفض البغدادي رئاسة المجلس التنفيذي السوري ، والخلاف مع السودان حول منطقة « حلايب » ، وعدول عبدالناصر عن فكرة المجلس التنفيذي السوري الى ايجاد حكومة مركزية . ثم سفر عبدالناصر الى دمشق ، واعلان حكومتي العراق والأردن الاتحاد فيما بينهما في أوائل مارس ١٩٥٨ ، ثم انضمام الامام يحيى للجمهورية العربية المتحدة في شكل اتحاد ، واتصال الملك سعود بعبدالحميد السراج لتخريب طائرة عبدالناصر ، وزيارة عبدالناصر للاتحاد السوفيتي في ٢٨ ابريل ١٩٥٨ . ثم قيام الاضطرابات في لبنان ، وتدخل مصر فيها لصالح أعداء شمعون. وقيام الثورة في العراق ، ونزول القوات الأمريكية على شواطىء لبنان ، وسفر عبدالناصر الى موسكو ، وانسحاب القوات الأمريكية من لبنان ، ومهاجمة عبدالناصر للشيوعيين السوريين ، وتزايد نفوذ عبدالحميد السراج في سوريا ، وعدم ارتياح السوريين لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في سوريا في سبتمبر ١٩٥٨ ، وتواجد البغدادي في سوريا في يناير ١٩٥٩ ورؤيته للأحوال فيها ، ثم اجتماعات ٢٩ و٣١ يناير ١٩٥٩ ، مع الضباط السوريين ، وتذمر الجيش السوري ، ومحاولة موسكو عمل انقلاب في سوريا ، وتعيين عبدالناصر عبدالحكيم عامر حاكماً لسوريا في اكتوبر ١٩٥٩ ، ثم استقالات الوزراء السوريين في الاسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٩ والأول من يناير ١٩٦٠ ، ومناقشات اجتماع الحكومة المركزية في ٢ يناير ١٩٦٠ ، ثم قرارات يوليو الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ ، وتصادم عبدالحميد السراج مع عبدالحكيم عامر في سبتمبر ١٩٦١ وتقديمه استقالته ، وحدوث الانقلاب العسكري في سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

أما الباب الثالث: فتناول فيه البغدادي ثورة الموصل في العراق ودور الجمهورية المتحدة. وقد روى فيه أسرار فتور العلاقات بين عبدالناصر وعبدالكريم قاسم، وانقلابها الى عداء بسبب عبدالسلام عارف، واتجاه البعثيين العراقيين الى الوحدة مع مصر، واستعانة عبدالكريم قاسم بالشيوعيين العراقيين للتصدي لهذا الاتجاه، وقيام ثورة الشواف في الموصل، ومقتله، وفشل الثورة، وانعقاد محكمة المهداوي، ومهاجمة عبدالناصر لقاسم والشيوعيين، وابعاد خالد محيى‌الدين عن جريدة المساء القاهرية، ثم مهاجمة خروشوف لعبدالناصر، وسياسته حيال العراق، ورد عبدالناصر عليه، وتسوية الأزمة المصرية السوفيتية، وموافقة خروشوف على تمويل باقي مراحل تنفيذ مشروع السد العالي، ثم قيام عبدالسلام عارف بانقلابه ضد عبدالكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣.

أما الباب الرابع، فقد خصصه البغدادي لانفصال سوريا عن مصر. وقد تعرض فيه لأسرار الخلاف الذي جرى بين السراج وعبدالحكيم عامر حول الحريات في سوريا واعادة انتخاب المجالس التنفيذية للاتحاد القومي، وعودتها الى مصر، واستقالة السراج، ووقوع الانقلاب في سوريا، واجراءات التدخل العسكري من جانب مصر، ثم عودة عبدالحكيم عامر المفاجئة الى مصر، وقرار عبدالناصر ايقاف التدخل العسكري، ورأي الوزراء السوريين في أسباب الانقلاب، وتحليل البغدادي للأخطاء المصرية في سوريا، ونصيب عبدالناصر في هذه الاخطاء بأسلوبه الاستبدادي في الحكم، واتخاذ اجراءات أمن في مصر خوفا من حدوث انقلاب عسكري فيها. وافشاء عبدالناصر أسرار الاستقالة التي قدمها له عبدالحكيم عامر في يوليو ١٩٦١ وأسبابها. ثم طلب عبدالحكيم عامر من عبدالناصر تغييره بآخر. والمداولات التي دارت في هذا الصدد، وخطاب البغدادي الى عبدالناصر يوم ٣ اكتوبر ١٩٦١ يبين فيه رأيه في الأخطاء والطريق الواجب اتخاذه لتلافيها، وعدوله عن ارسال الخطاب،

وآراء عبدالناصر في معالجة الموقف بعد الانفصال، وتصريحه للبغدادي أنه لن يقدم على خطوة الوحدة مرة أخرى.

أما الباب الخامس فيتعلق باعادة تنظيم البناء الداخلي في مصر بعد الانفصال. وقد تناول البغدادي تأثير الانفصال السوري على فكر القيادة السياسية في مصر بالنسبة للوضع الداخلي، واضطرار تلك القيادة الى اتخاذ اجراءات بعضها لحماية مسيرة الثورة وبعضها تنظيمي. وألقي أضواء هامة على الخلفية الفكرية لما اتخذ من تصرفات، من واقع المناقشات التي جرت كما سجلها في يومياته. وقد تعرض لما كان يدور في الجيش من كلام حول القيادة العسكرية وتصرفاتها، واقتراح عبدالناصر نقل عبدالحكيم عامر الى عمل آخر بعيدا عن الجيش، ثم الاستقالة التي قدمها البغدادي عام ١٩٥٨ احتجاجا على اتهام عبدالناصر للوزراء بالجري وراء الدعايات الشخصية، واستقرار رأي عبدالناصر على بقاء عبدالحكيم عامر قائدا عاما للجيش مع استعداد هذا لاجراء تعديلات في القيادات العسكرية. وقصة وقوف المعزين لفؤاد سراج الدين في وفاة المرحوم حجازي، ورأي عبدالناصر في تحويل الثورة البورجوازية الى ثورة جماهيرية مع عمل مجلس ثورة جديد من خمسين عضوا ومجالس ثورية في القرى والمصانع، واعتقال الرجعيين والرأسماليين ووضعهم في منطقة الوادي الجديد، والمناقشات التي دارت حول الثورة الجديدة واللجان الثورية. واقتراح تكوين اللجنة التحضيرية واصدار مانفيستو. ثم نشاط الضباط المحيطين بالمشير واصدارهم منشورات سرية. وحصر اصحاب الأراضي الزراعية الرأسماليين، ثم اعتقال السياسيين القدامى ووضع أموالهم وممتلكاتهم تحت الحراسة. ثم اعلان اللجنة التحضيرية واصدار الميثاق.

أما الباب السادس: فيختص بالصراع على السلطة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر. وقد تناول فيه تهديد عبدالحكيم عامر بالاستقالة في يناير

١٩٦٢ ، وقيام تنظيم سري في الجيش لصالحه ، واحالة ٢٥ ضابطا الى المعاش، وتسوية الخلاف، ثم تجدد الصراع في سبتمبر ١٩٦٢ ، وتقديم عبدالحكيم عامر استقالته ، ومحاولته الاختفاء في مرسى مطروح، واقتراحاته لحل الخلاف، ومناقشة ضمانات امن الجيش، وتنازلات عبدالناصر لعبدالحكيم عامر ، وتعيينه نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة ونائبا في الوقت نفسه لرئيس مجلس الدفاع، والاتفاق على تشكيل مجلس رئاسة للدولة كقيادة جماعية. ثم تجدد الخلاف مرة ثالثة في نوفمبر ١٩٦٢ بسبب مطالبة عبدالحكيم بتفويضه سلطات رئيس الجمهورية بحجة العمليات في اليمن، والخلاف الذي دار في مجلس الرئاسة مع عبدالحكيم عامر حول سلطة المجلس في الترقيات والتعيينات في الجيش فيما دون رتبة الفريق، ثم استقالة عبدالحكيم، وتكتل الجيش وراءه، وحل الخلاف على حساب سلطات مجلس الرئاسة والسلطة الجماعية.

أما الباب السابع: فقد تناول فيه البغدادي ظروف استقالته. فتحدث أولا عن قيام مجلس الرئاسة في سبتمبر ١٩٦٤ كأعلى سلطة في البلاد، وعدم جدية عبدالناصر في جماعية القيادة، واستقالة كمال الدين حسين، ومناقشتها في بيت عبدالناصر يوم ٤ مارس ١٩٦٤ ، وأسبابها المتصلة بالحريات وباعتراضات كمال الدين حسين على الاشتراكية، واعلان عبدالناصر تأثره بالفكر الماركسي ووجوب نقل أدوات الانتاج لملكية الشعب، والخلافات التي دارت حول هذا المبدأ، ثم حديث البغدادي عن فشل القيادة الجماعية، وتقديم استقالته يوم ١٦ مارس، وصدور الاعلان الدستوري في ١٩ مارس، والغاء قيود الحريات وتصفية الحراسات، واعتقاد عبدالناصر بوجود محور من كمال الدين حسين والبغدادي، ثم وضع شقيق البغدادي تحت الحراسة، وتحديد اقامة كمال الدين حسين بعد خطاب أرسله الى عبدالناصر يوم ١٢ أكتوبر ١٩٦٥.

أما الباب الثامن: فقد تناول فيه البغدادي حرب يونيه ١٩٦٧. وقد

عدل فيه أسلوبه الذي اتبعه في الأبواب السابقة، فترك يومياته تتكلم كما دونها من يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ حتى انتحار المشير. وقد تناول فيه كتابه الى عبدالناصر ومعه كمال الدين حسين وحسن ابراهيم يعرضون خدماتهم بعد توتر الموقف، واجتماع عبدالناصر بهم، واستبعاده هجوم اسرائيل قبل ستة أو سبعة أشهر! وانتهاء الاجتماع دون قبول عبدالناصر عرضهم. ثم وقوع عدوان ٥ يونيو، ومقابلتهم لعبد الحكيم عامر، ومعرفتهم بخسارة معظم الطائرات المصرية، وملاحظتهم انهيار قائد الطيران، ثم طلب عبد الحكيم عامر من عبدالناصر البحث عن حل سياسي، والعجز المخزي للقيادة العامة طوال أيام الحرب، وقرار عبدالناصر الانسحاب العام من سيناء حسب رواية زكريا محيي الدين للبغدادي، ثم قرار عودة بعض القوات الى سيناء بسبب قرار مجلس الأمن المتوقع، والعودة الى قرار الانسحاب نهائيا من سيناء. وخطاب النكسة، وتدبير مظاهرات ٩ و١٠ يونية! وطلب عبدالناصر من كمال الدين حسين تولي قيادة المقاومة الشعبية، واشتراط البغدادي وجمال سالم تكوين مجلس أمن وطني مشترك يكون عبدالناصر عضوا فيه، ورفض عبدالناصر هذا الاقتراح، وتعيين عبدالمحسن أبو النور قائدا للمقاومة الشعبية، ثم اعتقال عبدالحكيم عامر، وقضية التآمر، وانتحار المشير. وقد ألحق البغدادي في النهاية كشفا باسماء الضباط الأحرار.

وتعتبر مذكرات عبداللطيف البغدادي أهم المذكرات التي كتبت عن ثورة ٢٣ يوليو على الإطلاق، لقيامها على يوميات مكتوبة. واحتوائها على أسرار وتفصيلات لا حصر لها، وتوفر قدر كبير من المصداقية فيها. ولا غنى عنها لدراسة ثورة ٢٣ يوليو.

٤- مذكرات محمود الجيار:

نشرت هذه المذكرات في مجلة روز اليوسف في ٢٢ عددا من ٣ نوفمبر ١٩٧٥ الى ٢٩ مارس ١٩٧٦، تحت عنوان: «الأسرار الشخصية لجمال عبدالناصر». وهي في شكل ذكريات لا ترتبط بتتابع زمني معين، وانما تقوم على أساس موضوعات.

وقد قدمت المجلة هذه المذكرات بقولها «ان كل الذين كتبوا عن عبدالناصر حتى الآن، أو رووا ذكرياتهم عنه، قد تجنبوا أن يسجلوا الجانب الشخصي من تاريخه، حتى الذين تناولوه حرصوا على أن يكون تناولهم على الهامش، ومن بعيد، وبكثير من التحفظ الذي فرضته عليهم اعتبارات مختلفة. لكنا لهذا السبب بالذات، قررنا ان نفعل العكس، قررنا أن نسد النقص، ونتحدى الحرج، ونروي التاريخ من بيت عبدالناصر: من حجرة مكتبه، وحجرة نومه، وكابينة طائرته الخاصة، وحجرات الضيافة أثناء رحلاته، فهنا حقا نستطيع أن نفهم وأن نفهم بالتالي كيف شارك في صنع الأحداث، ولماذا اتخذ منها هذا الموقف أو ذاك».

وكان الصحفي ضياء الدين بيبرس قد اتفق مع محمود الجيار على صياغة ذكرياته هذه ونشرها، وباع حلقات منها لروز اليوسف. ولكن محمود الجيار بعد نشر الحلقة الأولى، طلب ايقاف النشر، لأن الصحفي لم يلتزم في صياغته بدقة المعلومات ولم يعبر عما يريد أن يقول، وهدد باصدار تكذيب لما ينشر، وكتب تصحيحا لبعض وقائع الحلقة الأولى ورد به أنه «لم يكن مسئولا عن أمن الجيش، وانما كان مكلفا بالتعرف على اتجاهات الرأي العام داخل الجيش أو خارجه بصفة عامة، وان الأديب الذي كانت له قصة وردت في نفس الحلقة (وهو محمد كامل حسن) لم يلجأ الى الرئاسة بسبب زوجته وانما كان لمنعه من السفر ومحاربته في رزقه، وأنه لم يسمع تصريح الرئيس عبدالناصر بأنه «كفيل

بأن يكبر هيكل حتى يجعله فوق رءوس جميع الصفحيين »، وأنه عندما اختلف مع هيكل أيام عبدالناصر، لم يقل للرئيس عبارة « ان هيكل يتحدث عنك كما لو كان يلعب معك في الحارة »، ولم يقل عبارة: «وأنا بصراحة لا أقبل هذا »، ولم يكن ممكنا أن يقول مثل هذه العبارات لرئيس دولة. وطلب الجيار نشر هذه التصريحات، فنشرتها المجلة مع الحلقة الثانية.

وقد رأت المجلة لهذا السبب صرف النظر عما لديها من حلقات، واتفقت على أن تبدأ مع الجيار تسجيلات جديدة، يتولى تفريغها وصياغتها رئيس التحرير صلاح حافظ، ولا تنشر الا بعد مراجعة الجيار لها. وبدأ ذلك بالفعل منذ الحلقة الرابعة، وأصبح الجيار مسئولا عما ينشر في المذكرات. على أنه لما كان الجيار لم ينشر تصحيحا لما نشر في الحلقتين الثانية والثالثة، فلنا أن نعتبره مسئولا أيضا عما ورد فيها، خصوصا وان الجيار لم يكف عن تصحيح الوقائع المنشورة من الأشرطة! كما حدث في عدد ١٥ ديسمبر حين نشر تصحيحا لبعض الوقائع التي اختلطت في الحلقة السابقة (السادسة). وقد ورد به أن ما جاء من أن عبدالناصر فكر في اعادة عبداللطيف البغدادي الى الحياة العامة وهو في «تسخالطوبو » في الاتحاد السوفيتي غير صحيح، والصحيح أن فكرة الوئام بينهما كانت في فكر الجيار، وكان وراءها دافع عاطفي، هو احاطة عبدالناصر في مرضه بعواطف رفاقه القدامى، ولم يكن عبدالناصر يعلم هذا التدبير. وأنكر ما جاء في نفس الحلقة أن تخفيض معاش البغدادي وكمال حسين كان بناء على قرار بتوحيد معاشات الضباط الأحرار، والصحيح انه خفض بناء على قرار صدر بعد النكسة بتخفيض بدلات التمثيل في الدولة كلها الى النصف.

وقد روى الجيار في الحلقة الاولى من مذكراته، التي نشرت في عدد ٣ نوفمبر ١٩٧٥، كيف عرف عبدالناصر بقصة زواج المشير عبدالحكيم عامر

بالممثلة برلنتي عبدالحميد. وتناول علاقة محمد حسنين هيكل بعبدالناصر، وذكر أنه هو الذي صاغ لعبدالناصر كتاب «فلسفة الثورة»، واستغل ذلك في اعلان نفسه صديقا شخصيا لعبدالناصر.

وفي الحلقة الثانية (عدد ١٠ نوفمبر) روى كيف طلب اليه عبدالناصر التعرف على اتجاهات الرأى العام داخل الجيش وخارجه، وابلاغه يوميا بملخص لآراء الناس من خلال خطاباتهم الموقعة وغيرالموقعة، وكيف انشأ جهازا وظيفيا كبيرا لهذا الغرض. وروى نماذج لاتصالات عبدالناصر ببعض أصحاب الشكاوى عن طريق اعلانات الصحف، ومنهم المهندس عزيز صدقى، الذي اختاره عبدالناصر بعد ذلك وزيرا للصناعة. كما أورد صورة تقرير سري مؤرخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ من واقع «الرسائل الواردة بأسلوب غير لائق»!..

أما الحلقة الثالثة (عدد ١٧ نوفمبر) فتناول فيها الجيار قصة الصراع السري بين جهاز المباحث العامة المختص بالشئون السياسية، وعلى رأسه عبدالعظيم فهمي، وبين جهاز المخابرات الذي تولى رئاسته صلاح نصر؛ وروى قصة الحصار الذي فرضه شمس بدران وصلاح نصر حول عبدالناصر في الفترة من عام ١٩٦١، واختلاق المخابرات قصة مؤامرة الاخوان في أغسطس عام ١٩٦٥، وانكار مدير المباحث وجود مثل هذه المؤامرة، وعزل عبدالعظيم فهمي من وزارة الداخلية. ثم تتبع محاولات جهاز المخابرات للاستيلاء على جهاز وزارة الداخلية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو بعد الغاء البوليس السياسي، ورفض عبدالناصر ادماج هذا الجهاز في المخابرات، بل واستخدامه أجهزة رقابية أخرى مثل مخابرات رئاسة الجمهورية ليرقب ما يجري في البلاد بأكثر من عين!.

أما الحلقة الرابعة (عدد ٢٤ نوفمبر) فتناول فيها الجيار قصة اجهاض اول تجربة ديموقراطية في مصر، ممثلة في أول مجلس أمة بعد الثورة. وقد روى أولا

الصدام الذي وقع بين كمال الدين حسين ومجلس الأمة حول قضية السماح بالانتساب في الجامعة، وشك كمال الدين حسين في تزعم محمود القاضي للمعارضة. كما روى قصة استجواب سيد جلال حول مشروع مديرية التحرير، وموقف البغدادي المتعاطف من الاستجواب عداء لمجدي حسنين وأحمد طعيمة وابراهيم الطحاوي، وفشل الاستجواب، ومحاولة البغدادي تقديم استقالته الى المجلس، ومحادثة الجيار معه لاثنائه عن عزمه. ثم شكوى البغدادي من عدم استشارة عبدالناصر له ولكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين، واعترافه للجيار بأن الثلاثة ومعهم رابع اتفقوا على عزل عبدالناصر!.

أما الحلقة الخامسة (عدد أول ديسمبر ١٩٧٥) فروى فيها محمود الجيار قصة انفصال سوريا عن مصر، وعودة المشير عامر الى مصر، واقتراح كمال الدين حسين قصف اذاعة حلب. واخطاء المشير التي أدت الى نجاح الانقلاب. وروى واقعة عن المشير ترجع الى قيام ثورة ٢٣ يوليو تفيد أنه تسلق سور مقر القيادة المصرية وأسكت المدفع الذي كان يدافع عنها حتى يسهل على قوات يوسف صديق اقتحامها.

أما الحلقة السادسة (عدد ٨ ديسمبر) فتتناول فيها الصراع على السلطة بين عبدالناصر ومراكز القوى، وقال ان عبدالناصر بدأ في تصفية هذه المراكز بعد عودته من رحلته العلاجية في «تسخالطوبو» في يوليو ١٩٦٩، وانه طلب الى الوزراء في أول اجتماع تقديم استقالاتهم. وروى كيف حاول اصلاح العلاقات بينه وبين عبداللطيف البغدادي أثناء وجوده في «تسخالطوبو» لاعادته الى الحياة العامة، ولكن تخفيض معاش البغدادي ادى الى فشل المحاولة.

أما الحلقة السابعة (عدد ١٥ ديسمبر) فقد روى فيها الجيار محاولته في أثناء علاج عبدالناصر في «تسخالطوبو» تنبيه السوفييت الى أن علاج عبدالناصر

يكمن في تزويده بأدوات المعركة، ونجاحه في ذلك. وتعرض لتكوين عبدالناصر للتنظيم السياسي الطليعي، واستيلاء مراكز القوى عليه، وذكر أن خزانة عبدالناصر قد فتحت بعد موته، واختفت منها كراسة الرئيس الراحل الخاصة التي كان يدون فيها خططه وأفكاره ومشاريعه. والقى الشبهات على سامي شرف.

أما الحلقة الثامنة (عدد ٢٢ ديسمبر) فتناول فيها علاقة عبدالناصر بشعراوي جمعة وسامي شرف وعبدالمجيد فريد، الذين كان يعتبرهم موظفين. وتعرض لمؤامرة رشاد مهنا في بداية الثورة واشتراك سامي شرف فيها وتوليه مكتب المعلومات. ثم ظهور كمال الدين حسين كمركز قوة بعد عدوان ١٩٥٦ واصطدامه به في مناسبة انتخابات الاتحاد القومي، حيث طلب اليه عبدالناصر ترشيح نفسه ضد رجل كمال الدين حسين. وتحدث عن نية عبدالناصر في اصدار قانون بأن يشغل رئيس الاتحاد القومي المنتخب منصب المحافظ، واعتراض رفاق عبدالناصر عليه.

أما الحلقة التاسعة (عدد ٢٩ ديسمبر) فتناول فيها محمود الجيار أسرار العلاقة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، ودور عبدالحكيم عامر في تكوين تنظيم الضباط الأحرار مع عبدالناصر. وتحدث عن ضعف دور البغدادي في سلاح الطيران ليلة قيام الثورة، وكذا ضعف الدور الذي أداه كمال الدين حسين في سلاح المدفعية في تلك الليلة، وروى دور عبدالحكيم عامر في الهجوم على مبنى القيادة العامة، وفي اختيار محمد نجيب بدلا من اللواء فؤاد صادق. ثم تتبع توتر العلاقات بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر منذ أيام عدوان ١٩٥٦، بسبب امتناع عبدالحكيم عامر عن تسليح اهالي بوسعيد كطلب عبدالناصر، وشكه (عبدالناصر) في كفاءة عبدالحكيم في القيادة، ثم كارثة الانفصال، وموقف المشير منها، ورفع انصاره صورته الى جانب صورة

عبدالناصر في كل أسلحة الجيش، وتكوينهم مركز قوة الى جواره، وتفاقم نفوذ مكتب المشير، ثم كارثة يونيو ١٩٦٧ واستعداد رجال عامر للانقلاب.

ثم تناول الجيار في الحلقة العاشرة (عدد ٥ يناير ١٩٧٦) نهاية عبدالحكيم عامر، فتحدث عن الخلاف الذي جرى بعد انفصال سوريا، وتشكيل مجلس الرئاسة، والخلاف الذي دار حول قانون تعيين القادة العسكريين، واستقالة عامر، واختفائه، وزيارة الجيار للمشير لاثنائه عن عزمه، وتحريض كمال الدين حسين للمشير على التمسك بالاستقالة، وسفر المشير الى مرسى مطروح، وعدول عبدالناصر عن القانون، وتحركات الضباط المؤيدين لعبدالحكيم عامر، ودور شمس بدران في التحرك. وتاريخ حياة شمس بدران في تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة وبعدها، والتصاقه بعبدالحكيم عامر سعيا وراء النفوذ، وسيطرته على المخابرات الحربية للاستيلاء على الجيش، وتعيينه وزيرا للحربية. ثم كارثة يونيو ١٩٦٧. وبقاء عبدالحكيم عامر في بيته مستقيلا من منصبه، وتحول بيته الى قلعة، وظروفه المالية غير المرضية، وأزمة الثقة بينه وبين عبدالناصر، ثم قرار جمال عبدالناصر اعتقال المشير ونقله الى الهرم، ثم مشهد الاعتقال المهين، ودور علي صبري في ذلك.

وقد تناول الجيار في الحلقة الحادية عشرة (عدد ١٢ يناير ١٩٧٦) قصة علي صبري وشمس بدران، وذكر ان علي صبري لم يكن أصلا من هيئة الضباط الأحرار، وانما ربطت الظروف بينه وبين الثورة بسبب حاجة الثورة الى خدماته في الاتصال مع السفارة الأمريكية. وضرب امثلة لعمليات التضليل والتلفيق في الفترة التي رأس فيها علي صبري الوزارة، لعزل عبدالناصر عن الحقائق، ومن هذه الأمثلة تلفيق تحسن محصول الأرز، وتلفيق تحسين محصول البطاطس. ثم سيطرته على التنظيم الطليعي عن طريق سامي شرف وشعراوي جمعة وعبدالمجيد فريد وغيرهم من أنصاره، وتحول هذا التنظيم الى أداة لحشد

الأنصار. وتناول الجيار شمس بدران، فروى كيف فرض نفسه على السلطة عن طريق السيطرة على نظام الأمن في الجيش وتعيين انصاره بدلا من الضباط الاحرار. وروى كيف اقترح شمس بدران على جمال عبدالناصر انشاء قوة مدرعات خاصة به لحراسته، ثم عين أنصاره في هذه القوة ليكون عبدالناصر في قبضته!.

أما الحلقة الثانية عشرة، في عدد ١٩ يناير، فتناول فيها محمود الجيار رؤيته لأيام النكسة من بيت عبدالناصر. فروى كيف امر المشير بتركيب عدد هائل من التليفونات تصل بيته بمقر القيادة ليتسنى له قيادة المعركة من بيته!، وكيف انتقل بعد ذلك الى مقر القيادة. وحكاية الضربة الاولى، ورأي عبدالناصر في تلقي هذه الضربة ثم الرد عليها، وذهاب عبدالناصر الى مقر القيادة بعد وقوع الضربة ليجده خاويا من الضباط الكبار الذين ذهبوا مع المشير الى سيناء قبيل الضربة، وتلقي عبدالناصر انباء خسائر القوات الجوية بنفسه وحده في القيادة، وتوجهه الى بيته واختفاؤه ثلاثة أيام، كان يجري فيها الاتصالات مع أصدقائه في العالم الخارجي لتزويده بقوة طيران بديلة. ثم نزوله مساء يوم ٨ يونيو الى القيادة العامة ليجد أن الجيش قد تفسخ وانسحب الى غرب القناة بامر القيادة، واحتداد المناقشة بينه وبين عبدالحكيم عامر بعد الهزيمة، وقراره بالتنحي هو والمشير.

أما الحلقة الثالثة عشرة (٢٦ يناير) فقد استأنف فيها الجيار احداث النكسة، وكشف الستار عن وجود تجمعات غاضبة قرب بيت عبدالناصر من اهالي الجنود والضابط تسأل عن مصير أبنائها منذ صباح يوم ٩ يونيو، واستدراج هذه التجمعات الى العباسية حتى لا يلتقي بها عبدالناصر في طريقه الى قصر القبة. ثم خطاب النكسة. ومظاهرات الجماهير لحمل عبدالناصر على العدول عن تنحيه، وطلب عبدالناصر الى اسرته الاستعداد للرحيل، وزخف

رجال الحكم على البيت لمناقشة عبدالناصر في قراره، وتصريح علي صبري بأن الجيش ترك مواقعه ليمنع عبدالناصر من التنحي. ثم صورة الاجتماعات والمداولات من داخل بيت عبدالناصر. وقد أنكر الجيار أن ٩ و١٠ يونيو كان تمثيلية مدبرة، وقال ان التمثيلية الوحيدة التي دبرها الاتحاد الاشتراكي كانت مظاهرة تطالب بتولية علي صبري رئاسة الجمهورية!.

أما الحلقة الرابعة عشرة (٢ فبراير) فذكر فيها الجيار كيف تفرغ عبدالناصر بعد النكسة للثأر العسكري، مما أدى الى وقوع الحكم عمليا في يد مراكز القوة الجديدة التي ورثت المشير. وقال إن عبدالناصر هو الذي خطط وامر بعملية «رأس العش» ولم تمض أسابيع حتى قاد عملية أخرى هي اغراق المدمرة ايلات في اكتوبر ١٩٦٧، فقد تابع تحركات المدمرة بنفسه!، وأصدر قرارا بضربها، واختار السلاح والتوقيت. وتحدث عن اجتماع الخرطوم ودور الملك فيصل في نجاحه، ورفض عبدالناصر استخدام سلاح البترول. وتتبع جهود عبدالناصر في اعادة بناء الجيش، واستجابة السوفييت لطلباته في السلاح والخبراء، والخلاف حول أسلحة الهجوم، وانتشار روح عدم الرضا في الجيش بسبب عدم الحصول على السلاح اللازم وقرارات المدربين السوفييت، ثم دور الفريق صادق في خلق تيار عدائي للسوفييت في الجيش لاخفاء عجزه الشخصي عن قيادة المعركة. وأذاع سرا جديدا بأن السوفييت قاموا بتحذير عبدالناصر من ضربة محتملة في عام ١٩٦٨ عندما قرروا التدخل في تشيكوسلوفاكيا.

وفي نفس العدد من مجلة روز اليوسف نشرت كتابا بقلم شاهد من قادة الثورة لم يفصح عن اسمه، تناول فيه أسرار القبض على المشير عبدالحكيم عامر بترتيب أحداثها، ومحاكمته في بيت عبدالناصر بمعرفة زملائه أعضاء مجلس الثورة، وقرار اعتقاله في قصر الطاهرة، ثم انتحاره في مسكن في الهرم.

وقد تحدث محمود الجيار في الحلقة الخامسة عشرة (عدد ٩ فبراير) عن مظاهرات عام ١٩٦٨ التي قامت بسبب أحكام قضية قادة الطيران، وذكر ان مدبري هذه المظاهرات هم المجموعة الحاكمة، وأن المظاهرات بدأت من الاتحاد الاشتراكي وبتوجيه منه بحجة امتصاص السخط، ولكن الغرض كان تجربة النفوذ ومدى السيطرة على الشارع، وأن هذه «المجموعة» عادت تجرب مرة أخرى في مظاهرات عمال حلوان في نفس العام، وأشرف على المظاهرات بنفسه شعراوي جمعة وعبدالمجيد فريد، وقال ان عبدالناصر قرر أن يصفي مركز هذه المجموعة باعادة بناء الاتحاد الاشتراكي عن طريق انتخابات شعبية، أسند الاشراف عليها الى عبداللطيف البغدادي خصم هذه المجموعة، ولكن البغدادي رفض هذه المهمة، وأسفرت الانتخابات عن ترسيخ سلطة المجموعة بعد أن قامت بتزييفها. وتعرض لمحاولة أخرى قام بها عبدالناصر بتأسيس نظام جديد أطلق عليه اسم «لجان المواطنين من أجل المعركة»، ولكن هذه المجموعة من مراكز القوى وضعت لجان المعركة تحت سيطرتها وحولتها الى احتياطي لسلطتها.

أما الحلقة السادسة عشرة (١٦ فبراير) فتناول فيها محمود الجيار صلة عبدالناصر بالصحافة والصحفيين، وكشف أن عبدالناصر هو الذي أمر بالافراج عن مصطفى وعلي أمين بعد القبض عليهما في ليلة الثورة، مما أدى الى حدوث بلبلة واضطراب بين صفوف الضباط الاحرار. وتناول اول انتخابات اجرتها نقابة الصفحيين بعد الثورة، وتأييد صلاح سالم لجمال الدين الحمامصي ورفض عبدالناصر التدخل، ثم نجاح حسين فهمي. وتحدث عن تأييد مصطفى أمين للثورة دون تحفظ ورأيه في دخول عبدالناصر دمشق عام ١٩٥٩ صباحا بدلا من غروب الشمس.

أما الحلقة السابعة عشر (٢٣ فبراير) فتناول فيها الجيار ذمة عبدالناصر المالية، وروى نماذج لنزاهته وعفته وحساسيته من الثروة، وذكر انه رفض

شراء قطعة ارض من اراضي الأوقاف لبناء مسكن عليها ، رغم شراء بعض رجال الثورة قطعا منها ، قائلاً انه لا يريد أن يكون له ملك في مصر أو خارجها. وروى انه اشترى لأولاد عبدالناصر في احدى المرات بعض مشتروات من بيروت فالقى بها عبدالناصر من رأس سلم البيت ، كما رفض طلبا لوالده بادخال أخيه الكلية الحربية بعد ما فاته السن بأحد عشر يوما ، واعتقل عمه خليل حسين مرتين: الاولى لتلقيه هدية من احد المواطنين ، والثانية لابرامه عقدا مع شركة شل قبل الثورة. ومنع عمه وخاله من دخول انتخابات عام ١٩٥٧ . كما تحدث عن الليثي عبدالناصر ، وقال ان عبدالناصر مات مديونا .

أما الحلقة الثامنة عشرة (عدد أول مارس) فقد استأنف فيها الجيار حديثه عن ذمة عبدالناصر ، وحياته المنزلية المتقشفة ، وسهراته ، ولهوه في الصيف في موقع سيدي عبدالرحمن ، وحياة اولاده.

أما الحلقة التاسعة عشرة (عدد ٨ مارس) فكانت في شكل رد على هجوم لثروت أباظة في مجلة الاذاعة، وقد كشف فيها أن عبدالناصر امر بهرب عبدالمنعم عبدالرؤف بعد تآمره عليه، وصرف معاشا لأسرته ، وتناول قرار دخول حرب اليمن ، وقال انه كان قرار مجلس الرئاسة مجتمعا وبالإجماع. وأنكر قصة انور المفتي ، وما أذيع عنها من أساطير تذهب الى ان عبدالناصر قتله مع سبق الاصرار، وقال ان عبدالناصر طلب من وجيه أباظة انشاء قرية باسمه في محافظة البحيرة.

وفي الحلقة العشرين (١٥ مارس) روى الجيار قصة تأخر عبدالناصر في مقابلة جورج ألن وكيل الخارجية الأمريكية ، وذكر ان السبب لم يكن تعمد عبدالناصر ذلك ، وانما لانقطاع الماء وعبدالناصر في الحمام!. وروى قصة عدوان ١٩٥٦ ، وقال ان عبدالناصر هو الذي أصدر اوامره لعبدالحكيم عامر

بسحب الجيش كله من سيناء بعد تدخل الطائرات الانجليزية والفرنسية بينما اعترض عبدالحكيم على الأمر!.

أما الحلقة الحادية والعشرين (٢٢ مارس) فتناول فيها الجيار رحلة عبدالناصر الى بور سعيد أثناء العدوان الثلاثي، ووصوله الى الاسماعيلية، ثم نزول القوات البريطانية والفرنسية، وعدول عبدالناصر وعودته الى القاهرة، وأوامره باستئجار مزارع في الريف لتخزين الأسلحة فيها استعدادا لحرب عصابات طويلة. ثم قصة ضرب محطة الاذاعة وانشاء محطة جديدة، وصلاة عبدالناصر في الأزهر.

وقد اختتم الجيار ذكرياته بالحلقة الثانية والعشرين في عدد ٢٩ مارس ١٩٧٦، وتناول فيها بعض القصص التي تصور عبدالناصر عن قرب في ديمقراطيته ووفائه. وروى قصة مباحثات صلاح سالم مع نوري السعيد ايام حلف بغداد، وتورطه في وعود غير مناسبة. واعفى عبدالناصر من مسئولية ما كان يجري من الضباط الاحرار من تصرفات أثناء القبض على خصوم الثورة، وروى قصة اعتقال حافظ عفيفي كنموذج لذلك، ونفى عن عبدالناصر قرار حل الاخوان المسلمين، وقال ان الذي صمم عليه كان محمد نجيب بينما كان عبدالناصر يقاوم القرار! وروى قصة نسب فيها الى جمال سالم قوله ان الشعب المصري يجب ان يساق بالكرباج، وأورد نماذج من مرح عبدالناصر. وانهى المذكرات بحيثيات حبه عبدالناصر ووفائه له.

والمذكرات هامة، لأن موقع صاحبها من عبدالناصر كان يتيح له رؤية الكثير، ولكن نظرا لأنها لم تكتب عن يوميات، فقد اختلطت كثير من الأمور في ذهن صاحبها، ومن الضروري الحذر من تقبل ما ورد بها من معلومات، نظرا لتأثر نظرة الجيار للأحداث بعاطفته نحو عبدالناصر، وتحامله على منافسيه في الحظوة لدى عبدالناصر. وقد فندنا كثيراً من وقائعها.

٤- مذكرات منير حافظ:

نشرت هذه المذكرات في مجلة روز اليوسف في الفترة من ١٢ ابريل ١٩٧٦ الى ٢٦ يوليو ١٩٧٦، في ثلاث عشرة حلقة تحت عنوان: «التاريخ السري لحكم جمال عبدالناصر». وصاحب هذه الحلقة منير حافظ، وكان الرجل الثاني في مكتب معلومات عبدالناصر الذي كان الرجل الأول فيه سامي شرف. وكان هذا المكتب هو الاداة التي يحكم بها عبدالناصر: منه يتلقى التقارير اليومية وكل ما يجري في الدولة، ومن خلاله يصدر الأوامر الى كل مسئول فيها.

وقد شغل منير حافظ منصبه في مكتب معلومات عبدالناصر من عام ١٩٥٩ حتى آخر ١٩٦٨، وبالتالي كان رصيده من المعلومات التي تأتي عن طريق الاتصالات التليفونية واللقاءات يفوق ما تفيض به الوثائق. وقد حفزه لى كتابة مذكراته ما نشره محمود الجيار في مذكراته في مجلة روز اليوسف تحت عنوان: الأسرار الشخصية لجمال عبدالناصر، فقد تناول الجيار فيها أحداثا عاصرها منير حافظ، وعرف منها ما يستحق ان يضاف او يصحح لاكمال الصورة. فضلا عن ذلك فان حملة الجيار على بعض من كانوا حول عبدالناصر، ومنهم سامي شرف الذي كان يتولى مكتب معلومات عبدالناصر، ربما دفع منير حافظ الى التدخل بمذكراته لتحقيق التوازن اللازم! فقد كتب في بداية مذكراته، التي نشرت يوم ١٢ ابريل ١٩٧٦، يلوم الجيار لتحامله على من كانوا يعملون من حول عبدالناصر ويقول:

«كنت أود ويود الكثيرون معي- دون تشكيك من جانبي فيما ورد في هذه المذكرات من الوقائع- الا يكون سرد الجيار لها متأثرا بعواطفه الخاصة. ذلك أنه يتحمل أمام قرائه أمانة السرد، فلم يكن له أن يروي الأحداث من خلال رؤيته الذاتية لها، بما تحمله نفسه من عوامل التعاطف المطلق مع عبدالناصر والتحامل المطلق على من كانوا يعملون من حوله».

وقد تناول منير حافظ في الحلقة الاولى واقعتين سبق للجيار أن تناولها، وهما: رد فعل عبدالناصر حيال حوادث ٥ يونيو واعتزاله الناس في حجرته، وواقعة التنحي يوم ٩ يونيو ١٩٦٧. وبالنسبة للواقعة الأولى، فقد أوضح أن عبدالناصر كان في مايو ١٩٦٧ يتحاشى الحرب، بينما كان عبدالحكيم عامر يريد ان يخوضها بأسرع ما يمكن. ولم تنشأ فكرة سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء في مايو، بل جرت محاولة مماثلة قبل ذلك بعدة أشهر بعد اجتماع لعبدالحكيم عامر بالرئيس الراحل، حيث أعد كتابا ليوثانت لسحب قواته. وقال منير حافظ ان عبدالحكيم عامر كان بسبيل شن هجوم شامل على اسرائيل يوم ٢٩ مايو دون علم عبدالناصر، لولا تسرب نبأ هذا الهجوم الى الولايات المتحدة. وروى قصة حفلة الطيران التي اقامها قائد الطيران يوم ٤ يونيو في انشاص، وقال إن عبدالناصر عزل تماما عن المعركة عندما بدأ القتال، حتى إنه أصدر أوامر للمباحث العامة للبحث عن الطائرات الاسرائيلية التي قيل انها سقطت. وروى قصة اعتكاف عبدالناصر في منزله بعد ضربة الطيران، واتصالاته لتنظيم الحملة الاعلامية في الاذاعة. وقال ان عبدالناصر لم يكن يحكم مصر قبل يونيو، وانما كانت قوة مجموعة المشير عامر هي التي تحكم.

أما بالنسبة للتنحي، فقد انكر منير حافظ أن عبدالناصر كان عازما حقيقة على التخلي عن موقعه والخروج من الميدان. وذكر أنه عندما دخل غرفته يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ استعد للدفاع عن نفسه وقال انه سيفرغ الرصاص كله الا رصاصة يستبقيها لنفسه. وذكر أن حركة التنحي لم تكن تمثيلية وانما كانت مغامرة محسوبة. والقى الشبهات على ما فعله المشير عامر من مغالاته في ارسال القوات الى سيناء، وقال انه كان يريد ومجموعته ان يقوموا بحركة عاجلة ضد اسرائيل ليعودوا بعدها ليحكموا مصر حكم المنتصرين وينحوا عبدالناصر!

وفي الحلقة الثانية (عدد ١٩ ابريل ١٩٧٦) استكمل منير حافظ كلامه، فقال إن عبدالناصر حين كان معتكفا في غرفته، استطاع من خلال اتصالاته أن يدبر هجوما بالدبابات، كان يريد منه ان يخترق حدود اسرائيل قبل وقف اطلاق النار، ونجح في ذلك بالفعل! واتصل بمحمد فائق الذي أعلن النبأ في الاذاعة، ولكنه عندما وصل الى القيادة يوم ٨ يونيو، عرف أن أمرا مجهولا صدر إلى قائد هجوم الدبابات بالانسحاب بعد ان اخترق الحدود الاسرائيلية بالفعل!.

وتناول المواجهة بين عبدالناصر والمشير عامر، وكيف اقترح الاخير على عبدالناصر تسليم الحكم لشمس بدران، وقال ان عبدالناصر لم يكن يملك رفض الفكرة في مبنى القيادة وقد لاحظ من الملتفين حول شمس بدران بوادر التمرد. ثم ذكر أن عبدالناصر حين عاد الى بيته اعد مسدسه، واتصل بمحمد حسنين هيكل، فجاء في اليوم التالي ومعه خطاب عبدالناصر معدا. وقد فاجأ عبدالناصر الجميع باختياره زكريا محيي الدين بدلا من شمس بدران، بعد أن ترك الجميع ومنهم هيكل يعتقدون ان شمس هو المرشح. وقال ان عبدالناصر كان يتوقع ردود فعل الجماهير ازاء خطابه، ولذلك تضمن خطاب النكسة برنامج عمل للمرحلة القادمة. ولم يقل عبدالناصر انه يتحمل مسئولية ما حدث، وانما قال انه مستعد ان يتحمل عنهم المسئولية. ثم تعرض للمظاهرات التلقائية التي انطلقت على أثر خطاب التنحي، ومظاهر الانهيار في بيت عبدالناصر من جانب رجال السلطة والحكم، وقرار عبدالناصر بالبقاء ومنعه اذاعة بياني المشير عامر وشمس بدران بالتنحي، وتكليف الحرس الجمهوري بحماية مبنى الاذاعة والتليفزيون. وذكر أن اطلاق صفارات الانذار وقت المظاهرات كان بناء على تعليمات من مكتب شمس بدران ولم يكن بسبب وجود طائرات مغيرة!.

أما الحلقة الثالثة (عدد ٢٦ ابريل ١٩٧٦) فتناول فيها منير حافظ خطاب عبدالناصر في الأزهر في حرب ١٩٥٦، واشارته فيه الى الاستيلاء على

القاعدة البريطانية وما فيها من عتاد يساوي أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه، وتمسك الانجليز بخصم ثمن القاعدة من تعويض آثار الحرب. وانتقل الى حرب ١٩٦٧، وروى كيف كان السفير السوفيتي يقابل عبدالناصر مقابلات تكاد تكون يومية، وقال ان روسيا كانت أول من أشعل بوادر الأزمة بالتبليغ عن نية اسرائيل في مهاجمة سوريا، وانها حذرت عبدالناصر من دخول الحرب، وقد أخطأ شمس بدران في فهم وعود السوفييت، عند زيارته لروسيا أثناء الأزمة. وتناول مفاوضات عبدالناصر مع السوفييت أثناء القتال لتزويده بالطائرات، وتصريحاتهم في الصحف الأوروبية على حساب مصر، وتحرك الصين، ومقابلة عبدالناصر للسفير الصيني حول المعونة الصينية لمصر، واجراءات عبدالناصر بعد النكسة لاعادة البناء.

أما الحلقة الرابعة (عدد ٢ مايو ١٩٧٦) فتناول فيها منير حافظ الجلسة التي عقدها عبدالناصر لمجلس الوزراء واشارته الى موقف الصين، وتشبثه بعلاقاته مع السوفييت، وتحليلات السوفييت لهزيمة ١٩٦٧، ونسبتهم اياها لأخطاء القيادة العليا التي تتميز بالروح البورجوازية وافتقار الجيش الى أيديولوجية، وقرار القادة السوفييت بتقديم المساعدات العاجلة الى مصر، وتدفق سيل الأسلحة السوفيتية، وعمليات التغيير في الجيش لتصفية مجموعات شمس بدران، ودور سامي شرف في هذه العمليات، وطرد دفعة شمس بدران من الجيش برمتها. وتعرض لأزمة المدربين السوفييت واحتكاكاتهم مع الضباط المصريين.

أما الحلقة الخامسة (١٠ مايو ١٩٧٦) فقد روى فيها منير حافظ بعض وقائع التعذيب في مصر في عهد عبدالناصر كشاهد. منها سجن سيد قطب، وعجز عبدالناصر عن الافراج عن احد المعتقلين، رغم الحاحه لمدة ستة أشهر، وقصة مؤامرة الاخوان لقتله عند عودته من رحلة تانزانيا. ومهاجمة عبدالناصر لأئمة المساجد. وتحدث عن مراحل التعذيب في مصر، وقال انها

أخذت ثلاث مراحل: الأولى، عند قيام الثورة، حيث أصبح السجن الحربي هو المسيطر. والمرحلة الثانية، عندما احتلت المباحث العامة مركز الصدارة في عمليات الأمن حيال الاخوان المسلمين عام ١٩٥٤ والشيوعين عام ١٩٥٩. والمرحلة الثالثة، عندما انتزعت الشرطة العسكرية هذه الصدارة لنفسها عام ١٩٦٥، وقال ان ما جرى من تعذيب للشيوعيين عام ١٩٥٩ كان يصل الى عبدالناصر في صورة اشاعات، حتى وقعت حادثة شهدي عطية الشافعي (المناضل الشيوعي) فاتخذت الاجراءات لايقافه. وأما ما جرى عام ١٩٦٥ فقد قام به مركز قوة كان يريد أن يرتفع على الارهاب الى مستوى السلطة. وقال ان أيا من هذه الانظمة التي تآمرت على النظام الناصري لو كانت وصلت الى الحكم، لما عاملت اهل النظام بقسوة اقل من تلك التي عوملت بها.

أما الحلقة السادسة (عدد ١٧ مايو ١٩٧٦) فقد تناول فيها منير حافظ حكم مكتب المشير. وقد تعرض للتشاحن بين عبدالحكيم عامر وعبدالناصر حول بقاء بعض القيادات العسكرية في الجيش، وأشار الى التعليمات التي كانت لدى مكتب معلومات عبدالناصر بالابتعاد تماما عن كل ما يمس الجيش. وروى ان عملية التعيينات في الشركات بعد قرارات التأميم كانت لا تتم الا في حضور او من خلال المشير عامر ومن ورائه مكتبه الذي كان المحرك الاول فيه شمس بدران. وقد ارتفع نفوذ شمس بدران حتى أصبح مركز القوة الثاني بعد عبدالناصر نفسه. وروى نماذج للتصرفات التي كان يرتكبها أعضاء مكتب المشير، وما كان يجري في السفارات المصرية من استغلال نفوذ وتجارة وسرقات. ثم ظهور المباحث الجنائية العسكرية كقوة وأداة في يد مكتب المشير، وسعي هذه القوة الى اثبات وجودها بالارهاب. ثم تعيين شمس بدران وزيرا للحربية حتى يخرج الى النور، وتفاقم نفوذه الى حد تعطيل أوامر عبدالناصر. وتعرض للخلافات بين عبدالناصر والمشير بعد الانفصال السوري حول مشروع قرار تعيينات وترقيات الضباط،، ورفض المشير للمشروع،

واستقالته، وسفره الى مرسى مطروح، وتحركات الجيش، وايفاد عبدالناصر عباس رضوان وشمس بدران لاسترجاع المشير.

أما الحلقة السابعة (٣١ مايو) فقد استأنف فيها منير حافظ قصة حكم مكتب المشير عامر. فتناول بالتفصيل قصة الصراع بين عبدالناصر والمشير على قانون تعيينات وترقيات ضباط الجيش. وخطاب استقالة المشير في أول ديسمبر ١٩٦٢، ومطالبته فيه بالديموقراطية، وتوزيعه على نطاق واسع، وتحركات الجيش، وعودة عبدالحكيم عامر بكامل سلطاته، واعتبار أنصاره هذه العودة بمثابة انقلاب صامت، ونسيان المشير قصة الديموقراطية التي طالب بها في خطاب استقالته! وتقديم مكتبه مشروع «قانون الأحكام العسكرية» الذي وضع حكم الدولة في يد المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية. واعتراض المستشار القانوني لعبدالناصر على القانون، وزيارة شمس بدران لعبدالناصر، وحصوله على توقيعه على القانون، وتزايد نفوذ مجموعة المشير والمباحث الجنائية العسكرية بعد ذلك، ووقوع جريمة كمشيش، وتشكيل لجنة الاقطاع برئاسة المشير. ثم تحدث عن بداية التجمعات في بيت المشير بعد النكسة عام ١٩٦٧، واخراج المشير استقالة ١٩٦٢ من الملفات وطبعها وتوزيعها من جديد. وروى قصة تأخير إقلاع طائرة ليركبها كرستوفر مايهيو، وكيف اعتبر الأخير ذلك عملا غير ديموقراطي! وتحدث عن مطالبة المشير لعبدالناصر في عام ١٩٦٦ بعزل الحكومة القائمة وتشكيل وزارة يراسها شمس بدران. ثم قصة سيطرة المشير على جريدة الجمهورية في عهد رئاسة تحرير حلمي سلام، ووقوع الجريدة تحت ادارة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية. ونشر الجريدة محضر جلسة اللجنة المركزية ومجلس الامة يوم ٦٥/٥/١٦، واقالة عبدالناصر لحلمي سلام. ثم سياسة عبدالناصر في مواجهة نفوذ المشير ومجموعته، وتحول العلاقة بين عبدالناصر والمشير من الصداقة الى المناورة والمداراة.

أما الحلقة الثامنة (١٤يونيو ١٩٦٧) فتناول فيها منير حافظ حياة المشير الخاصة، ونشأة جهاز خاص من المخابرات العامة مهمته ابعاد هذه الحياة الخاصة للمشير عن العيون. ثم سهرات المشير، وحكومته المستقلة التي تنقسم الى قسمين: فريق العمل والادارة، وعلى رأسه شمس بدران، الذي تركه يزحف نحو التحكم في السلطة كلها. وفريق الحياة الخاصة الذي تولاه علي شفيق على رأس مجموعة السكرتارية. وتحدث عن التنافس بين الفريقين، ودخول صلاح نصر ورجاله هذا الميدان. وفلسفة صلاح نصر في ارضاء الجسد لاطلاق قدرات العقل! وبداية معرفة عبدالناصر بخبر زواج المشير من الممثلة برلنتي عبدالحميد. وتشكيل عبدالناصر لجنة خاصة للبحث في السلوك الشخصي لرجال الثورة، وامره بالتحقيق في استغلال سكرتارية المشير لنفوذها، واستخدام الطائرات الحربية لنقل بضائع من الخارج لحسابهم. وانتهاز شمس بدران الفرصة للتصدي للتحقيق بنفسه والاطاحة بعلي شفيق ومجموعته.

أما الحلقة التاسعة (٢١ يونية) فتناول فيها منير حافظ انحراف جهاز المخابرات برئاسة صلاح نصر، وتصويره الفنانات في حياتهن الخاصة كوسيلة للسيطرة عليهن. ثم الضجة التي أثيرت حول زواج المشير، وضيق عبدالناصر لهذا الزواج الثاني. ووقوع احداث يونيو ١٩٦٧ واعتزال المشير الحكم، واتخاذه من بيته مركزا لقيادته، واطلاق شعار الديموقراطية مرة أخرى، وتخزين الأسلحة، وتدبير عودة المشير بالقوة الى قيادة القوات المسلحة، وخطة مجموعة المشير لاختطاف عبدالناصر والاستيلاء على الحكم. وخطة شعراوي جمعة وسامي شرف والليثي ناصف للقبض على المشير، واستدعاء المشير لمقابلة عبدالناصر، والقبض عليه وفقا للخطة الموضوعة، ومحاكمته على يد عبدالناصر ومن بقي في الحكم من زملائه اعضاء مجلس الثورة، ومحاولته الانتحار.

أما الحلقة العاشرة (٥ يوليو) فتناول فيها منير حافظ الطبقة الجديدة التي نشأت حول الثورة، واستفادت بها في تحقيق مصالحها. وروى نماذج من

تصرفات هذه الطبقة، وبداية تدخل الضباط في شئون الحكم، وتعيينهم في المناصب المدنية والدبلوماسية، وتشبثهم بوضعهم المتميز على حساب اهداف الثورة. وأورد تقريرا قدمته مجموعة ضباط البوليس الحربي عندما صدر دستور ١٩٥٦ يعبر عن تذمر هذه المجموعة لخوفها من فقد مكانتها ونفوذها، وروى بعض مظاهر التميز بين الضباط والمدنيين.

أما الحلقة الحادية عشرة (عدد ١٢ يوليو) فتناول فيها منير حافظ حياة العزلة التي كان يعيشها عبدالناصر في موقعه في القمة. ومراقبته للتطورات التي طرأت على أفراد الطبعة الحاكمة. وضرب بعض الأمثلة لتصرفات افراد هذه الطبقة في السفارات، ونشأة قضية اهل الخبرة واهل الثقة منذ قيام الثورة، وقيام الحكم على أكتاف العسكريين، وتفاقم هذه المسألة بعد التأميمات، ونصيحة عبدالناصر لسامي شرف بقراءة صفحة الوفيات لكشف العلاقات التحتية وقرابات المصاهرة.

أما الحلقة الثانية عشرة (عدد ١٩ يوليو) فتناول فيها منير حافظ مرة أخرى قصص الطبقة الجديدة من الضباط، وقد أورد قصة اقالة حسن ابراهيم من منصب رئيس المؤسسة الاقتصادية، وأوامر عبدالناصر بأن يكون خطاب الاقالة شديد اللهجة. وروى المواقع التي فرضت هذه الطبقة سيطرتها عليها، ومنها مجالس ادارة الشركات المؤممة، وعالم التصدير والاستيراد، والتمثيل الدبلوماسي. وأورد بعض فضائح وانحرافات السفراء والدبلوماسيين المصريين من هذه الطبقة. وتعرض لأجهزة الأمن وأنشطتها، وتاريخ ادارة الابحاث وزارة الخارجية.

وقد اختتم منير حافظ ذكرياته بالحلقة الثالثة عشرة (عدد ٢٦ يوليو ١٩٧٦) وتناول فيها علاقة عبدالناصر بالدين، وحديث عبدالناصر مع سارتر في مارس ١٩٦٧، وندد بمحاولة مايلز كوبلاند في كتابه «لعبة الأمم»

دمغ ثورة ٢٣ يوليو بأنها من صنع المخابرات الأمريكية، وتحدث عن علاقة عبدالناصر بامريكا، ودورها في المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وموقف الاتحاد السوفيتي من الثورة عند قيامها.. ثم عاد الى حديث عبدالناصر مع سارتر عن الصعوبات التي واجهها تطبيق قانون الاصلاح الزراعي، واعتراض والده على القانون، واعتراض المشايخ تحت ذريعة حرمة الملكية الخاصة. وثورة المشايخ على عبدالناصر، ومهاجتهم له وللاشتراكية والتأميم، والغاء عبدالناصر المحاكم الشرعية بعد فضيحة القاضيين الشرعيين «سيف» و«الفيل». ثم حديث عبدالناصر لسارتر عن رؤيته التقدمية للدين.

والمذكرات هامة لموقع صاحبها القريب من رئاسة الجمهورية، وهي تحفل بتفصيلات قيمة، ومعلومات كانت غائبة عن الجماهير. وهي ضرورية في فهم التاريخ السري لثورة ٢٣ يوليو، مع استخدام الحذر العلمي المطلوب، نظراً لأن صاحبها اعتمد على الذاكرة وليس على يوميات مكتوبة، مما أدى الى اختلاط بعض المعلومات، وعدم دقة البعض الآخر. وقد فندنا الكثير منها في دراستنا عن حرب يونية.

مذكرات سيد مرعي:

تستمد مذكرات سيد مرعي أهميتها من مصدرين: الأول، أنه أحد القلائل الذين مارسوا العمل السياسي في مصر في فترة الحكم الملكي والأحزاب السياسية والاحتلال البريطاني قبل ثورة يوليو، ثم في فترة ثورة يوليو، ثم في مرحلة مايو ١٩٧١!. ثانيا، أنه كان أحد القلائل الذين لعبوا أطول الأدوار في الاصلاح الزراعي بعد الثورة، وأشرفوا على تطبيقه منذ أول قانون للاصلاح الزراعي، وتولى بعد ذلك منصب وزير الدولة للاصلاح الزراعي، كما تولى وزارة الزراعة، كما كتب كتابا هاما عن الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان.

وهو في هذه المذكرات يقدم معلومات ثمينة من الداخل عن مشاكل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في مصر.

وقد صدرت هذه المذكرات عن «المكتب المصري الحديث» في عام ١٩٧٨ تحت عنوان: «أوراق سياسية»، في ثلاثة أجزاء من ٧٥٦ صفحة، وذيلت ببعض الصور التي تصور سيد مرعي في حياته العملية والعائلية. ويتناول الجزء الاول حياة سيد مرعي من «القرية الى الاصلاح». أما الجزء الثاني فيتناول الوقائع من أزمة مارس ١٩٥٤ الى نكسة يونية ١٩٦٧. ويتناول الجزء الثالث الأحداث التالية للنكسة حتى قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣. والمذكرات على هذا النحو تمتد على مساحة هامة من تاريخ مصر، وتقدم شهادة معاصر شارك في الأحداث على أعلى مستوى، واحتل في كثير من الفترات التاريخية مكان الصدارة على صفحات الصحف.

والجزء الاول يتكون من ٢٦٠ صفحة، ومقسم الى اثني عشر فصلا، وقد تناول فيه ميلاده في قرية العزيزية التابعة لمديرية الشرقية في ٢٦ أغسطس ١٩١٣ لأسرة ذات أصل عربي.، وتلقيه تعليمه الأولي في الكتاب، ثم انتقاله الى القاهرة في عام ١٩٢٠ وعمره سبع سنوات ليلتحق بمدرسة السيدة نفيسة الابتدائية، ثم استكماله المرحلة الثانوية في مدرسة فؤاد الأول الثانوية بالعباسية، ومشاهداته لمظاهر الاحتلال البريطاني في المدرسة وفي الشوارع وفي البضائع الأجنبية. وقيام ثورة ١٩١٩ وقيادة الوفد للحركة الوطنية، وشعبية سعد زغلول الجارفة، التي حولته الى أسطورة بين الجماهير: «كنا نسمع من الفلاحين في قريتنا مثلا أن محصول الفول في قرية مجاورة قد نما وكل ورقة مكتوب عليها «يحيا سعد»! وتحدث عن والده فذكر أنه «كان وفديا متحمسا»، وأنه دخل أول انتخابات برلمانية أجريت في عهد دستور ١٩٢٣ في يناير ١٩٢٤، وكان منافسه في دائرة الصنافين يحيى

ابراهيم، رئيس مجلس الوزراء الذي كان يجري الانتخابات، وقد سقط رئيس الوزراء ونجح والد سيد مرعى!.

وتعرض سيد مرعي لبداية اشتراكه في العمل السياسي، فذكر أنه اشترك أثناء المرحلة الثانوية في بعض المظاهرات، «ولكني لم أكن زعيما من زعماء الطلبة». وأنه في تلك الفترة– فترة الثلاثينيات– أحدثت انجازات الفاشية في ألمانيا وايطاليا تأثيراتها في مصر، فظهرت فكرة «المستبد العادل»، الذي يستطيع توحيد الأمة والأحزاب ويقضي على التخلف والفساد والفقر والمرض. وعندما أخذ العداء يدب بين كل من موسوليني وهتلر من جهة وانجلترا من جهة أخرى ظهر تيار كبير بين الطلبة يؤمن بأن «عدو عدوي هو صديقي».

وتحدث سيد مرعي عن ظروف دخوله حزب السعديين، رغم أن والده كان وفديا كبيرا، ونسب ذلك الى انتقال والده من صفوف الوفد الى صفوف الهيئة السعدية في حركة انشقاق النقراشي وأحمد ماهر عن الوفد. وتعرض لتأليف وزارة احمد ماهر باشا على أنقاض حكومة الوفد في أواخر عام ١٩٤٤، ودعوة النقراشي له لترشيح نفسه عن دائرة العزيزية كنائب سعدي، ونجاحه في الانتخابات، وحضوره حادث مصرع الدكتور أحمد ماهر في مجلس النواب يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بسبب انتهاكه-مبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب واعلانه الحرب على المحور. كما تتبع الأحداث السياسية التي تلت ذلك، وتأليف وزارة النقراشي باشا، ثم وزارة اسماعيل صدقي باشا، والغليان الشعبي ضد الاحتلال البريطاني، ومظاهرات يوم الجلاء. ومفاوضات صدقي– ستانسجيت.

وقد تعرض سيد مرعي للمشكلة الزراعية في مصر في ذلك الحين، وذكر أنها كانت تشده لأن أفكاره كانت تتجه نحو الظلم الاجتماعي في الريف «وكنت أفتش عن الطريق الذي يمكنني العمل من خلاله، ووضعت أمامي كتاب

« رأس المال » لكال ماركس، وكتاب « الأرض والفقر في الشرق الاوسط » لدورين وارينر »، وكانت تلك أول مرة اعرف فيها التعبير الانجليزي عن « الاصلاح الزراعي ». وذكر انه قابل دورين وارينر حين حضرت الى مصر بدعوة من علي الشمسي باشا، رئيس البنك الأهلي المصري، لالقاء محاضرات في القاهرة، ودخل معها في مناقشات مستفيضة حول كتابها. وقال انه صحب محمد خطاب، عضو مجلس الشيوخ السعدي، الذي كان ينادي بتحديد الملكية الزراعية في بعض جولاته ورحلاته. ثم قدم مع زميل له (لم يذكر اسمه) مشروعا بقانون لتحديد القيمة الايجارية للأراضي الزراعية على أساس الربط بضريبة الأطيان، وهو مشروع يفيد منه نحو ٨٠٪ من المزارعين، ولكنه حين أخذ يدافع عنه أمام المجلس فاجأه أحد الأعضاء من كبار الملاك بقوله: « انت شيوعي »!.

ثم تحدث سيد مرعي عن فلسطين، فذكر أن النقراشي باشا كلفه بمهمة في فلسطين في عام ١٩٤٦، لتقصي الحقائق حول التوسع اليهودي ودور الانجليز، ولدراسة نشاط الوكالة اليهودية، وكيف يديرون المستعمرات، وحالة العرب في فلسطين، وموقفهم من الغزو الصامت لأراضيهم. وقال ان هذه الجولة جعلته يدرك أن المسألة كانت أخطر بكثير من التقارير التي وردت الى النقراشي، حيث تبين أن الهدف كان وضع الأساس للدولة اليهودية، والإستعداد للحرب ضد العرب. وقد عاد الى مصر ليضع امام النقراشي الصورة بأكملها قائلا: « ان كارثة محققة على وشك الوقوع ».

وقد تناول سيد مرعي الحياة الحزبية في الفترة من ١٨ يناير ١٩٤٥ الى ٨ أغسطس ١٩٤٩، وهي الفترة التي كان فيها عضوا بمجلس النواب، وكشف أنه وان كان منتميا لحزب السعديين، الا أنه لم يكن متحمسا للانضباط الحزبي، ولم يكن راضيا عن موقف حزبه من مشروع كهربة خزان اسوان ومن آراء عثمان محرم باشا، وزير الاشغال الوفدي، التي ثبت أنها كانت صائبة.

وتناول سيد مرعي الهزيمة في فلسطين، فعرض للمستوطنات في فلسطين، ودور الوكالة اليهودية، واعلان النقراشي باشا الحرب يوم ١٢ مايو ١٩٤٨ - رغم عدم اقتناعه بدخول مصر الحرب! - تحت ضغط الملك فاروق عليه، الذي كان يصبو لزعامة الدول العربية، وأوضح خطأ العرب في قبول الهدنة الأولى.

كذلك تحدث سيد مرعي عن اغتيال النقراشي باشا، واتجاه الأوضاع السياسية الى عودة الوفد. وتعرض لانتخابات عام ١٩٤٩، وذكر أن الوفد عرض عليه الخروج من الحزب السعدي والانضمام اليه، فرفض ذلك على أساس اخلاقي، ثم سقوطه في الانتخابات، وقراره اعتزال السياسة، وانصرافه الى النشاط الاقتصادي. وتحدث عن قضية الأسلحة الفاسدة، وفساد الملك فاروق وبطانته، ثم عريضة المعارضة المشهورة الى الملك فاروق في ١٨ اكتوبر ١٩٥٠. واغتصاب فاروق لأراضي الأوقاف.

وقد تناول سيد مرعي الغاء معاهدة ١٩٣٦ من نظرة حزبية ضيقة، فاعتبر الالغاء «مناورة سياسية ذكية من الوفد لتغطية فساد الحكم وامتصاص غضب الشعب»!، وقال ان النحاس اعتمد على تأييد أمريكا في هذه الخطوة!، وأن الوفد لم يكن يتوقع المضاعفات الخطيرة التي حدثت في اعقاب الالغاء!. وتحدث عن حريق القاهرة، الذي لم يستطع تحديد رأي بشأنه قائلا: «لا أقول ان حريق ٢٦ يناير كان مدبرا مائة في المائة، ولا أقول انه كان قضاء وقدرا مائة في المائة، ولكن اختلطت العوامل ببعضها»!. ثم تحدث عن اقالة مصطفى النحاس، وتعاقب الوزارات حتى قيام ثورة ٢٣ يولية وطرد فاروق من البلاد.

وتناول سيد مرعي بعد ذلك موقف ثورة ٢٣ يوليو من الأحزاب، ودعوة التطهير التي أطلقتها، وتأثيرها في حزب السعديين الذي ينتمي اليه: «عشت

هذه الفترة القلقة والحاسمة داخل حزب السعديين، ورأيت كيف اهتزت قياداته، وتآكلت قواعده بفعل الصراع والتحلل ». وتحدث عن انقسام الحزب بين ابراهيم عبدالهادي رئيس الحزب، وحامد جودة نائب الرئيس، كما روى أول لقاء له بمحمد نجيب وعبدالناصر، وكيف فهم ان الثورة تريد القضاء على الأحزاب جميعها، وهو ما حدث في ١٧ يناير ١٩٥٣، بينما كان عبدالناصر ينشىء هيئة التحرير لكي تأخذ مكان الأحزاب.

وانتقل سيد مرعي بعد ذلك الى قانون الاصلاح الزراعي، الذي كان مدخلا لانتقاله الى صف الثورة، فذكر ان عبدالعزيز عبدالله سالم، وزير الزراعة في حكومة محمد نجيب، رشحه لعضوية اللجنة العليا للاصلاح الزراعي، حيث التقى بجمال سالم، وتكونت علاقة صاخبة بينهما. وتتبع عملية تنفيذ القانون الذي غير وجه الحياة الاجتماعية في مصر. ومصاعب هذا التنفيذ، وذلك بتفصيلات هامة للغاية.

ويقع الجزء الثاني من مذكرات سيد مرعي في ثلثمائة صفحة تقريبا، وينقسم إلى اثنى عشر فصلا أيضا. وقد تناول فيه سيد مرعي أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤، والخطر الذي تعرض له الاصلاح الزراعي من عودة الأحزاب، واعلان مصطفى النحاس أثناء الأزمة تمسكه بالمكاسب التي حققتها الثورة للشعب، «ومن هذه المكاسب قانون الاصلاح الزراعي». ثم انتهاء أزمة مارس بانتصار عبدالناصر، وانفراده بالسلطة، وانحسار دور جمال سالم في الاصلاح الزراعي، وخروجه من دائرة الضوء. كما تحدث سيد مرعي عن توليه منصب وزير الدولة للاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٦، ثم تعيينه وزيرا للزراعة بالاضافة الى الاصلاح الزراعي، بعد انفصال مديرية التحرير عن وزارة الزراعة حسب رغبته!، ثم عودة مديرية التحرير الى وزارة الزراعة بعد اخراج مجدي حسنين منها!.

ثم تعرض سيد مرعي لأزمة قناة السويس، والإنذار البريطاني الفرنسي، وقال ان عبدالناصر لم يأخذه مأخذ الجد: «لم يتوقع أبداً أن يكون هذا الإنذار جاداً»!، وتحدث عن إنتهاء الحرب، وجلاء القوات الغازية من البلاد، وتعلق آمال العالم العربي بمصر.

وانتقل سيد مرعي إلى الحديث عن بعض المسائل التي عرضت له، مثل مشكلة أرض المعمورة التي استولى عليها الإصلاح الزراعي، وزيارته لسوريا كخبير زراعي، والتقارب السوري المصري، وزيارته للاتحاد السوفيتي، ومقابلته لنهرو في بيت عبدالناصر بمنشية البكري.

كما تحدث عن الوحدة مع سوريا، ومناقشات مجلس الوزراء المركزي، وطلب الوزراء السوريين تطبيق الإصلاح الزراعي في سوريا، واعتراض سيد مرعي على ذلك لإختلاف الظروف، وإصرار الوزراء السوريين على ذلك، ومشاكل تطبيق الإصلاح الزراعي في سوريا.

ثم تناول سيد مرعي كارثة محصول القطن في سنة ١٩٦١، واعفاءه من الوزارة، وتعيين عبدالمحسن أبو النور مكانه، ثم حملة التشنيع ضده، واستغلال ما عرف باسم قضية الدكتور أحمد السمنى ضده، ثم براءة السمنى، واستغلال خصومه قضية أخرى اشتهرت باسم «قضية عزيز وفائي»، وكتابة سيد مرعي خطاباً إلى عبد الناصر يطلب منه حمايته. وأخيراً انتهاء الأزمة، أو ما أسماه سيد مرعي «بفترة المنفى»، بتعيينه عضواً منتدباً لبنك مصر في عام ١٩٦٣.

وقد انتقل سيد مرعي بعد ذلك للتحدث عن دخوله مجلس الأمة عن دائرة منيا القمح، وفوزه بوكالة المجلس بينما كان السادات رئيساً للمجلس، «وكانت تلك أول مرة أعمل فيها مع السادات عن قرب». وتحدث عن تكوين حكومة علي صبري تنظيماً سرياً في مجلس الأمة يعمل لحسابها تحت قبة البرلمان!: «طلبني علي صبري تليفونياً، وعندما ذهبت، بادرني بالحديث: لقد طلبناك لأننا

نشكل تنظيماً في مجلس الأمة ». قلت: لماذا، ما هو السبب؟. قال: السبب هو أن التنظيم سوف يكون حزب النظام، حزب جمال عبدالناصر. قلت لرئيس الوزراء: « إننا جميعاً حزب جمال عبدالناصر »!. تجاهل هذا الإعتراض وقال: «لقد قررنا اليوم أن نضمك إلى هذا التنظيم »!. تساءلت في دهشة: «كيف ستضمني؟ ». رد في برود: « ستتعرف الليلة على المجموعة »!.

وتناول سيد مرعي بعد ذلك زيارتين له، إحداهما إلى الولايات المتحدة في شأن إقامة محطة نووية بمصر، والثانية إلى انجلترا لتحسين العلاقات مع حكومتها، ولم تسفرا عن نتائج.

ثم تعرض سيد مرعي لحادث كمشيش، وما أسماه جرائم تصفية الإقطاع، وسعي اللجنة العليا لتصفية الإقطاع لإدانته!، والتجائه إلى السادات الذي تدخل لدى علي صبري، ثم وقوع نكسة حرب يونية ١٩٦٧ التي وضعت النهاية الأخيرة لأعمال لجان تصفية الإقطاع. وروى سيد مرعي كيف أتيحت له بعد ذلك فرصة الإطلاع على المحاضر السرية لإجتماعات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، والمفاجآت التي اكتشفها.

وتعرض سيد مرعي لأيام النكسة، ثم تعيينه وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي يوم ١٩ يونيو ١٩٦٧، وتناول مهزلة صدور القرار الجمهوري في ٢٦ يوليو ١٩٦٧ برفع الحراسة عن ٨٨ شخصاً، وإيقافه والغائه بعد أيام!، تحت تأثير سامي شرف وشعراوي جمعة. وعرض لبعض مناقشات مجلس الوزراء حول انتحار المشير عامر، والموقف الإقتصادي والصدام الذي دار بين عزيز صدقي وبين القيسوني وزكريا محيي‌الدين حوله، ثم الصدام الذي دار بين عبدالناصر وحسين الشافعي حول قضايا الديموقراطية، والمناقشات التي دارت في المجلس حول الاتحاد الإشتراكي وتحوله إلى أحزاب، وصدام عبدالناصر مع عبدالعزيز كامل حول هذا الموضوع.

ويقع الجزء الثالث من مذكرات سيد مرعي في نحو المائتي صفحة، وهو مقسم إلى ثمانية فصول (عدد فصول الكتاب ٣٢ فصلاً)، وهو بعنوان «مع الرئيس. أنور السادات»، وقد تحدث فيه عن مظاهرات فبراير ١٩٦٨، وصدور بيان ٣٠ مارس، وإجراء الإنتخابات في جميع وحدات الإتحاد الإشتراكي، وترشيح سيد مرعي نفسه لعضوية اللجنة التنفيذية العليا مع عزيز صدقي وحسن عباس زكي، وسقوط الثلاثة بسبب تزوير الإنتخابات من جانب علي صبري وعبدالمحسن أبو النور!. وظهور بوادر الصدام بين مجموعة علي صبري وبين أنور السادات ومحمد حسنين هيكل.

كذلك تناول سيد مرعي المناقشات التي دارت في اللجنة المركزية حول الحراسات وقرارات لجنة تصفية الإقطاع، والخلافات بين التيارات المتشددة والمعتدلة حولها. وتعرض للصدام الذي حدث بين عبدالناصر والدكتور محمد حلمي مراد في مجلس الوزراء حول نتائج متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس بخصوص الحريات وضرورة احترامها ومبدأ سيادة القانون، ثم إقالة الدكتور مراد من منصبه كوزير للتربية والتعليم. كذلك تحدث سيد مرعي عما أسماه «مذبحة القضاء»، بعد ورود تقارير بأن بعض القضاة يوجهون انتقادات أساسية لقطاع الحكم ولجمال عبدالناصر شخصياً داخل «نادي القضاة». ودور محمد أبو نصير وزير العدل وشعراوي جمعة في هذه المذبحة!.

ثم انتقل سيد مرعي بسرعة إلى مبادرة روجرز، ومذبحة الفلسطينيين فى الأردن، وقد مر على هذه الأحداث مروراً خاطفاً لم يستغرق أكثر من صفحتين.

وتعرض سيد مرعي لوفاة عبدالناصر، وما دار من مناقشات في الإجتماع المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء حول اعلانها للناس. ثم تناول ظروف تولى السادات رئاسة الجمهورية. ومواجهة المشاكل السياسية المترتبة على الوضع الجديد. كما تحدث عن وزارة الدكتور محمود فوزي، واختيار سيد مرعي في الوزارة الجديدة. وتناول شخصية السادات، والسياسة

التي اتبعها بعد توليه على المستوى الداخلي والخارجي، كما تحدث عن المتاعب داخل وزارة الدكتور محمود فوزي، وتقديم سيد مرعي استقالته بسبب تعيين عزيز صدقي نائباً أول لرئيس الوزراء.

وانتقل سيد مرعي بعد ذلك إلى حركة مايو ١٩٧١، فتحدث عن الخلاف حول الوحدة مع ليبيا، التي تبلورت في ميثاق طرابلس، وما جرى في اجتماع اللجنة المركزية في ذلك اليوم من صدام بين علي صبري والسادات، ثم المناورات التي جرت في بمجلس الأمة، ثم استقالات الوزراء الذين يمثلون مجموعة مراكز القوى داخل مجلس الوزراء، وتطور أحداث مايو على النحو المعروف، وتشكيل وزارة جديدة برياسة محمود فوزي، ثم اسناد رئاسة الوزارة إلى الدكتور عزيز صدقي، وإختيار سيد مرعي ليكون أميناً عاماً للإتحاد الإشتراكي. والتطورات الداخلية في هذا التنظيم. ثم المواجهة بين حكومة عزيز صدقي والإتحاد الإشتراكي برياسة سيد مرعي!.

كذلك تحدث سيد مرعي عن إنهاء مهمة الخبراء السوفييت، وسفره إلى دول الكتلة الشرقية لشرح الموقف، ثم اعفاء السادات له من أمانة الإتحاد الإشتراكي وتعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية. كما تحدث عن زيارته للسودان لإيقاف الحملات الإعلامية بين البلدين.

ثم تحدث سيد مرعي عن مقدمات حرب أكتوبر ١٩٧٣، فعرض لإجتماع مجلس الأمن القومي في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣، والمناقشات التي دارت فيه. وتتبع تطورات الحرب، وأحاديثه مع السادات في خلالها، ثم زياراته أثناء الحرب للسعودية ولقائه بالملك فيصل، ثم للكويت وقطر والبحرين وأبو ظبي، للحصول على مساعدات وتقديم البيانات عن سير الحرب، والإتفاق على نزول البترول العربي المعركة. وقد نجحت هذه المهمة التي اشترك فيها الدكتور مصطفى خليل واللواء سعد القاضي والدكتور علي عيسى.

وبذلك انتهت هذه المذكرات الهامة التي تغطي مساحة شاسعة.

ذكريات كمال الدين حسين

تعتبر ذكريات كمال الدين حسين، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو السابق، والتي نشرت في مجلة المصور في ديسمبر ١٩٧٥ - يناير ١٩٧٦، من أهم ما صدر عن ضباط ثورة ٢٣ يوليو. ليس فقط لأن كمال الدين حسين كان أحد قادة هذه الثورة الذين لعبوا دوراً مهماً في التخطيط لها وتنفيذها، وتولى بعد ذلك أكبر عدد من المناصب الوزارية والسياسية في الدولة- وإنما لأنه أيضاً أحد الذين اختلفوا مع عبدالناصر في أثناء حياته، لأسباب سياسية وفكرية، وانسلخ من الثورة منذ عام ١٩٦٣، ضارباً عرض الحائط بموقعه الذي كان يشغله من السلطة.

على ذلك فنحن في هذه الذكريات نجد أنفسنا أمام جانبين:

الجانب الأول: وهو الخاص بالفترة التي شغل فيها الكاتب موقعه من السلطة، وهو قسم تسجيلي يقدم رؤية الكاتب للأحداث. وهي رؤية مهمة للمؤرخ الذي يريد أن يجمع أطراف الحدث التاريخي.

والجانب الثاني: ويرويه الكاتب من موقعه خارج السلطة، وتختفي منه الصفة التسجيلية، وتبرز وجهة النظر النقدية. وكلا الجانبين شديد الأهمية في رسم الصورة التاريخية لعهد عبدالناصر.

وقد نشرت ذكريات كمال الدين حسين في شكل إجابات على أسئلة طرحها عليه الصحفي حمدي لطفي، ونشرت بمجلة المصور في الفترة من ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ إلى ٢٣ يناير ١٩٧٦ تحت عنوان «قصة ثوار يوليو» وبالتالي، فهي لا

تغطي تماماً الفترة الزمنية التي تناولها، والتي تمتد على طول حياة كمال الدين حسين السياسية منذ بداية نشاطه السياسي، وإنما تتناول أحداثاً معينة هي موضع الأسئلة المطروحة، كما تتناول حياته العملية وليست حياته الخاصة.

وقد أملى كمال الدين حسين هذه الذكريات من الذاكرة، وليس من يوميات كتبها وقت وقوع الأحداث، كما فعل عبداللطيف البغدادي. وهذا النوع من الذكريات يخضع، من ناحية دقته وصحة المعلومات الواردة فيه، لحالة ذاكرة الراوي من ناحية الضعف والقوة. وقد اعتذر كمال الدين حسين صراحة عن ذلك مقدماً فقال: «قد تسقط من الذاكرة بعض التفاصيل، وعذري أني أروي بعد ٢٣ عاماً من تلك الأحداث التاريخية، وعلى رفاق الثورة أن يستكملوا ما غاب عني».

وكمال الدين حسين ينتمي إلى الجناح اليميني لفريق الضباط الأحرار، المتأثر بفكر الإخوان المسلمين، دون أن يبلغ به هذا التأثر حد الإنتماء العضوي والولاء للجماعة، كما كان الحال بالنسبة لضابط مثل عبدالمنعم عبدالرؤوف. ولذلك فقد احتفظ بولائه لتنظيم الضباط الأحرار، في حين احتفظ الأخير بولائه لجماعة الإخوان المسلمين، عندما خير الإثنان بين الإحتفاظ بأحد الولاءين.

ولكن ضمير كمال الدين حسين الإسلامي تغاضى عما تعرض له الإخوان المسلمون من تعذيب وتنكيل في السجون والمعتقلات على يد زبانية التعذيب في أعقاب حادث الاعتداء على حياة عبد الناصر في ميدان المنشية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، وذلك حين كان في السلطة يشغل أرفع المناصب. ولكنه بعد أن فقد هذه السلطة لم يستطع تحمل الدورة الثانية من التعذيب والعذاب بعد كشف المؤامرة الثانية في عام ١٩٦٥، والتي فقد بسببها سيد قطب، مفكر الاخوان المسلمين الكبير، حياته بحبل المشنقة أيضا، فأعلن احتجاجه!.

كذلك فان كمال الدين حسين، مثله في ذلك مثل غيره من الضباط الأحرار الذين خرجوا من السلطة، نسي مشاركته النشطة في صنع دكتاتورية النظام الناصري حين كان في السلطة على مدى عشر سنوات، وانقلب ديمقراطيا من غلاة الديمقراطيين، وخطيبا بليغا من خطباء الحرية، بعد خروجه من السلطة. وتلك هي مأساة الديمقراطية في البلاد النامية، أداة من أدوات اللعبة السياسية، وليست مبدأ من المبادىء التي يحيا الانسان ويموت في سبيلها!.

ووفقا لما ذكره كمال الدين حسين، فقد التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٨، وذلك بعد محاولتين فاشلتين، اضطر على أثرهما إلى دخول كلية الحقوق. ثم سنحت له الفرصة لتحقيق أمنيته في منتصف عام ١٩٣٨، فالتحق بالكلية الحربية، وجاءت مرحلة المتوسط بالكلية وهو يدرس بمدرسة المدفعية. وقد تخرجت دفعته في نهاية عام ١٩٣٩، واستمر بعد ذلك في مدرسة المدفعية. وكانت دفعته - كما يقول - كبيرة العدد، حتى عرفت في القوات المسلحة بدفعة ٣٩. وقد ضمت إلى جانب كمال الدين حسين كلا من صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد، وصلاح نصر، الذي أصبح مديرا للمخابرات العامة واقترن اسمه بقضايا التعذيب، وسعد زايد، الذي أصبح محافظا للقاهرة واقترن اسمه بمحاربة ظاهرة خلو الرجل في المساكن. ثم علي صبري، الذي أصبح رئيسا للوزراء في عهد عبد الناصر ثم خرج في ١٤ مايو ١٩٧١ في الحركة التي عرفت باسم «ثورة التصحيح». كما ضمت هذه الدفعة الفريق أول محمد الجمسي وزير الحربية الأسبق، والفريق علي فهمي رئيس الأركان. وفي هذه الفترة التقى كمال الدين حسين برشاد مهنا، الذي أصبح وصيا على العرش عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو، وكان وقتذاك مدرس المدفعية المضادة للطائرات بمدرسة المدفعية.

وقد روى كمال الدين حسين بعض وقائع الحرب العالمية الثانية، التي أثبتت الوثائق البريطانية صحتها فيما يختص بالجيش المصري. فقد ذكر أنه

التحق بعد تخرجه بوحدة مدفعية ميدان، وظل شهورا بالقاهرة، ثم تحرك بعدها مع مجموعة أطلق عليها اسم «القوة خفيفة الحركة» إلى الصحراء الغربية للاشتراك في العمليات المتوقعة ضد القوات الايطالية في ليبيا. وكانت منطقة عمل هذه القوة ما بين مرسي مطروح وواحة سيوة. وعندما تقرر في ذلك الحين عدم دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء، عادت هذه الوحدة خفيفة الحركة إلى القاهرة. ولكن تردد وقتذاك أن الانجليز ينوون نزع سلاح الجيش المصري، مما أثار الضباط الصغار المتحمسين، «وتجمعنا والتقينا بالقادة القدامى والضباط الجدد، وعملنا على ترتيب توجيه مدفعيتنا إلى مطار الماظة، وكان مطارا حربيا انجليزيا، لفتح النيران عليه اذا أقدم الانجليز على نزع سلاحنا».

وقد تعرض كمال الدين حسين في ذكرياته لعلاقته واتصالاته بجماعة الاخوان المسلمين في تلك الفترة المبكرة من حياته. فذكر أنه بدأ اتصالاته بهذه الجماعة في أواخر الثلاثينيات، «ذهبت اليهم مع أحد الأصدقاء، وكانت قيادتها تعمل في مسكن أعلى فندق البرلمان بالعتبة الخضراء. ذهبت اليهم لايماني بأن الدعوة الاسلامية دعوة حقة، ومبادىء الإسلام في العقيدة والشريعة لو طبقت لحققت العزة والسعادة».

وفي بداية الأربعينيات عاود اتصالاته بالاخوان المسلمين، ولكن في هذه المرة، عن طريق الصاغ المتقاعد محمود لبيب، الذي روى أنه «ظهر بيننا، وعرفنا أنه أحد المرتبطين بالاخوان المسلمين». وذكر أن لقاءه به كان عن طريق كل من الضابطين عبد المنعم عبدالرؤوف وجمال عبد الناصر!. وكان كمال الدين حسين في ذلك الحين يقطن في حي السيدة زينب حيث كان يقطن عبد المنعم عبدالرؤوف، وكانا يذهبان إلى العمل ويعودان سويا. وفي احدى المرات «ذهبنا معا إلى جمال عبد الناصر بمنزله في تقاطع شارع أحمد سعيد مع

شارع الملكة نازلي، والتقيت هناك بالصاغ محمود لبيب لأول مرة، ثم ذهبنا إلى اجتماعات الاخوان المسلمين بتشجيع من المرحوم محمود لبيب، وكانت بداية الاتصال بعبد الناصر. وبقيت زياراتي للاخوان المسلمين مع بعض الزملاء تتم كأصدقاء، وليس كأعضاء مدونين في سجلاتهم. كما بقي محمود لبيب أشبه بحلقة اتصال بين الضباط الوطنيين، ليس في الجيش فقط، بل وفي الطيران أيضا».

وقد أضاف كمال الدين حسين ما يفيد مدى تغلغل الاخوان المسلمين في القوات المسلحة في ذلك الحين. فروى أن محمود لبيب كان يعمل بين مجموعات شباب الضباط بكل نشاط، حريصا على عقد لقاءات مستمرة في بيوت رفاق السلاح. ولقد اجتمعنا عدة مرات في بيت جمال عبد الناصر، كما اجتمعنا معه ومع ضباط كثيرين آخرين في بيوتهم، مثل عثمان نوري، وأبو المكارم عبد الحي، وعبد المنعم عبدالرؤوف، وفي منزلي أيضا».

في تلك الأثناء، كانت توجد حركات أخرى في الجيش لا ترتبط بصلة بجماعة الاخوان، تحدث عنها كمال الدين حسين، ولكنه لا يعتبر مصدرا أساسيا عنها، لأنه لم يشترك فيها. فقد تحدث عن «مجموعة الطيران» التي تكونت أثناء الحرب العالمية الثانية، واشتركت في بعض الأحداث، مثل عملية طيران الفريق عزيز المصري إلى الألمان، وعملية ارسال الخرائط الانجليزية إلى الألمان عن طريق الطيار سعودي، كما تحدث عن «مجموعة ضباط المدفعية» في عام ١٩٤٧ التي أعدت منشورات معادية للواء ابراهيم عطا الله رئيس الأركان، وقد انتهت بالقبض على عدد من أعضائها، ومنهم رشاد مهنا، وأنور الصيحي، وأحمد فؤاد، وممدوح جبة، وغيرهم.

وقد قدم كمال الدين حسين معلومات هامة عن دور الضباط المصريين الذين اشتركوا في حرب فلسطين كفدائيين، بعد أن استقالوا من وظائفهم. وهو ما يصور مدى الشعور القومي العربي والاسلامي في نفوس الضباط الصغار في

ذلك الحين. وهذه المعلومات مستقاة من مذكراته التي نشرها عام ١٩٥٨ تحت عنوان: « مذكرات كمال الدين حسين في حرب فلسطين ». وقد روى أنه عندما ظهرت مقدمات حرب ١٩٤٨، ذهب هو وجمال عبد الناصر ورفاقهما إلى لقاء الشيخ أمين الحسيني بمنزله بمنطقة الزيتون، كما ذهبوا إلى عبد الرحمن عزام باشا للقيام بعمل فدائي موحد. كما توجهوا إلى الشيخ حسن البنا، الذي كان يعد الفدائيين للتطوع بالعمل الفدائي في فلسطين. وقد تخلى كمال الدين حسين عن الالتحاق بكلية أركان الحرب مؤقتاً، وقدم استقالته من القوات المسلحة كما فعل غيره من الضباط، لكي يمتلكوا حرية الحركة، ودخلوا مع أحمد عبد العزيز ورجال الجامعة العربية في مباحثات مع الجيش حول الأسلحة التي يحملونها معهم إلى فلسطين. وقد أسفرت مفاوضاتهم والحاحهم على الجيش في اعطائهم أربع مدافع هاوتزر، وأربع مدافع مضادة للدبابات.

وقد تولى كمال الدين حسين قيادة مدافع الميدان، ومعه الشهيد أنور الصيحي، وخالد فوزي، وتولى حسن فهمي قيادة المدافع المضادة للدبابات. وذهبوا إلى فلسطين ومعهم الشهيد سالم عبد السلام، وعبد المنعم عبدالرؤوف، ومعروف الحضري، ومحمد حسن. وانضم إليهم بعد فترة شريف أباظة، كضابط اشارة، وحمدي واصف من المشاة، ومصطفى كمال صدقي، الذي تولى ضابط مخابرات الفرقة، التي ضمت متطوعين من السودان ومن ليبيا إلى جانب الاخوان المسلمين، وعملوا جميعاً تحت قيادة أحمد عبد العزيز، الذي كان- كما يقول كمال الدين حسين- « من أشجع ضباط السواري ». وقد عهد أحمد عبد العزيز لكمال الدين حسين بتولي أركان حرب الفرقة إلى جانب قيادته للمدفعية.

وقد زحفت هذه الفرقة إلى خان يونس بالسيارات فوق شريط السكك الحديدية، حتى لا تعترضها القوات الانجليزية التي كانت تحتل طريق

الأسفلت!- وخاضت معركة دير البلح، وأصيب معروف الحضري بجراح خطيرة نقل بسببها إلى القاهرة، وجرح كمال الدين حسين، ونقل إلى غزة. ثم تحركت القوة إلى غزة، حتى جاءت طلائع الجيش المصري في تلك الفترة، فتسلمتها. «ثم زحفنا على بير سبع، وضربنا المستعمرات المقامة حولها. وفي احدى المعارك، استشهد أنور الصيحي بجواري. وتحركت القوة شمالا إلى الخليل، حتى وصلنا إلى بيت لحم على مشارف القدس. وكانت قواتنا وقوات الفلسطينيين من جهة، وقوات الجيش الأردني من جهة أخرى. واستولينا على مستعمرة رامات راحيل. وبتجميع قوات المتطوعين الفلسطينيين حولنا، أمكن احتلال سلسلة من المواقع فرضنا بها حصاراً محكماً على القدس. ولكن الهدنة الأولى فرضت في ١١ يونيو ١٩٤٨ ».

على أن اليهود- كما يقول كمال الدين حسين- قاموا بخرق الهدنة في جهات متعددة، وتخلى الجيش الأردني عن اللد والرملة. وكان هذا الموقف حاسماً في فك الحصار نهائياً عن القدس. وكان هناك موقع منعزل في العسلوج بين العوجة وبير سبع احتله اليهود بعد خرق الهدنة، وهددوا طريق بير سبع، وتدارسنا الموقف بعد أن أصبح طريق إمداداتنا مهدداً، وطريق بير سبع غير مطمئن: اما أن تعزز قواتنا بما يكفي لتأمينها، أو تعود قواتنا إلى بير سبع لاتخاذها قاعدة لعملياتنا، ونترك بيت لحم والخليل للجيش الأردني وقوات المتطوعين الفلسطينيين، التي كان على رأسها المجاهد عبد الحليم الجولاني الشهير بأبي زيدان. وصمم المرحوم أحمد عبد العزيز على السفر إلى غزة لمقابلة اللواء المواوي ومناقشته في خطتنا، وقاد سيارته وإلى جواره صلاح سالم في طريقهما إلى المجدل، فأصيب بطلقة طائشة في بداية الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٤٨ ».

وقد عاد كمال الدين حسين إلى القاهرة ليعود مرة ثانية إلى فلسطين كضابط نظامي، وانضم إلى أركان حرب مدفعية الفرقة المصرية مشاة في

رفح، وتولى اللواء فؤاد صادق قيادة الجيش، وبرز في المعارك الكثيرة- التي دارت- كثيرون من ضباط المدفعية من أمثال محسن عبدالخالق، وأبو الفضل الجيزاوي، وفتح الله رفعت، وجمال نظيم، ومحمد غانم. وقد أصبح هؤلاء من أوائل خلايا الضباط الأحرار.

وقد انتقل كمال الدين حسين بعد ذلك للكلام عن تنظيم الضباط الأحرار. فاعتبر قيام هذا التنظيم استمراراً للنشاط السابق الذي تبلور حول الأخوان المسلمين، واعتبر عبد الناصر خلفا لمحمود لبيب قائلا: «جاء عام ١٩٤٩، والكفاح السياسي في القاهرة أشبه ببركان لم ينفجر بعد، واستطعنا أن نعيد النشاط إلى تنظيمنا السري، وبرزت قيادات الضباط الأحرار على مستوى مختلف أسلحة الجيش، وتكونت المجموعات على أساس الخلايا الصغيرة، وأصبح جمال عبد الناصر محوراً لنشاط الضباط الأحرار بعد وفاة المرحوم محمود لبيب».

وفي نهاية عام ١٩٥٠- كما يقول- «تبلور نشاطنا إلى خطوط واضحة، وأصبح لكل منا مهام وواجبات محددة، كما أصبح لجمال عبد الناصر ولكل ضابط من مجموعتنا، التي أطلقنا عليها اسم «لجنة القيادة»، مسئوليات والتزامات في قيادة خلايا التنظيم داخل كل سلاح. وقد حرصنا في نهاية عام ١٩٥٠ أن يبقى لكل سلاح ممثلون في الهيئة التأسيسية، ما عدا البحرية، التي كان التنظيم يضم عدداً ليس بالقليل من ضباطها بين مجموعة الاسكندرية.

وعلى هذا الأساس، كانت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار، أو لجنة القيادة، (مجلس قيادة الثورة فيما بعد)، مشكلة كالآتي: جمال عبد الناصر، وعبد المنعم عبدالرؤوف يمثلان سلاح المشاة، وكمال الدين حسين عن المدفعية، وخالد محيي الدين عن الفرسان، وحسن ابراهيم عن الطيران. ثم انفصل عبد المنعم عبدالرؤوف، وانضم عبد الحكيم عامر عن المشاة، وصلاح سالم عن

المدفعية أيضاً، وعبد اللطيف البغدادي عن الطيران. وبعد فترة انضم جمال سالم عن الطيران، وأنور السادات عن الاشارة بترشيح من جمال عبد الناصر.

وفي الوقت نفسه كانت اللقاءات والمناقشات مستمرة مع كل من زكريا محيي الدين عن المشاة، وحسين الشافعي عن الفرسان. وقد قاما بواجبهما ليلة الثورة، واشترك زكريا في وضع خطة التحرك ليلة ٢٣ يوليو، واشترك الشافعي في قيادة سلاح الفرسان. وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٢، بعد قيام الثورة بثلاثة أسابيع، انضم كل من زكريا محيى الدين، وحسين الشافعي، وعبد المنعم أمين، ويوسف صديق، إلى مجلس قيادة الثورة، ووافقنا على أن تكون أقدمية الرتبة هي أقدمية التسلسل داخل المجلس».

هذه رواية كمال الدين حسين عن تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة. وقد يكون من المناسب لاكتمال الصورة في هذا الصدد، وهو صدد تكوين الضباط الأحرار، أن نقدم للقارىء رواية جمال عبد الناصر عنه، كما وردت في مقال له في مجلة التحرير في أول أكتوبر ١٩٥٢، بعنوان «كيف دبرنا هذا الانقلاب». فقد ذكر أن تنظيم الضباط الأحرار قد نشأ في بداية عام ١٩٥٠ من نواة تتكون من ستة من الضباط: واحد من الفرسان، وهو خالد محيي الدين، وواحد من الطيران، وهو حسن إبراهيم، وواحد من المدفعية، هو كمال الدين حسين، وثلاثة من المشاة هم: عبد الناصر، وعبد المنعم عبدالرؤوف، وعبد الحكيم عامر.

وقد انضم بعد ذلك- وفقاً لمصادر الثورة الأخرى، مثل خالد محيى الدين ولطفي واكد وأنور السادات، كل من صلاح سالم (مدفعية) وجمال سالم (طيران) وعبد اللطيف البغدادي (طيران) وأنور السادات (اشارة)- وذلك بالترتيب- فأصبح عدد الجميع عشرة، ثم أخرج عبد المنعم عبدالرؤوف لاصراره على التمسك بانتمائه العضوي في جماعة الأخوان، فأصبح العدد تسعة. ثم أضيف

إليهم بعد نجاح الثورة خمسة هم: اللواء محمد نجيب، ويوسف صديق، وحسين الشافعي، وعبد المنعم أمين. وزكريا محيي الدين، فأصبح عددهم أربعة عشر.

على كل حال، فان خروج عبد المنعم عبدالرؤوف من تنظيم الضباط الأحرار، كان اشارة إلى استقلال هذا التنظيم عن الأخوان. وقد فرضت هذا الاستقلال أسباب عدة ساقها كمال الدين حسين، وهي «انضمام ضباط جدد ينتمون إلى جهات أخرى كنا نعتقد في وطنيتهم وصدق اخلاصهم لوطنهم، ووجود رأي عام في الجيش لا يريد الانضمام لجماعة أو حزب، كما أنه لم يكن من الطبيعي أن يأتمر كل هؤلاء وهؤلاء بأوامر من خارج الجيش!.

على أن هذا لم يقطع الصلة الخاصة بين الحركة والأخوان المسلمين. فقد كانت جماعة الأخوان هي الجماعة الوحيدة التي عرفت بميعاد الثورة قبل قيامها، واشتركت فصائلها مع الضباط الأحرار في العمل. فقد ذكر كمال الدين حسين أنه «في صباح ٢٢ يولية، ذهبنا: الرئيس الراحل وأنا، إلى السيد صالح أبو رقيق، وكان من قادة الاخوان المسلمين، وأخطرناه حسب اتفاقنا المسبق بموعد الثورة، بهدف كسب تأييدهم لثورتنا. كما اتفقنا معه على أن تقوم قوات من متطوعي الاخوان بالمعاونة مع وحدات الجيش للسيطرة على طريق السويس، لصد أي هجوم يحتمل أن يتحرك نحو القاهرة صباح يوم الثورة».

وفي الوقت نفسه، وفيما يختص بالضابط عبد المنعم عبدالرؤوف، فانه بعد انسحابه من لجنة القيادة، «فتحنا له الباب لكي ينضم إلينا في أي وقت بعد ذلك. ولقد اشترك في العمل ليلة ٢٦ يوليو بالاسكندرية إلى أن تم طرد الملك، وبقي معنا، حتى صدام ١٩٥٤ مع الأخوان المسلمين، وهرب عبد المنعم عبد الرؤوف خارج البلاد».

وقد روى كمال الدين حسين ما يفسر ظاهرة الشللية في الحكم والادارة في عهد ثورة ٢٣ يوليو، حين انحصر الحكم في يد مجموعة من الشلل التي تلتف كل

منها حول أحد ضباط الثورة، والتي تربط بينها ظاهرة القرابة أو الصداقة، وتأخذ هذه الشلل في الاتساع مع مرور الزمن وغياب الديموقراطية- فروى أنه أثناء تكوين الضباط الأحرار، كانت الغالبية العظمى من ضباط المدفعية الذين اشتركوا في التنظيم «من زملائه وتلاميذه أو معارفهم وأصدقائهم. وهكذا الحال في بقية أسلحة الجيش وقادة التنظيم»!

وبعد أن تعرض كمال الدين حسين لانتخابات نادى الضباط المشهورة، التي خاضها الضباط الأحرار إلى جانب اللواء محمد نجيب في مواجهة حسين سري عامر، مرشح الملك، واستطاعوا فيها السيطرة على الانتخابات وادراك قوتهم على التحرك- تناول خطة تحريك القوات للقيام بالثورة، كما تحدث عن الهاربين من الضباط الأحرار عن أداء واجبهم ليلة الثورة، فقال انه كانت هناك تعليمات، لعدد ليس بقليل من الضباط الأحرار بالبقاء في بيوتهم حتى الساعة السادسة مساء ٢٣ يوليو، إلى أن نمر بهم مرة أخرى. وكما هو الحال في كل الحركات عندما يجد الجد، تخلفت القلة القليلة، وقامت الأغلبية الساحقة بواجباتها. ومن هؤلاء الذين هربوا أو تخلفوا، من تولى بعد فترة من الثورة أكثر المناصب حساسية في ادارة مرافق البلاد».

وكمال الدين حسين في هذه الفقرة يغمز الرئيس محمد أنور السادات بالذات. فالكثيرون من خصوم السادات من الضباط الأحرار يحلو لهم غمزه بهذه المناسبة!. وقد رد السادات على ذلك في حديثه لهمت مصطفى الذي أذيع بالتلفزيون المصري يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٧٦. فقد روى أنه في يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ بينما كان في رفح، تلقى اشارة برقية من حسن ابراهيم عضو الهيئة التأسيسية يطلب إليه التواجد في مطار العريش في اليوم التالي ٢١ لتبليغه بعض التعليمات، وعند حضوره بالطائرة أخبره بأن الثورة قد تحدد لها موعد ابتداء من اليوم التالي ٢٢ إلى ٥ أغسطس، وأنه مطلوب حضوره إلى القاهرة

في اليوم التالي. وقد نفذ السادات التعليمات، فعاد في اليوم التالي في القطار الذي يصل إلى القاهرة الساعة الرابعة بعد الظهر، فلم يجد عبد الناصر في انتظاره، فاعتقد أن قرار الثورة لم يتخذ بعد، وعلى ذلك فانه توجه إلى بيته وغير ملابسه ورافق زوجته إلى سينما الروضة القريبة من بيته، على أساس أن يتوجه في اليوم التالي لمقابلة عبد الناصر. وعندما عاد من السينما وجد بطاقة من عبد الناصر يبلغه بأن «المشروع يتم الليلة»، ويطلب إليه مقابلته في بيت عبد الحكيم عامر في الساعة الحادية عشرة. ولما كانت الساعة وقتذاك اثنى عشر، فقد هرع إلى لقاء عبد الناصر في بيت عبد الحكيم عامر، ولكنه لم يجده، فتوجه فوراً إلى قشلاقات العباسية، حيث التحق بزملائه وتلقى تعلياته.

وهذا الذي ذكره السادات لا ضرورة للتشكيك فيه، لأنه أقنع عبد الناصر وأقنع زملاء السادات من ضباط الثورة. ومن المعروف أن السادات هو الذي ألقى أول بيان للثورة، وهي مهمة لا تسند إلى متهرب!، فضلا عن أنها مهمة مبكرة جداً، ومعنى ذلك أن السادات لم يتأخر كثيراً. يضاف إلى ذلك أن الثورة في ذلك الحين لم تكن قد سيطرت تماما على البلاد، ولم تكن أقدامها قد استتبت، وكان الملك ما يزال في مصر، واحتمالات النكسة قائمة- أي أنه وقت التحاق السادات بالحركة كانت حياة القائمين بها ما تزال في منطقة الخطر، وبالتالي يتساوى اشتراكه في بداية الحركة أو بعدها بساعات، لأن توقيت اشتراكه في الحركة يعرض حياته للخطر بنفس الدرجة مع الآخرين. وعلى كل حال فإن نتيجة التحقيق الذي تم في هذه الواقعة بمعرفة لجنة كونها عبدَ الناصر لهذا الغرض بعد الثورة، قد أثبتت صحة موقف السادات، وفقاً لما أورده سكرتير اللجنة الدكتور محسن عبد الخالق في هذا الشأن في رسالة نشرتها جريدة الأخبار يوم ٤ مايو ١٩٨٣.

وقد روى كمال الدين حسين أن مجموعة الضباط ناقشت قبل قيام الثورة قرار التخلص من الملك وطرده من البلاد، «وإلا كيف تكون ثورة؟».

وهذه الرواية مشكوك فيها، فقد أنكر ذلك انكاراً تاماً ثروت عكاشة في حديث جرى بيني وبينه مؤخراً، وقال ان هدف الثورة كان الدستور، ولم يكن خلع الملك.

وهذا الكلام لثروت عكاشة يؤكد ما أورده اللواء محمد نجيب في مذكراته. فقد ذكر أنه حتى وقت عرض رياسة الوزارة على علي ماهر باشا يوم ٢٣ يوليو «كنا حتى هذه اللحظة لم نحدد موقفنا تحديداً نهائياً من الملك، رغم أننا قدرنا احتمال عزله بالقوة إذا اعترض على مطالبنا الخاصة بتحسين حالة الجيش». ولكن «قررنا في اجتماع طويل ليلة ٢٣ - ٢٤ يوليو أن نعزل الملك». ومعنى هذا الكلام بوضوح أن قرار عزل الملك اتخذ بعد نجاح الثورة وليس قبل قيامها.

وقد زعم كمال الدين حسين أن مجلس القيادة وضع الأهداف الستة المشهورة للثورة قبل قيامها أيضاً، وقام بطبعها في منشورات الضباط الأحرار، وتتمثل في: القضاء على الاقطاع وأعوانه، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، والقضاء على الاستعمار، واقامة جيش وطني سليم، واقامة عدالة اجتماعية، واقامة حياة ديموقراطية سليمة. وكان مما ورد في كلامه: «لم نترك شيئاً للظروف، ولم نعتمد على العفوية والارتجال، حتى أهداف الثورة الستة ناقشناها طويلا، واتفقنا عليها، وسجلناها في أوراقنا، بل وطبعناها في منشورات الضباط الأحرار عام ١٩٥١. وعلى ضوء هذه الأهداف الستة انضم عدد كبير من الضباط إلى التنظيم في مختلف الأسلحة، بل كانت هذه الأهداف مدخلاً لنقاش سياسي يدور بين ضابط التنظيم والضابط المرشح للانضمام إلينا دون أن يدري. وعلى ضوء آرائه ومفاهيمه واستقباله لأهدافنا عبر دردشة بسيطة عادية يتحدد موقفنا منه»!.

وهذا الكلام غير صحيح تاريخياً. فهذه الأهداف الستة كاملة لم توضع قبل الثورة، ولم تطبع في منشورات الضباط الأحرار، ولا أثر لها بعد قيام الثورة

فيما نشر عنها من بيانات وتصريحات أو خطب وشعارات. ومن المعروف أن الثورة لم يكن لديها من الأهداف والشعارات بعد قيامها سوى شعار: «الاتحاد والنظام والعمل». وهو شعار يخلو من أي مضمون اجتماعي أو وطني. ولو كان لديها هذه الأهداف الستة لرفعتها شعاراً لها فور قيامها!.

وفي الحقيقة أن اهتمام الضباط في المنشورات تركز في القضاء على الاستعمار الأجنبي، وعملائه الخونة في الداخل، ورفض الأحلاف، واتباع سياسة الحياد، والغاء معاهدة ١٩٣٦، واقامة جبهة وطنية في الداخل، واقامة جيش وطني يسمح فيه للجنود بالترقي إلى رتبة الضباط، واقامة عدالة اجتماعية. ولم يبدأ صياغة الشعارات الستة بشكلها الذي ظهرت به الا بعد قيام الثورة بنحو ثلاث سنوات، وبعد عودة عبد الناصر من مؤتمر باندونج في ٥ مايو ١٩٥٥!.

فضلاً عن ذلك فان من الثابت أن فكرة الاستيلاء على السلطة لم تكن واردة بخاطر ضباط الثورة، حتى يضعوا شعارات لتحقيقها عند تمكنهم من السلطة، وانما كانوا ينوون تسليم السلطة إلى الشعب عن طريق الدستور. ولم تكن منشوراتهم تردد غير مطالب الحركة الوطنية في ذلك الحين.

كذلك من الثابت أيضاً من الناحية التاريخية أن فكرة الاصلاح الزراعي، وهي التي ينطوي عليها شعار القضاء على الاقطاع، لم يكن يدور بخلد قيادة الضباط الأحرار قبل قيام الثورة. بل نبعت هذه الفكرة من المثقفين المصريين، وبرزت بعد نجاح الثورة، وانقسم حولها أعضاء مجلس القيادة بين مؤيد ومعارض، حتى تم تبنيها. وعلى ذلك فان كلام كمال الدين حسين عن الشعارات الستة تختلط فيه الحقيقة بالخيال!.

وقد أثبت كمال الدين حسين اتصال الضباط بالولايات المتحدة بعد قيام الثورة. فروى أنه «في أول يوم للثورة، اتصلنا بالسفارة الأمريكية في القاهرة. أرسلنا إليهم علي صبري، الذي كان ضابطاً بمخابرات الطيران، وعلى

صلة بالملحق العسكري الأمريكي، ومهمته هي الاتصال بالأمريكان حتى يعملوا على اقناع الانجليز بعدم التحرك ضدنا من قاعدة القنال. وكنا نعلم مدى حرص الامريكان على تصفية النفوذ الانجليزي والفرنسي من المنطقة. وجاء الرد بأن الانجليز لن يتدخلوا، مع طلب واحد لهم للأمريكان، وهو عدم قتل الملك. وكان قتله غير وارد لدينا أصلا، ومع ذلك كنا قد أعددنا ترتيباً من جانبنا لمقاومة الانجليز إذا حاولوا التحرك بقوات مصرية من الجيش والمقاومة الشعبية.

أما عن الاتصالات بالأمريكان قبل قيام الثورة، فقد ذكر كمال الدين حسين أنه لا يعرف شيئاً عنها. ويلاحظ من قول كمال الدين حسين ان الضباط كانوا يعلمون «مدى حرص الأمريكان على تصفية النفوذ الانجليزي والفرنسي من المنطقة!»، وصلاحيتهم بذلك للتوسط بينهم وبين الانجليز- مدى عجز الضباط في ذلك الوقت عن فهم الحركة الاستعمارية عند قيام الثورة، وأن الولايات المتحدة كانت تسعى لترث ممتلكات الدولتين الاستعماريتين القديمتين وهما بريطانيا وفرنسا، لا لتسلم هذه الممتلكات إلى أصحابها!. وهذا الفهم يتناقض كل التناقض مع فهم القوى التقدمية قبل الثورة، التي كانت تحذر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من الاستعمار الجديد.

وعلى كل حال فان هذا الموقف المستعين بالولايات المتحدة، كان السبب وراء انفضاض بعض قوى اليسار في ذلك الحين عن الثورة، خصوصاً الحزب الشيوعي المصري، الذي قال رئيسه تعليقاً على ذلك: «كان الدور الواضح للسفارة الأمريكية في الحركة، مما أعطانا تحليلاً بأنها انقلاب عسكري له طبيعة فاشية، وحذرنا منه منذ يوم ٢٦ يوليو، وأصدرنا منشوراً مشهوراً باسم الخدعة الكبرى».

على أن هذا المفهوم كان لا بد أن يؤثر على موقف الثورة من الطبقة

العاملة، كما تمثل في حوادث كفر الدوار التي وقعت في أواخر الاسبوع الثاني من شهر أغسطس. فقد سارعت إلى قمع هذه الحوادث في عنف شديد، وأقدمت على اعدام بعض قيادات الحركة لأول مرة في تاريخ الحركة العمالية في مصر، فأعدمت مصطفى خميس ومحمد البقري، ودفعت بالعلاقات بينها وبين القوى التقدمية الديموقراطية إلى مستوى جديد.

وقد تناول كمال الدين حسين في القسم الثاني من مذكراته أحداث الفترة من قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى صيف عام ١٩٦٣ حين قدم استقالته. وقد تعرض فيها لمسائل هامة مثل: حرب ١٩٥٦، والخلافات بينه وبين عبد الناصر، والصراع على السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.

وبالنسبة لحرب ١٩٥٦، فقد ندد بالآراء التي ذكرت أن معركة ١٩٥٦ كانت هزيمة، تحولت إلى انتصار بفعل الدعاية. وقال ان في هذا القول جناية على الحقيقة؛ فهذه المعركة كانت فاصلة بين عهدين انكشف فيها الاستعمار الانجليزي والفرنسي، وأصبح واضحاً أن استخدام القوة لن يجدي أمام قوة الحق وتصميم أصحابه. واستطرد قائلاً: ان الاستعمار لم يرحل فقط عن مصر، بل وعن كثير من البلاد الأفريقية والآسيوية، وذلك بفضل قتال قطاعات كثيرة من الجيش المصري قتالا تفخر به الجندية المصرية، وبفضل قتال القوات الشعبية قتالا مشرفاً.

وأبدى تأييده لقرار سحب الجيش المصري من سيناء قائلا انه «كان قراراً وطنياً عسكرياً حكيماً، لأنه لو لم يتم هذا الانسحاب، لتم تدمير كل قوات الجيش المصري، بعد قطع الطريق عليها من الخلف بواسطة قوات الامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية المتحالفتين مع إسرائيل، ولما بقي أساس للمقاومة الشعبية.

ولكنه ذكر أن هناك أخطاء خطيرة قد «وقعت من القيادة المصرية في تلك الحرب، مثل تدمير الطيران المصري على الأرض بواسطة الطيران الانجليزي والفرنسي، وأخطاء أخرى على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي فوق سيناء أو غرب قناة السويس (لم يوضحها). وقال ان بعض القادة أصابهم الهلع في بعض المواقف، حتى أن بعضهم اقترح التسليم للسفير البريطاني في مصر (يقصد صلاح سالم). ولكن روح المقاومة الشعبية ألغت هذه الانهزامية.

وكشف أن عبد الناصر وصل إلى مركز قيادته في الاسماعيلية، ومعه عبد اللطيف البغدادي في ساعة متأخرة من الليل، بقصد الذهاب إلى بور سعيد، للاشتراك في القتال إذا نشب، مفضلا ذلك على مواقف اليأس التي كان يحيطه بها البعض في القاهرة. ولكنه- أي كمال الدين حسين- رفض الموافقة على ذلك قائلا ان الفجر سيطلع بعد قليل، وتبدأ معه غارات الطيران المعادية على طول الطريق. ومن الأصوب البقاء في الاسماعيلية إلى اليوم التالي. «وقد علمت من الأخ البغدادي أنه في الفترة التي ذهب فيها مع عبد الناصر ليستريحا، كان عبد الناصر يبكي من أجل مصر». ولكن في اليوم التالي حين ألقى عبد الناصر نظرة على الاسماعيلية، ووجد الشعب المسلح يقف بجانب قوات جيشه في ثبات وعزم، إرتدت إليه الثقة».

على أن القيادة المصرية- كما يقول كمال الدين حسين- (يقصد بذلك عبد الناصر) لم تلبث أن وقعت في «أخطاء مدمرة» بعد النتائج الباهرة التي حققتها في معركة ١٩٥٦. وقد تمثلت هذه الأخطاء في الزهو والغرور الذي أصابها تدريجياً، كما أصاب الشعب بحالة من التخدير أسلم فيها نفسه كلية للقيادة المنتشية بالنصر!. وقال ان الغرور والتعالي المطلق أخذ ينمو تدريجياً نتيجة لهذه الحرب، وتركزت السلطة تدريجياً أيضاً في يد واحدة، فاستبدت وطغت، وهي في شبه أحلام أسطورة الأساطير». وقد تحطمت بعد ذلك

مواطن القوة، وسادت مواطن الضعف، ووقع الانفصال بين الجيش والشعب، ونما عدم الثقة بين الحكومة والشعب، وانعزلت القوى الشعبية، وقام أساس جديد مبني على غير واقع انتهى بتقديس الفرد أو الحاكم».

على أن الخطأ الذي وقع فيه كمال الدين حسين في هذا التحليل، هو أنه نسي تماماً أن الفترة التي أعقبت حرب ١٩٥٦، والتي يقول ان عبد الناصر تحول فيها إلى السلطة المطلقة، ووقع فيها الانفصال بين الجيش والشعب، كانت هي الفترة التي نشأ فيها الاتحاد القومي الذي كان يرأسه كمال الدين حسين نفسه منذ أكتوبر ١٩٥٩!.

فهل كان هذا الاتحاد القومي تنظيماً استبدادياً في خدمة السلطة المطلقة لعبد الناصر؟. ان ما رواه كمال الدين حسين عن الاتحاد القومي بعد ذلك يشير إلى العكس تماماً. فقد ذكر بفخر أن الاتحاد القومي قد تم تشكيله «بالانتخاب من القاعدة حتى مستوى المحافظات والمؤتمر القومي لمصر. وكان الشعار: كلنا اتحاد قومي!. لم يحرم أحد ولم يعترض على أحد. ولذلك كان التمثيل الشعبي تمثيلاً صحيحاً لارادة الجماهير»!.

وقال: «وقد نجحت مؤتمرات الاتحاد القومي بالمحافظات نجاحاً باهراً. كان الوزراء يذهبون للجماهير لمناقشتهم في مشاكلهم بعد دراستها، وتؤخذ قرارات شعبية وتنفذ فوراً. وقد ساعد على ذلك الايمان بنظام الادارة المحلية واللامركزية في الادارة. وكانت هناك استجابة كبيرة من الجماهير. ولا يفوتني أن أنوه بما تم من منجزات خاصة بقوانين العمل وتنظيمات العمال واتحاداتهم وتأميناتهم وعلاجهم. وكان مؤتمر الاتحاد القومي لاقليم مصر بعد ذلك، ومؤتمر الاتحاد القومي لاقليمي الجمهورية العربية المتحدة، وما دار فيهما من مناقشات وبيانات حضرها جميعاً الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وناقشه أعضاؤها في كل لجنة- كانت هذه المؤتمرات قمة ما وصلت إليه هذه الصحوة».

اذن فقد حصلت « صحوة » ديموقراطية بعد حرب ١٩٥٦ ، باعتراف كمال الدين حسين نفسه. وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يتفق ذلك مع ما ذكره عن « الزهو والغرور الذي أصاب القيادة »، و « نمو الغرور والتعالي المطلق، وتركز السلطة تدريجياً في يد واحدة استبدت وطغت ». و « ووقوع الانفصام بين الجيش والشعب، ونمو عدم الثقة بين الحكومة والشعب »؟.

إن كمال الدين حسين يقدم لنا الاجابة في موضع آخر ، ويحل هذا التناقض، حين يتحدث عن الخلافات الأيديولوجية بينه وبين عبد الناصر ، ومواقفهما المتعارضة من التغيير الاجتماعي. فإذا بنا نكتشف أنه يرى أن « الاشتراكيـة تساوي تمامـاً الذكتاتوريـة »، وأن «الاتحاد القومي يمثل الديموقراطية كل الديموقراطية »! ولا شك أن الصورة التي يقدمها لنا في هذا الشأن تعد صورة مثيرة غنية بالأحداث. وقد رواها على النحو الآتي:

«لقد عملت وعمل معي زملائي في الاتحاد القومي منذ البداية تحت شعار: اشتراكيتنا هي اشتراكية التمليك، وليست اشتراكية المصادرة. وأذكر أنه عند اعلان هذا المبدأ في قرارات مؤتمر الاتحاد القومي ، أن المرحوم عباس محمود العقاد وقف بقامته الفارهة في الصف الأول، وصفق طويلا تأييداً واعجاباً لروح هذا المبدأ والعمل على تطبيقه من خلال الارادة الشعبية.

« ولقد كانت هذه الفقرة في نفس الوقت محل اعتراض من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. اذ أنه فوجىء بها كباقي قرارات المؤتمر. وقلت له: انها ارادة شعبية!. ولكنه اعترض. ولم أرتح لهذا الاعتراض.. ».

«وجاء محمد حسنين هيكل، ونشر في الأهرام بالخط العريض أن « المشرفين على أجهزة الاتحاد القومي غير ثوريين ». واحترت، وناقشت الموضوع مع العاملين بالاتحاد القومي ، ولم يجدوا جواباً للسؤال: ما العمل؟. واقترح بعضهم نوعا من الاجراءات المتهورة!. ولكني رفضت هذا الأسلوب،

وطلبت هيكل بالتليفون، وقلت له: «يا هيكل، أنا فلان، اسمع!. لا أنت ولا أكبر منك يقدر يقول على كمال الدين حسين غير ثوري»!. ووضعت السماعة!.

«وبعد المحادثة التليفونية، ذهب هيكل إلى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، يشكو ويترجم كلامي كما يريد. واتصل بي عبد الحكيم، وألح عليّ في أن أقابل هيكل لكي يعتذر، وزارني هيكل في منزلي بعد ذلك، وقال انه لا يقصدني بما نشر، ولكنه يقصد بعض مديري المكاتب. ثم حدثني عن نفسه كثيرا وكيف أنه رفض أن يكون وزيرا!.

«وكانت بداية النهاية للاتحاد القومي، ليس بارادة هيكل طبعا، ولكن بارادة عبد الناصر نفسه. ولم أدهش في لقائي به يوم ٤ مارس ١٩٦٤ حين دارت مناقشة شهيرة بيني وبينه، وقال لي في هذا اليوم: «أنت اصلاحي، وما انتش ثوري». وهذا الاصطلاح في قاموس الشيوعية يوجهونه لكل من لا يؤمن بأساليب العنف وعدم احترام القوانين. لقد رفضوا شعار: كلنا اتحاد قومي، ورفعوا شعار: الاشتراكية لا يبنيها إلا الاشتراكيون».

ثم تحدث كمال الدين حسين عن أثر الانفصال عن سوريا في سقوط الاتحاد القومي في مصر، والاتجاه نحو الاشتراكية. فذكر ان الاتحاد القومي اتهم في ذلك الحين بأنه سبب الانفصال، ولكن الاتحاد القومي في سوريا غيره في مصر. فلم تكن قياداته بالانتخاب كما تم في مصر، واذا كانت قد انضمت اليه في سوريا بعض العناصر التي اعتبروها بعد ذلك مسئولة عن الانفصال، فلم يكن ذلك ذنب الاتحاد القومي في مصر، ولكنه ذنب الذين شكلوا الاتحاد القومي في سوريا.

وأوضح كمال الدين حسين أنه «عند مناقشة أسباب الانفصال بالتفصيل، كان اجماع الآراء على أن عدم وجود الحرية الكاملة من الأسباب الرئيسية للانفصال، وأن الحكم البوليسي هو أهم العوامل التي أدت إلى الانفصال،

وقيل أيضا انه لا يمكن لجهاز يحمل اسما قديما أن يقوم بثورة حاسمة في موضوع الحرية والاشتراكية. فلم أشأ أن أدافع عن الاتحاد القومي، حتى لا يقال اني أدافع عنه لأني أتولى شؤونه ».

واضح اذن أن سبب الخلاف الرئيسي بين كمال الدين حسين وعبد الناصر يتصل باختلاف نظرة كل منهما لمفهوم الحرية. فالاتحاد القومي في نظر كمال الدين حسين، وقد كان يرأسه، يمثل قمة الديمقراطية والثورية، أما الاشتراكية، فهي قرين العبودية والاستبداد.

ولكن كمال الدين حسين في دفاعه عن هذه القضية يقع في تناقض كبير، ويروي حادثتين تنقضان هذا القول. ففي روايته عن النقاش الذي دار بين المسئولين عن الاتحاد القومي حول ما كتبه محمد حسنين هيكل في الأهرام، يعترف بأن البعض اقترح اتخاذ اجراءات متطرفة نحوه!. وهذا الاقتراح في حد ذاته يبيّن نوع الديمقراطية التي كان يقيمها الاتحاد القومي وديمقراطية القائمين عليه، ويوضح أنها ديمقراطية تريد مناقشة ما يكتب في الصحف بالاجراءات المتطرفة!.

أما المثال الثاني، فيتصل بمناقشة أسباب الانفصال في سوريا. فقد ذكر أنه في أثناء هذه المناقشة «كان اجماع الآراء على أن عدم وجود الحرية الكاملة، من الأسباب الرئيسية للانفصال، وأن الحكم البوليسي هو أهم العوامل التي أدت إلى الانفصال ».

ومعنى ذلك بوضوح أن نقص الحرية والديمقراطية في ظل الاتحاد القومي، كان من الأسباب الأساسية في اتجاه عبد الناصر إلى الاشتراكية، وليس العكس. وأن التحول من المفهوم السياسي للحرية والديمقراطية إلى المفهوم الاجتماعي، كان وراء التحول من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي، وليس العكس، خصوصا وأن المفهوم السياسي نفسه لم يكن مطبقا في صيغة الاتحاد

القومي، الذي كان التنظيم السياسي الوحيد، وهي صيغة تحارب الفكر المعارض بالضرورة.

وحين يقوم تنظيم سياسي واحد في قطر من الأقطار، بدون اشتراكية، أي مع سيطرة رأس المال الخاص على وسائل الانتاج، فان هذا التنظيم يتحول تلقائيا إلى أداة في يد الطبقة الرأسمالية، تفرض به سيطرتها على الجماهير. وهذا بالضبط ما كان يمثله الاتحاد القومي، ومن هنا برزت ضرورة التحول الاشتراكي لنقل وسائل الانتاج إلى يد الجماهير.

وبالنسبة لمصر، وفي ظروف تطورها الاجتماعي التاريخي في ذلك الحين، فان هذه الطبقة الرأسمالية كانت قد أظهرت افلاسها وعجزها عن دفع عجلة التقدم في البلاد، باحجامها عن التصنيع ونقل البلاد من الاقتصاد الزراعي الراكد المتأخر إلى الاقتصاد الصناعي المتقدم، بينما ضربت هذه الرأسمالية في سوريا أحلام الجماهير بحركة الانفصال، وفتحت الطريق إلى مرحلة جديدة من تفسخ الأمة العربية، بعد أن كان الطريق مفتوحا إلى وحدتها. ومن هنا برزت ضرورة التحول الاشتراكي في مصر لنقل وسائل الانتاج إلى يد الجماهير ذات المصلحة الرئيسية في التقدم والوحدة. ومن هنا وقع الصدام بين كمال الدين حسين وعبد الناصر. وفيه سقط الاتحاد القومي، وعلى رأسه كمال الدين حسين، وبرز الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي جديد يتناسب مع المرحلة الجديدة.

وقد وجه كمال الدين حسين حملة شديدة في مذكراته ضد الاشتراكية والاتحاد الاشتراكي والميثاق، من خلال سلبيات التجربة الاشتراكية في مصر، التي أفرزتها أخطاء التطبيق الاشتراكي ولم يفرزها التطبيق السليم.

فقد هاجم عمليات فرض الحراسة قائلا انها كانت عمليات انتقامية فرضت بها العصابة ارهابها وتحكمها في الناس، وأذلت بها رقابا، وليس لها

ـخل بالاشتراكية والعدل الاجتماعي. وقال: «لقد تولى ما قيل عنهم أنهم الاشتراكيون الثوريون بناء الاشتراكية، وأعلنوا أن الاتحاد الاشتراكي هو أعلى سلطة في الدولة، وقال الرئيس عبد الناصر: «أنا جندي أقف في الميدان الذي يأمرني أن أقف فيه الشعب القائد»، وانطلق سيل من الشعارات الجوفاء، وتكون الجهاز الطليعي أو السري وجهاز مخابرات للاتحاد الاشتراكي، ومعهد للاتحاد الاشتراكي، وأجهزة أخرى للسيطرة على كل مقدرات سلطة اصدار القرارات والأوامر، وتولى غير المسئولين السلطة الحقيقية، وتولى المسئولية الحقيقية من ليس في يدهم سلطة شرعية، وعاثت فرق الانكشارية والبرامكة في الأرض فسادا، وتربع المرتزقة ومن لا دين لهم حول قمة السلطة. وكانت النكبة وما نعانيه للآن من آثارها».

كذلك أدان كمال الدين حسين عبد الناصر في قسوة لانشائه ما أسماه: «أجهزة ومؤسسات صورية» قائلا: «انها وسيلة غير شجاعة وغير كريمة من ذلك الحاكم الفرد، لأنه يلقى بالمسئولية على هذه الأجهزة الصورية، مع أنها ضحية من ضحاياه، وهي أيضا وسيلة مدمرة لاخلاقيات الشعوب وأساس كل انحراف، وفي ظلها تنمو مراكز القوى غير الشرعية».

ونسى كمال الدين حسين أن ما قاله عن الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد، ينطبق بحذافيره على الاتحاد القومي، مع اختلاف التمثيل الطبقي لكل من التنظيمين. فالديمقراطية الكاملة لا يمكن أن تتحقق بتنظيم سياسي واحد يرفض الرأي المعارض، مهما كانت الصفة التمثيلية لهذا التنظيم، وهذا ما دعا كمال الدين حسين إلى الدعوة، في مذكراته، إلى ضرورة العودة إلى نظام الأحزاب «اذا أريد لمصر نظام ديمقراطي حقيقي». فقد وصف الأحزاب بأنها «مدارس سياسية للشعب، وتجمعات حرة للدفاع عن الحرية والعدل»! ونندد بالوحدة الوطنية التي تقام على أساس تنظيم سياسي واحد، ووصفها بأنها

«وحدة القطيع!، ووحدة القطيع ليست هي الوحدة الوطنية، ولكن وحدة الأحرار هي الوحدة الحقيقية».

على أن ادانة كمال الدين حسين للتنظيم السياسي الواحد جاءت متأخرة كما هو واضح، فلم يكن هذا هو رأيه حين كان في السلطة والحكم، بل كان يفخر بشعار «كلنا اتحاد قومي»!، ويرى في هذا الاتحاد اتحاد أحرار وليس اتحاد قطيع!.

ومع أن كمال الدين حسين ذكر في مذكراته أنه وافق على قرارات التأميم، لما رآه من أنها ذات فائدة في تحقيق العدل الاجتماعي وتخليص الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية، إلا أنه أخذ في مهاجمة هذه القرارات بحجة أنها نصت على تعويضات ولكنها لم تدفع، وتحولت إلى مصادرة أو شبه مصادرة، واتهم القرارات التي تبعتها بأنها كانت مخالفة لنص صريح في الميثاق يحدد صراحة عدم جواز صدور قوانين تأميم بعد قوانين ١٩٦١ إلا بعد موافقة المجالس الشعبية المنتخبة. «ومن هنا»- كما يقول- «يمكن ملاحظة كيف تتبخر أحلام الاشتراكية والعدل الاجتماعي»!.

كذلك هاجم كمال الدين حسين «الميثاق» قائلا انه «ذو وجهين: أحدهما اسلامي والآخر ماركسي». وأشار إلى ما ورد فيه عن الاشتراكية العلمية وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج، وقال ان لجنة المائة، المنتخبة من مؤتمر قوى الشعب الوطنية، كان الرأي الغالب فيها يقول بضرورة تعديل الميثاق لتصحيح هذه النقاط، ولكن عبد الناصر رفض التعديل «حتى لا يشوه صياغة الميثاق، ويجعله وحدة غير متجانسة»، واقترح أن يكون هذا التعديل في صورة «تقرير للميثاق» يكون له نفس قوة الميثاق وجزءاً لا يتجزأ منه. ولكنه- أي عبد الناصر- ما لبث أن أغفل هذا التقرير، «وكان تساؤلي: أين تقرير الميثاق؟. وقال الشيوعيون الذين اشتركوا في لجنة تقرير الميثاق: ان هذا

التقرير وأد للميثاق، لأنه يتحدث عن الاشتراكية بمفهوم خاص، ويحذر من نوع آخر من الاشتراكية!. وعلى ذلك اختفى تقرير الميثاق من الوجود، مع أن الميثاق لم يصدر إلا بهذا التقرير ».

وقد كان من أهم ما أورده كمال الدين في مذكراته، الصراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر على السلطة. وقد قدم معلومات هامة في هذا الصدد. فقد روى أن الصداقة بين الاثنين بدأت في الأربعينيات حين كان سلاح المشاة يضمهما معا. وقد خدما في الكتيبة الثالثة مشاة بمنقباد، وكان طبيعيا أن يقتربا فكرا ونشاطا، ويعملا في سبيل هذا الفكر على مستوى تنظيم الضباط الأحرار. فلما قررت الثورة اعلان الجمهورية واسناد رئاستها إلى اللواء محمد نجيب » كان طبيعيا أن تفكر في الجيش أيضا، وطرحنا أمامنا كأعضاء مجلس قيادة الثورة موضوع من يتولى قيادة الجيش، وكان هناك رأيان:

« الأول، وصاحبه عبد اللطيف البغدادي، ويرى اسناد منصب القائد العام للقوات المسلحة إلى ضابط محترف من أصحاب الخبرات والماضي العسكري والرتب الكبيرة. وهو رأي وجيه، ولكن له خطورته في الوقت نفسه، اذ معنى ذلك أن يبقى تنظيم الضباط الأحرار سرا داخل أسلحة الجيش ليحمي البلاد من أي انقلاب أو مغامرة. فضلا عن ذلك، فان اسناد القيادة لشخص ليس من الضباط الأحرار أو قيادتهم قد يغريه بالتفكير في انقلاب عسكري يثب به على السلطة. وكان في الذهن الانقلابات العسكرية التي عاشتها سوريا قبل ثورتنا وبعدها.

« ولذلك انتصر الرأي الثاني، الذي يقضي بأن يتولى القيادة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة. وبدأنا نفكر فيمن نسند اليه قيادة قواتنا المسلحة،

وتحرجنا جميعا في أن يتقدم واحد منا ، فقررنا أن نترك للمرحوم عبد الناصر كرئيس للمجلس أن يختار هو أحدنا .

« وقد اختار جمال عبد الناصر عبد الحكيم عامر. وثقة منا بقراراته واخلاصا لثورتنا وافقنا بالاجماع. صحيح دارت مناقشة في هذا الاختيار، ولكن سرعان ما انتهت. وبعد ذلك تقرر أن تترك شئون الجيش لعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر ، وألا نتصل بالضباط الأحرار في أسلحتهم، حتى لا تكون هناك شبهة لتكوين جبهات مضادة في الجيش.

« على أنه بعد حرب ١٩٥٦ ، ومناقشة الأخطاء العسكرية التي وقعت، دار التفكير في تغيير القيادة العسكرية ، وفي مقدمتها قائد الطيران، وصممنا على ضرورة الاستفادة بدروس المعركة. لكن القيادة العسكرية ممثلة في شخص عبد الحكيم عامر استطاعت اقناع عبد الناصر بارجاء هذا التغيير. وبدأت سلسلة الأخطاء المدمرة التي انتهت بنكبة ١٩٦٧ ».

ثم ذكر كمال الدين حسين أنه بعد انفصال سوريا عام ١٩٦١ ، عرض عليه عبد الناصر أن يتولى قيادة القوات المسلحة ، على أن يتولى عبد الحكيم عامر منصبا آخر. ولكنه أشار على الرئيس عبد الناصر بأن يظل عبد الحكيم عامر قائدا للقوات المسلحة ، ويتولى هو قيادة الجيش ، بينما يتولى عبد اللطيف البغدادي قيادة سلاح الطيران ، ويختار قائداً ممتاز للبحرية – حتى لا يحدث شقاق بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ولا تحدث بلبلة في القوات المسلمة ، « نظرا لأن عبد الحكيم عامر كان يجامل الكثير من الضباط ، وكان له جهاز داخلي في الجيش ربما لا يعلمه أحد منا »!. كما اقترح اقتراحا بديلا في حالة عدم قبول الاقتراح الأول ، يقضي بأن يتولى عبد الناصر القيادة العامة للقوات المسلحة ، باعتباره رئيسا للجمهورية وقائدا أعلى لها ، ويتولى هو قيادة الجيش ، ويتولى البغدادي قيادة سلاح الطيران ، إلى أن تم اعادة التنظيم. وقد

وافق البغدادي على الحل الثاني. على أن عبد الحكيم عامر رفض أن يتولى منصبا آخر ، وبذلك بدأت سلسلة من الصراعات بينه وبين عبد الناصر لم تنته إلا بوفاة عبد الحكيم عامر.

على أن كمال الدين حسين يعترف، رغم ذلك، بأنه عندما عرض عبد الناصر الخلاف بينه وبين عبد الحكيم عامر على مجلس الرئاسة، وقف إلى جانب عبد الحكيم عامرا. بحجة غريبة، هي أن الطريقة التي عرض عبد الناصر بها الخلاف، كان فيها مناورة، ومحاولة لمحاكمة عبد الحكيم عامر غيابيا!.

ووفقا لكلامه فانه «في أثناء اجتماع للزملاء في مكتب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، أخذ الرئيس يشكو من عبد الحكيم عامر ، الذي لم يكن موجودا بيننا ، ويصفه بأنه «عامل دولة داخل دولة »، وأنه ليس شاعرا بما يدور في الجيش. ثم وصفه بأوصاف كثيرة جارحة اتحرج عن نشرها أو ذكرها ، ولم أتصور يوما أن جمال عبد الناصر يصف عبد الحكيم بهذه الأوصاف. وطلب الرئيس الرأي في عبد الحكيم عامر.

« فقلت أمام الجميع: «لا يمكننا محاكمة عبد الحكيم عامر محاكمة غيابية. اننا جميعا رجال، وهو رجل، وفي إمكانه مواجهة هذا الاتهام. يجب أن نعطيه الفرصة ليدافع عن نفسه».وقال عبد الناصر انه لا يأتي بشيء من عنده. ولكن هذا هو تقرير مدير مكتبه شمس بدران. فقلت على الفور: وهذا أيضا غير مقبول، إذ لا أتصور أن يؤاخذ واحد منا بتفرير مدير مكتبه أو أي تقارير أخرى. وكانت عاصفة، وللأسف كان الرئيس الراحل والبعض يتوهم أن الدفاع عن شخص هو انحياز لهذا الشخص. والحقيقة أن دوافعي كانت أخلاقية محضة، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على مبادىء عامة بدونها تنهار كل القيم ».

ثم روى كمال الدين قصة خلاف أخرى بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وقف فيها أيضا إلى جانب عبد الحكيم عامرا. فذكر أنه في ذات يوم «اجتمعنا في منزل الرئيس الراحل وكنا ثلاثة فقط: عبد الناصر وعبد الحكيم وأنا، وذلك في محاولة للتوفيق بينهما. وتم تحرير اتفاق كتابي عن الاختصاصات التي يتولاها عبد الحكيم في القوات المسلحة.

«وبعد فترة بسيطة، وفي اجتماع لمجلس الرئاسة لم يحضره جمال عبد الناصر، وجلس في مقعد الرئاسة عبد اللطيف البغدادي، فوجئت بطلب من رئيس الجلسة خاص بالنظر في قانون خارج جدول الأعمال. وقرأنا القانون، واذا به يشتمل على تحديد لاختصاصات عبد الحكيم عامر في قيادة القوات المسلحة، وهذا القانون مقدم من الرئيس الراحل.

«وتساءلنا: لماذا لم يحضر الرئيس الجلسة. فأسر البغدادي لمن حوله من الزملاء بأن عبد الناصر اتصل تليفونيا وأخبره بالقانون، وأن عبد الناصر سيقدم استقالته اذا لم نوافق على القانون المقترح».

«ودارت مناقشة اثر اعتراض عبد الحكيم عامر. ولما كنت أعلم بالاتفاق الكتابي بينهما، وأن القانون المقترح مخالف لبنود الاتفاق السابق، فقد اقترحت تأجيل النظر في القانون، وطرح الموضوع للتصويت وجاءت نتيجة التصويت كالآتي:

«خمسة أعضاء بجانب التأجيل وهم: عبد الحكيم عامر، وكمال الدين حسين، وحسن ابراهيم، وأحمد عبده الشرباصي، وكمال رفعت.

«وستة أعضاء أيدوا استمرار النظر فيه، وهم: عبد اللطيف البغدادي، وأنور السادات، وزكريا محيى الدين، وحسين الشافعي، ونور الدين طراف، وعلي صبري، وفي النهاية وافقت الأغلبية على القانون من ناحية المبدأ، على أن تجري دراسات حوله تغطية لنقاط كثيرة في موادة تحتاج إلى بحث.

« وانسحب عبد الحكيم عامر. وذهبت إلى جمال عبد الناصر بمنزله، وبينت للرئيس الراحل أن دهشتي كانت للمناورة التي وقعت وللمفاجأة، ولوضعنا جميعا أمام الأمر الواقع. وقلت للرئيس الراحل انني أعمل وأنا واثق أن ظهري محمي، ولا أتصور أن أعمل في جو يمكن أن تنالني فيه طعنة في الظهر ». وبعد فترة حضر باقي الزملاء، ورأى البعض أنني كنت منحازا لعبد الحكيم عامر. وفي الحقيقة لم أكن منحازا لأحد، ولكني كنت منحازا لمبدأ أننا قد نختلف ونناقش، ويلوم أحدنا الأخر أو نتخذ قرارا ضد أحدنا في حضوره، ولكن أن نناور ضد بعض، ونحاكم بعض غيابيا فلم يكن ذلك من مبادئي على الاطلاق ».

وهذا الموقف من جانب كمال الدين حسين يصور في وضوح كيف كانت اعتبارات السلامة الشخصية عند أعضاء مجلس الرئاسة تطغى على اعتبارات سلامة البلاد! فلقد كان الجميع يعرفون عدم صلاحية عبد الحكيم عامر كقائد عام للقوات المسلحة، ومسئوليته عن الأخطاء التي وقعت في حرب ١٩٥٦، ومسئوليته عن انفصال سوريا، وبأنه يشكل جهازا سريا مواليا له داخل الجيش يعزز به جانبه في صراعه مع عبد الناصر - ومع ذلك، لم يقف أحد إلى جوار عبد الناصر لإزاحته من منصبه من أجل مصر، فبقي عبد الحكيم عامر، واستشرى نفوذه حتى وقعت نكسة ١٩٦٧!.

وكان الجميع يتذرعون بحجج شتى لغل يد عبد الناصر عن الاطاحة بعبد الحكيم عامر، وربما كان أوهاها ما ساقه كمال الدين حسين تبريرا لموقفه من أنه «لا يجب محاكمة عبد الحكيم عامر غيابيا، وأنه يجب أن يعطى الفرصة ليدافع عن نفسه » كأن أخطاء المشير عامر في ذلك الوقت لم تكن معروفة للجميع، ولم تناقش عقب حرب ١٩٥٦ وعقب الانفصال، وكأن هذه الأخطاء ما تزال في حاجة إلى تفسير ودفاع!.

وحين يطلب عبد الناصر من مجلس الرئاسة الحد من اختصاصات عبد الحكيم عامر، ويذهب في الضغط عليه إلى حد التهديد بالاستقالة، يعمل كمال الدين حسين على تمييع الموقف بالمطالبة بتأجيل النظر في القانون ويرى فيما فعله عبد الناصر مناورة، وفي القانون طعنة في الظهر، ويعتبر القضية ببساطة شديدة قضية خلاف شخصي بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وليست قضية قومية أساسية تتعلق بها كفاءة القيادة العسكرية وأمن البلاد ونظام الحكم!.

وبعد ذلك يندد كمال الدين حسين باستبداد عبد الناصر، و «بتركيز السلطة في يد واحدة»!. وينسى حقيقة هامة هي أنه في مثل هذا النظام السياسي الذي شارك في صنعه بحماس، يتساوى أن تكون السلطة في يد واحدة، هي يد عبد الناصر، أو في يد اثنين هما عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، أو في يد أوليجاركية من الأفراد القليلين الذين يتكون منهم مجلس الرئاسة، طالما أن هذه السلطة ليست في يد الشعب!.

ملحق رقم ١

مذكرات ناصر الدين النشاشيبي
عن قصة مقتل الملك عبد الله

قدم ناصر الدين النشاشيبي مذكراته عن مقتل الملك عبد الله في اثنتي عشرة حلقة، نشرت بجريدة الإتحاد بأبي ظبي، في الفترة من ١٤ يناير ١٩٨٠ إلى ٣١ مارس ١٩٨٠، كما نشرت ببعض الصحف العربية الأخرى في نفس الوقت. وقد أراد بها أن تبدو في صورة مذكرات سياسية يقدم فيها رؤيته التاريخية لحادث مقتل الملك عبد الله من موقعه في منصب الأمين الأول للملك عبد الله، ورئيس عام التشريفات الملكية. ولكن النظرة الفاحصة لها وفقاً لمنهج البحث العلمي التاريخي تبين أنه كتبها لغرض سياسي هو الدفاع عن الملك عبد الله، وليس من أجل الحقيقة التاريخية، بل وغالباً على حساب الحقيقة التاريخية. وبالتالي فهي أقرب إلى المرافعات منها إلى المذكرات السياسية. وقد استغل فيها ناصر الدين النشاشيبي موهبته الكتابية ككاتب صحفي عمل في صحف القاهرة وصحف كثيرة أخرى في البلاد العربية.

وإذا كان ما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي هو مرافعة بليغة عن الملك عبد الله، وهو كذلك بالفعل، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل نجحت هذه المرافعة الطويلة في تحقيق غرضها البادي للعيان، وهو تبرئة ساحة الملك أمام التاريخ، أم فشلت؟.

أغلب الظن أن السيد ناصر الدين النشاشيبي لم يفشل في ذلك فشلاً ذريعاً فحسب، بل انه أثار الشبهات حول أغراضه من هذه المرافعة في تلك الظروف بالذات التي كانت تخوضها الأمة العربية، وهي ظروف المبادرة المصرية وابرام اتفاقيتي كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية. كما أثار علامات استفهام كثيرة تعتبر الإجابة عنها في غير صالح القضية التي تصدى لها وترافع فيها، ونقض بنفسه كثيراً ما حاول إثباته. وأخيراً فشل في الإجابة عن السؤال الذي جعله عنواناً كبيراً لمقالاته، وهو: «من قتل الملك عبد الله»؟.

على أن الفشل الكبير في المذكرات، عندما أساء السيد ناصر الدين النشاشيبي إلى صورة الملك عبد الله من حيث قصد الإصلاح. فقد صوره في صورة الملك الذي تحركه بالدرجة الأولى مصالحه الذاتية ومطامحه الملكية ومطامع أسرته، ويغلب هذه المصالح على المصالح القومية!. كما صوره في صورة الملك الضعيف العاجز الذي يعتمد في كل شيء على الإنجليز حتى في دفع نفقات جيشه الذي يوسع به مملكته، وحتى في دفع نفقات سفره بالطائرة إلى لندن!. ولم يكن هذا على وجه التحقيق ما قصد السيد ناصر الدين النشاشيبي من كتابه مذكراته.

ففي الحلقة الرابعة من هذه المذكرات، ينقل عن الملك عبد الله حديثه للصحفية الأمريكية «دوروثي طومسون»، ويروي عن لسانه قوله:

«كنت طموحاً – وما زلت – في ملاحقة حقوقي، وحقوق عائلتي، وحقوق شعبي. وليس في الإعتداء على حقوق أحد. كان المفروض أن أصبح ملكاً على العراق، ويصبح أخي فيصل ملكاً على سوريا، ولكن الفرنسيين طردوا أخي من سوريا، فأصبح ملكاً على العراق بدلاً مني. وعندما حاولت أن أجند بعض العسكر وأمشي بهم لمحاربة الفرنسيين في سوريا، وأسترد عرش أخي، منعني الإنجليز، وشكاني «هربرت صمويل» إلى وزارة المستعمرات، فبقيت في عمان

أنتظر الفرصة. وإذا بالإنكليز يطلبون مني: إما الإعتراف بالإنتداب البريطاني على فلسطين، والتعهد بعدم مضايقة الفرنسيين في سوريا، أو الخروج من شـرق الأردن إلى الأبد. ولما لم يعد أمامي أي خيار، فقد رضيت بشروط الإنجليز كحل مؤقت، أستطيع بعده أن أسترد أنفاسي لكي أسترد عرش أخي الذي أصبح عرشي »!.

ثم يروي ناصر الدين النشاشيبي على لسان الملك عبد الله محاولاته لاسترداد حقوقه وحقوق عائلته، وأولها مشروع سوريا الكبرى، وكيف أنه بعد سقوط فرنسا، أثار في عام ١٩٤١ مع الوزير البريطاني «أوليفر ليتلتون» مسألة «وحدة البلدين» (الأردن وسوريا)، وقال له ان سقوط فرنسا، وتلاشي انتدابها على سوريا، فتح الباب أمام الشعبين السوري والأردني للتباحث والإلتقاء. ثم عندما أعلن استقلال شـرق الأردن تماماً في ربيع عام ١٩٤٦، كان أول خطاب للملك في البرلمان هو «المطالبة الصريحة بإنشاء سوريا الكبرى، كركن أساسي في سياسة بلدي، واني أريد دولة واحدة عربية تضم سوريا والأردن وفلسطين ولبنان، وانني ما زلت متمسكاً بهذا المطلب حتى أموت».

ثم ينقل عن الملك عبد الله قوله في موضع آخر:

«أنا لم أجيء إلى هذا البلد، ولم أرض بحدوده الضيقة كامارة شبه مستقلة لي، إلا لكي أنتقم به ومن خلاله لكل ما جرى لأهلي وأبي، وخاصة لأخي فيصل في دمشق. أردت أن يكون الأردن نقطة إنطلاقه، وإنطلاقي أنا بالذات، إلى سوريا والعراق. كنت أحتاج إلى قطعة من الأرض أرتب عليها أموري، وأدرس عندها امكانياتي، وأعيد فيها حساباتي »!.

وهكذا كشف السيد ناصر الدين النشاشيبي الملك عبد الله- من حيث لا يريد- في الصورة التي خيبت آمال القوميين العرب في ذلك الحين، وجعلتهم

يرون في مشروعاته- بحق- «عقبة» في سبيل الوحدة العربية الشاملة، وليست «عتبة» إليها- عقبة في سبيل الوحدة العربية الحقيقية، لأنها تحول فكرة الدولة العربية الواحدة التي كانت تلعب بألباب العرب، من مصلحة قومية إلى مصلحة عائلية، ومن عمل شعبي إلى عمل ملكي، ومن حاجز في وجه الامبريالية إلى مدخل لها!. ثم يصور ناصر الدين النشاشيبي الملك عبد الله أيضاً- من حيث لا يريد- في صورة الملك العاجز تماماً أمام الإنجليز والذي يعتمد عليهم اعتماد التابع. فينقل عن الملك قوله: «رسالة الأردن في قاموسي هي غير رسالة الأردن في قاموسهم (الإنجليز). أنا أريد الأردن منطلقاً لتحقيق ما عجز عنه أبي واخوتي، وهم يريدون الأردن مجرد «مشيخة»، أو «دويلة»، أو «محمية». ومع ذلك فلا أملك الحيلة معهم، ولا أقدر عليهم. انهم ينفقون على الجيش، وبلدي فقير، والمعاهدة تكبل خطواتي. واليهود على حدودي. إن كل مشكلتي وكل حيرتي تتلخص في سؤال واحد: كيف لي أن أوفق في رسالتي وما ورثته عن رسالات أهلي وعشيرتي، وبين التزاماتي نحو الانجليز، ووضعي في بلد محدود الإمكانيات؟.

ثم ينقل النشاشيبي على لسان الملك القصة المحزنة لسفره إلى بريطانيا كأنه موظف بريطاني تدفع له الحكومة البريطانية نفقات سفره، وما حدث من مشاكل حول هذه النفقات. فيروي عن الملك قوله:

«بدأت المتاعب في اللحظة التي أعلنت فيها أخبار زيارتي المقبلة إلى بريطانيا. وبدأت الأخبار تصل إلى سمعي عن تفاصيل ثانوية مضحكة تتعلق بنفقات الرحلة، ومن سيدفع نفقات الطائرة، ومن أي نقطة ستبدأ الرحلة، وهل في الإمكان أن تضع الأدميرالية البحرية البريطانية سفينة حربية صغيرة يستقلها الملك من أحد موانىء أوروبا ويصل على متنها إلى بريطانيا، أم أن المفروض أن أكمل رحلتي كلها بالطائرة؟. ورجال المفوضية الأردنية

يبعثون لي أخبار مضحكة عن أن نفقات رحلتي في الطائرة قد تكلف أكثر من ألفي جنيه استرليني، وأن الحكومة البريطانية ستدفع هذا المبلغ، لأنها قد سبق لها والتزمت بالمبدأ عندما دفعت في الماضي نفقات طائرة الشاه إلى بريطانيا! ».

ويشرح النشاشيبي على لسان الملك دوافع سفره إلى بريطانية، فيقول:

« كنت أريد أن أزيل رواسب سوءالتفاهم معهم، وأن أوفر لجيشي السلاح المطلوب منهم، وأن أفتح معهم صفحة جديدة في العلاقات الدولية. فالميزانية لم تعد كافية، والمسئوليات تضاعفت، وعندي في بلدي أكثر من نصف مليون لاجيء فلسطيني. ومع ذلك لا يريدون البحث معي في أي موضوع سياسي، والإكتفاء بالمجاملات والرسميات والحفلات »!.

ثم يذهب الملك إلى بريطانيا، ويقابل المستر بيفن، ولكن هذا يسارع إلى كبح مشاريع الملك. ويروي الملك للنشاشيبي قصة هذا اللقاء فيقول: « أحسست بوقع كلماته (بيفن) عندما قال لي أن بريطانيا يهمها جداً المحافظة التامة على الأمن الواقع في المنطقة بدون أي تغيير أو تبديل، ومع المحافظة على إستقلال ووحدة جميع دول المنطقة بلا استثناء ».

ورغم هذه التعرية للملك، لا يتردد ناصر الدين النشاشيبي في أن يتحدث عن الملك في موضع آخر، بإعتباره أقوى الشخصيات العربية تأثيراً!، ويقول: « كان الملك عبد الله يتحدث إلى الإنجليز بكلام خاص، مصبوغ بقوة الملك عبد الله، ورصيده التاريخي الطويل عند الإنجليز، وبقوة محتدة، وأصالته، واسمه، وعائلته، وجهاده الطويل القديم، وحقوقه من الوعود والإتفاقيات التي سمعها من الإنجليز أو عقدها معهم »! إلى آخر هذه العبارات الإنشائية!.

وإذا كانت مرافعة ناصر الدين النشاشيبي عن الملك عبد الله قد أدت إلى

ادانته، فكذلك لك كان الحال بالنسبة لعلاقة الملك بالإنجليز، حين أراد أن يصورها في صورة الكراهية المتبادلة!.

فقد ساق النشاشيبي كلاماً كثيراً على لسان الملك عبد الله يفيد أنه كان يكره الانجليز كرهاً أعمى!. ففي أحد المواضع يروي عن الملك قوله: « هل أنا الشخص الذي يحب الإنجليز؟. لا ثقافتي من ثقافتهم، ولا تاريخي من تاريخهم، ولا لغتي من لغتهم. هل يرضى كبريائي كملك أن أرى منزل السفير الإنجليزي مجاوراً لمنزلي على هذا الجبل الذي أسكن فيه، فيذكرني وجوده صباح مساء بقيود الإحتلال في بلدي؟. أليس جلوب باشا بالذات هو الذي جاءني خلال الأسبوع الأول من حربنا الأخيرة ضد اليهود، وضرب لي سلام تعظيم، ثم قال لي بلهجته التي يريد باستعمالها أن يؤكد صدق عروبته: يا سيدنا ان ذخيرتنا للمدافع في معركة القدس قد نفدت؟ ».

ثم يؤكد النشاشيبي أن كراهية الملك عبد الله للإنجليز قديمة. فيروي على لسان الملك قوله: «لقد ابتدأت علاقتنا مع الذي اسمه لورنس. فلم نحبه ولم يحبنا، بل هو تآمر علينا، وأفسد بيننا، ودس علينا عند خصومنا. واني أقول لك بأني لم أكره في حياتي رجلاً، ولم أحتقر طيلة عمرى أجنبياً كما كرهت لورنس واحتقرته وعلى جميع المستويات: شخصياً وخلقياً وسياسياً وعسكرياً. ثم كانت لنا علاقة مع الأسطورة الثانية فيلبي، فكرهنا وكرهناه.. ».

ثم يمضي السيد ناصر الدين النشاشيبي في هذه المحاولة إلى مدى أبعد، فيذكر أنه حين كان يذكر أمام الملك عبد الله اسم « السير ألك كركبرايد »، يصيح الملك في قلق: « رحمتك يا رب »!. ولا يكاد يذكر إسم الجنرال سبيرز أو السير ألن كننغهام، حتى يكفهر وجهه وتختفي ابتسامته، ويتمتم بالآية الكريمة: « سلام قولاً من رب رحيم »!.

على أن النشاشيبي نفسه هو الذي يروي لنا العكس تماماً من ذلك في مواضع

أخرى. وعلى سبيل المثال، وفيما يتصل بعلاقة الملك بالسير ألك كركبرايد والجنرال جلوب، يروي عن الرجلين أنهما «اعتادا على زيارة الملك في يوم محدد خاص من أيام الاسبوع. وكان الملك عندما ينتقل إلى قصره الشتوي في «الشونة» بغور الأردن، يأتي السفير البريطاني (السير ألك كركبرايد) لزيارته مساء السبت، ويقضي في ضيافته فترة نهاية الأسبوع، ثم يعود إلى عمان، لكي يصل بعده الجنرال جلوب».

ثم يذكر النشاشيبي أن هذا التقليد استمر سارياً إلى أن كان ذات يوم من أيام الربيع، وجاء الأمير طلال بن عبد الله- الإبن الأكبر للملك- لزيارته في قصره بالشونة، «وعندما استقبلت الأمير طلال في فسحة القصر، سألني عما إذا كان جلالة الوالد مرتبطاً في إجتماع خاص؟. فأجبته بأن ليس هناك سوى الجنرال جلوب، وأنه سيبقى إلى المساء. عند ذلك هز الأمير طلال رأسه، وصافحني شاكراً، ثم عاد من حيث أتى، وركب سيارته، وغادر المكان».

كما يروي السيد ناصر الدين النشاشيبي في كتابه: «ماذا جرى في الشرق الأوسط» ان علاقة الملك بالسير ألك كركبرايد» كانت أكثر من مجرد علاقة بين ملك وسفير دولة أجنبية»، وأن «الملك عبد الله كان يسمى السير ألك كركبرايد» «بالرجل الجنتلمان»، «ويستشيره في كل مشاكله العامة والخاصة»!. ويروي في هذا الكتاب أن السير ألك كركبرايد كان يزور الملك عبد الله في صباح كل ثلاثاء وكل جمعة في مكتبه بالديوان الملكي، وكان طيلة فصل الشتاء ينزل إلى القصر الملكي في الشونة، حيث يقضي عبد الله فصل الشتاء، ويقضي مع الملك ليلة الأحد، وينام بالقصر الملكي، ويغادر القصر في صباح الأحد إلى الصيد، ثم يعود إلى القصر، فيستريح، ثم يعود إلى منزله في عمان- هكذا بلا إنقطاع ولا تبديل منذ أن أصبح عبد الله ملكاً وأصبح السير ألك كركبرايد سفيراً لبريطانيا في عاصمة الأردن»!.

فهل هذه العلاقة الوطيدة علاقة كراهية وعداء؟، أم علاقة صداقة ومودة وحب؟. وما رأى السيد ناصر الدين النشاشيبي فيما كتبه عن هذه العلاقة في كتابه المذكور بالحرف الواحد: «كان الملك عبد الله يحب ألك كركبرايد أكثر من حبه لجلوب»!. أي أن الرجلين كانا محبوبان لدى الملك عبدالله، ولكنه كان يحب السفير البريطاني أكثر من قائد جيشه البريطاني!. فأين الحقيقة بين ما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي عام ١٩٦٢ وبين ما كتب عام ١٩٨٠؟. ومن ترانا نصدق: هل نصدق النشاشيبي طبعة ١٩٦٢، أم النشاشيبي طبعة ١٩٨٠؟.

على أن هذا التناقض ليس التناقض الوحيد فيما كتب السيد ناصر الدين النشاشيبي عام ١٩٨٠، فروايته تحفل بتناقضات أكبر. فقد حاول أيضاً أن يصور الإنجليز في صورة من يكرهون الملك عبد الله، فكتب يقول عنهم أنهم: «عذبوه، وحاربوه، وتآمروا عليه، وأفسدوا خططه طيلة حياته!».

على أنه لا يلبث أن يعترف بحزن بريطانيا عليه عند مقتله، حتى كتبت الصحف البريطانية في رثائه «ما لم يسبق له مثيل في تاريخها»!. ولكنه لا يتردد في إتهام هذه المرثيات «بالنفاق»- هكذا بكل بساطة- ويقول أنه بعد أن قرأ تلك المجموعة الضخمة من المقالات والآراء عن الملك الراحل، أدرك أن «نفاق الإنجليز لا يتجلى في أعظم صوره إلا في رثاء الأموات؟!. وينسى النشاشيبي أن النفاق يكون للأحياء لا للأموات!، وإلا ما سمي نفاقاً، وأن النفاق لا يكون من جانب القوي للضعيف وإنما هو العكس تماماً. وكان الإنجليز في وضع المسيطر بالنسبة لشئون الأردن.

على أن السيد ناصر الدين النشاشيبي لا يتحدث عن كراهية الإنجليز المزعومة للملك عبد الله اعتباطاً، وإنما يتحدث عنها لتخدم خطا في الحلقات الأولى من مذكراته يحاول به أن يلقي بتهمة قتل الملك عبدالله على الإنجليز!.

وهو خط غريب حقاً، لأن النشاشيبي سوف ينقضه بنفسه ويتنازل عنه في الجزء الأخير من مذكراته عندما يلقي التهمة على الملك فاروق، ويؤكد أنه هو الذي دبر لمقتل الملك عبد الله. ولكنه صورة صارخة للتناقضات التي تحفل بها المذكرات.

ولنتتبع الآن محاولة السيد ناصر الدين النشاشيبي إلقاء تهمة قتل الملك عبد الله على الإنجليز. لقد مهد لهذا الإتهام في الحلقة الثانية من مذكراته بالحديث- كما ذكرنا- عن كراهية الإنجليز للملك، وكراهية الملك للإنجليز. وفي الحلقة الثالثة أخذ يشير بأصبع مرتعشة إلى الإنجليز في حديث طويل له مع الاستاذ محمد حسنين هيكل قال فيه:

« رويت لصديقي هيكل.. ونحن وحدنا جلوس في أحد مطاعم القدس القديمة، عن ملامح العلاقة بين الملك و « الحليفة الكبرى » طيلة الشهور التسعة الأخيرة من عمر الملك، وعن سبب تدهور علاقاته مع الانجليز، وعن الزيارات التي كان يقوم بها « السير ألك كركبرايد » إلى مدن الضفة في نابلس والخليل ورام الله والقدس الشرقية وطولكرم وجنين، ويجتمع خلالها مع رؤساء وأعضاء اللجان البلدية في تلك المدن، ويقول لهم جهاراً نهاراً: « ان عليكم معارضة أية سياسة رسمية تهدف إلى عقد صلح مع إسرائيل. ان الصلح « جناية »، وإن على الأردن أن ينتظر أولاً دور مصر في عقد الصلح، ثم يتبعها، أما قبل ذلك فلا. وأن مشاريع الملك الوحدوية تنطوي على خطر، لأن اسرائيل لا تقبل بها، وقد تنتقم بأن تحتل الضفة الغربية، وأن مثل هذه المشاريع الوحدوية تخدم أفراداً ولكنها لا تخدم شعوباً، إلى آخره... إلى آخره ».

ثم يذكر النشاشيبي أنه روى لصديقه هيكل أيضاً « قصة المؤتمرات التي كان يعقدها في مدن الضفة السيد « سعيد المفتي » رئيس الوزراء، وأهمها المؤتمر الذي عقده بدار المدرسة « الرشيدية » بالقدس، من أجل مقاومة سياسة القصر

الملكي تجاه مهادنة إسرائيل، تمهيداً للتفرغ وخلق أنواع من الإتحاد مع العراق، يتبعه نوع من الإتحاد مع سوريا- وأسماء الذين خطبوا في ذلك المؤتمر، والقرارات التي اتخذت يومها، وذلك قبل أن تستقيل حكومة «سعيد المفتي» بأسابيع قليلة لكي يخلفها سمير الرفاعي».

ثم يواصل السيد ناصر الدين النشاشيبي- في موضع آخر- بذر الشكوك والاتهام في وجه بريطانيا بخصوص مقتل الملك عبد الله. فيتحدث عن مصلحتها في التخلص من الملك حتى تتخلص من محاولاته لإقامة «دولة عربية قادرة أن تدعو غيرها من الدول العربية الصغرى للإنضمام إليها، وقادرة أيضاً على حسن استغلال الثروات العربية لمصلحة المعارك الوطنية الكبرى»!. ويستند إلى أن الملك عبد الله كان قد أوشك في ذلك الحين أن ينتهي من مباحثاته الوحدوية مع أبناء عمومته ورجال الحكم في العراق، وأن يتفق معهم نهائياً على صورة العلاقة التي ستربط بين العراق والأردن في المستقبل».

ثم يقول: «ألم تكن بريطانيا- بوسائلها الخاصة والعامة- على علم تام بكل تفاصيل المباحثات السرية التي دارت بين أفراد العائلة الهاشمية في بغداد وعمان، والتي أوشكت أن تسفر عن تحديد الإطار السياسي الذي سيربط بين البلدين في ظل نظام وحدوي جديد؟. وكذلك ألم تكن بريطانيا- بوسائلها الخاصة والعامة- على علم بكل المباحثات السرية التي أجراها الملك عبد الله مع زعماء سوريا وكبار رجال الجيش السوري؟.

وفي الحلقة الرابعة يواصل الدق على هذه النغمة. فيسوق حديث الملك عبد الله مع الصحفية الأمريكية «دوروثي طومسون» المشار إليه، والذي يهاجم فيه الإنجليز، ويقول فيه: «ان الانكليز الذين خذلوا أبي وعائلتي بعد الحرب الأولى، قد عادوا وخذلوني بعد الحرب الثانية، كما خذلوا أهلي وشعبي، فأعطوا فلسطين لليهود، وقاوموا كل مشاريعي لإقامة مشروع سوريا

الكبرى، وأفسدوا بيني وبين أهلي في العراق، وأيدوا مشروع الهلال الخصيب علناً لكي يقاوموه سراً!، وشجعوا التهجم المصري ضدي، وجعلوا من «ضيعتهم» الجامعة العربية نقطة تآمر على حياتي»!.

وفي الحلقة الخامسة يتحدث النشاشيبي عن موقف محطة الشرق الأدنى البريطانية للإذاعة العربية في قبرص، وكيف أذاعت بعد مقتل الملك عبد الله آيات من القرآن الكريم في مطلعها الآية الكريمة: «خذوه فغلوه، ثم الجحيم صلوه»!. ويقول: «أعترف بأني قد حاولت أن ألتمس للمذيع المذكور في المحطة التي تشرف عليها «المخابرات البريطانية» عذراً مقبولاً يبرر سوء إختياره لتلك الآية الكريمة في مثل تلك المناسبة، فلم أستطع. لقد رأيت نفسي، رغم إرادتي، أستعيد كل ما سبق لي وعرفته، أو اطلعت عليه، أو مرّبي، أو سمعت عنه من أحداث سياسية، داخلية وخارجية، تتعلق بموقف الملك عبد الله من «الحليفة الكبرى»، أو موقف «الحليفة الكبرى» من الملك عبد الله. رأيت أمامي مجموعة الصور التي اعتدت أن أراها طيلة السنوات الثلاث الماضية: صور جلوب، وكركبرايد، وبروهرست، ولاش، وآلن كننغهام- مع كل ما رافق تلك الصور من تحديات ومفتريات وألاعيب ومناورات- وقد أطلّت كلها أمامي فجأة بكل ما حملته وما تحمله من معاني الإستهتار بنا، والتآمر علينا، وكأنها تهمس في أذني بألا أدهش لما سمعته من محطة الشرق الأدنى عن الملك عبد الله، وألا أدهش لأي شيء أسمعه من الإنكليز أو عن الإنكليز بالنسبة للملك عبد الله، فاللعبة مثيرة، طويلة، وشيقة، بدأت عام ١٩١٦، وما زالت تبحث لها عن خاتمة»!.

ثم يتحدث عن كلمات التعزية التي ألقاها في إذاعة لندن كل من المستر ونستن تشرشل، والسير رونالد ستورس، أول حاكم بريطاني للقدس، والمستر أتلي، والجنرال سبرز، وجون فيلبي، وألن كننغهام، آخر مندوب سامي

بريطـاني في فلسطين، ومنتغمري، والجنرال باركر، وغيرهم، وينقل عن لسان سمير الرفاعي عبر أسلاك التليفون قوله له تعقيباً على هذه الكلمات: «لو كان هؤلاء الناس صادقين في نصف ما يقولونه الآن، لما قتل الملك عبد الله »!.

ثم ينقل عن الملك حديثاً له مع السفير البريطاني السير ألك كركبرايد يقول فيه الملك للسفير: «أنني أشعر تماماً أن والدي قد سقط بسبب رسالته في توحيد العرب، ولقد خسر عرشه ومات في المنفى بسبب وحدة العرب. لقد قتله أعداء تلك الوحدة لأنهم خصومها، أنا والله ابنه ووريث عهده وحامل رسالته والملتزم بالحفاظ على شرفه واسمه. فهل الذين قتلوه يريدون قتلي أيضاً؟ ».

ولكن النشاشيبي لا يكتفي بكل هذا التلميح الذكي الذي يبذره خلال حلقاته، بل يوجه الإتهام الصريح للإنجليز بقتل الملك عبد الله. فينقل عن نوري السعيد في أواخر أيامه قوله له، ان «ما من مرة اجتمع فيها مع مسئول بريطاني في لندن، إلا وشكا إليه- أي المسئول- من الحاح الملك عبد الله، وتهوره، وملاحقته لتنفيذ مشاريعه الوحدوية. وأنه ملك يحب اللعب بالنار، وأنه أصبح يحارب عامل الزمن بعد أن أصبح يخشى أن يموت قبل أن يحقق مشاريعه وأحلامه ».

ثم يرفع النشاشيبي صوته عالياً فيقول فيما يشبه الشعر المنظوم:

الحلفاء خلقوا المأساة، والحلفاء استغلوها لأغراضهم!.

« الحلفاء حطموا الهيكل، والحلفاء راحوا يتباكون عليه!.

« الحلفاء قتلوا الشهيد، ثم احتفلوا بيوم عاشوراء »!.

الحلفاء اذن هم الذين قتلوا الملك عبد الله في رأي السيد ناصر الدين النشاشيبي، ويقصد بهم الإنجليز. وهو في هذه الحلقات الجديدة يواصل ما طرحه من شكوك في كتابه القديم: «ماذا جرى في الشرق الأوسط »، حين أورد فيه ما أسماه «قصة حفلة البريجادير جاليتلي ».

وقصة حفلة البريجادير جاليتلي، كما رواها ناصر الدين النشاشيبي، هي أن الفريق جلوب «عاش طيلة مدة عمله في الاردن، إلى أن سقط الملك عبد الله قتيلاً أمام المسجد الأقصى في القدس، يواظب على زيارة الملك في الديوان الملكي في صباح كل يوم جمعة، وصباح كل عيد، وفي كل زيارة يقوم بها الملك إلى الضفة الغربية أو إلى معسكر من معسكرات الجيش الأردني. ولم يشذ جلوب عن هذه القاعدة ويتخلف عن مرافقة الملك في زيارته للضفة الغربية، إلا مرة واحدة، هي الزيارة التي وضعت حداً لحياة الملك وسقط خلالها صريعاً »!.

ويمضي النشاشيبي في هذه القصة قائلا: «انه لمن عجائب الصدف، التي لا تخلو من معنى وتفسير ونتائج، أن يذهب جلوب وجميع الضباط الإنجليز في الجيش العربي إلى مدينة «أربد» في شمال شرقي الأردن، تلبية لدعوة وجهها إليهم قائد اللواء س. جاليتلي S. Galletly بمناسبة ترقيته إلى رتبة بريجادير، في اليوم الذي ذهب فيه الملك عبد الله إلى القدس. فقد كانت قصة هذه الحفلة، التي لم يعتد أي ضابط إنجليزي في الجيش العربي أن يقيمها من قبل، ولم يعتد قائد الجيش جلوب أن يحضرها بنفسه، مع حقيقة اعتذار قائد الجيش عن مرافقة الملك- كما جرت العادة- إلى الضفة الغربية- كل هذه الأسرار تجعل من قصة البريجادير جاليتلي في «أربد» أشبه بلغز كبير قد يتولى المستقبل مهمة تفسيره وكشفه »!.

الشكوك في الإنجليز وتدبيرهم لمقتل الملك عبد الله- إذن- قديمة لدى ناصر الدين النشاشيبي، تكاد تبلغ مبلغ اليقين. وهو في حلقاته الجديدة يؤكدها بقوله أن الحلفاء قتلوا الشهيد. على أنه من سوء حظ النشاشيبي أنه لا يلبث أن يهدم بنفسه هذه الشكوك، ويفند النتيجة التي توصل إليها، بما أخذ يسوقه في نفس الحلقات من أدلة دامغة على أن المخابرات البريطانية كانت تسهر

على حياة الملك عبد الله، وتحذره باستمرار، حتى آخر لحظة، من المؤامرات التي تدبر ضده!.

ففي الحلقة الثانية من مذكراته يقول: «قال لي محمد السعدي، كبير الياروان- ثم أصبح فيما بعد رئيساً للمخابرات العامة في الأردن- أنه سمع عن أخبار قد وصلت إلى الملك منذ أسابيع، ومفادها أن لدى المخابرات البريطانية ما يؤكد أن هناك مؤامرة لاغتيال الملك، وأن التنفيذ يكون عن طريق تسلل أحد القتلة المحترفين إلى صفوف كبار المستقبلين أو المودعين في المناسبات الرسمية التي يتواجد فيها الملك، ثم الوصول إلى الملك واغتياله عن قرب».

ويقول النشاشيبي أنه رد على السيد محمد السعدي بأنه يذكر أن السفير البريطاني في الأردن، السير ألك كركبرايد، قال له قبيل سفره في اجازة إلى بريطانيا خلال ربيع عام ١٩٥١: «لقد سبق لي ونقلت إلى الملك أخباراً خاصة تتعلق بسلامته. وقد وصلتني هذه الأخبار من حكومتي، التي تسلمتها بدورها من حكومة «غير عربية» موجودة في المنطقة. ولقد نصحت الملك أن يتجنب الظهور الكثير في الإحتفالات والمناسبات. كما نصحته، وهو يتقبل مني النصيحة بتفهم تام، بأن يقلل من تنقلاته بين القصر الملكي في عمان وقصر «المصلي» في قرية الشونة، إذ أن الطريق التي يسلكها الملك في تنقلاته بين هذين القصرين مليئة بالمتعرجات والحفر ومحاطة بالوديان الخطرة والتلال الصخرية التي تصلح أن تكون مخابيء سرية. وأريد منك- والكلام للسفير البريطاني- أن تتذكر دائماً هذه النصيحة في كل ما يتعلق بتنقلات الملك وأسفاره ومقابلاته».

ثم يروي النشاشيبي أنه قبل ٢٤ ساعة من اغتيال الملك عبد الله، قال له الملك «بلهجة قلقة مملوءة بالآلم»: «لقد جاء يوم أمس في عمان من يحذرني بلسان السفارة الأمريكية من أن هناك مؤامرة معدة لاغتيالي، ومكان تنفيذها

القدس أو عمان. وأن المخابرات الأمريكية تنصحني بعدم السفر إلى القدس في هذه المرحلة. وإذا كان لا بد من السفر فالمطلوب إتخاذ إجراءات المحافظة على سلامتي »

ومع كل هذا، ومع كل هذا السهر والحرص على حياة الملك عبد الله من جانب المخابرات الإنجليزية والمخابرات الأمريكية، يقول السيد ناصر الدين النشاشيبي بكل جرأة ان « الحلفاء قتلوا الشهيد »!.

على أنه لا يلبث أن يتنازل كلية، وبمحض إرادته عن هذا الإتهام للإنجليز بقتل الملك عبد الله، ويتحول في النصف الثاني من حلقات مذكراته إلى توجيه الإتهام إلى الملك فاروق.

فما هو السبب في هذا التحول؟.

يجدر بنا قبل الدخول في معالجة إتهام السيد ناصر الدين النشاشيبي للملك فاروق بتدبير إغتيال الملك عبد الله، أن نشير إلى حقيقة هامة، هي أن النشاشيبي لم يأت بجديد في هذا الإتهام، ولم يكشف الستار عن خبيء، وإنما هذا الإتهام برز أثناء التحقيق مع المتهمين في شهري يولية وأغسطس ١٩٥١، وأبرزته الصحف المصرية في ذلك الحين دون حرج. وكان الذي أذاع هذا الإتهام هو السيد وليد صلاح، النائب العام للأردن وقتذاك، وهو نفسه السيد وليد صلاح الذي أرسل إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي رسالة بهذا المعنى نشر صورتها في الحلقة العاشرة من مذكراته!.

ففي يوم ٢١ أغسطس ١٩٥١، أرسل مندوب المصري إلى جريدته من عمان، يخبرها بأنه علم من السيد وليد صلاح بك، النائب العام للمملكة العربية الهاشمية، والذي كان يعالج التحقيق في قضية إغتيال الملك عبد الله، بعض أسرار التحقيق الذي أجرته النيابة مع بعض المتهمين، وعرف منه أن المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني، « زعم » في إعترافاته أنه علم من السيد عبد

الله التل ، المتهم الرئيسي في المؤامرة ، أن « وراء هذه المؤامرة مقاماً عالياً في مصر ». وعندما سأله السيد وليد صلاح عن السبب الذي يؤيد هذا الزعم ، أجاب الدكتور موسى الحسيني ، بأن « مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود ». وقد رد عليه السيد وليد صلاح في الحال بأن « هذه المسألة التي أثيرت مراراً ، أصبحت في حكم الميتة ، ومصر أعلم الدول بذلك ». ولم يعقب الدكتور موسى الحسيني على ذلك بشيء ، ووقفت المناقشة عند هذا الحد ، واكتفى النائب العام بتسجيلها « دون أن يجعل منها مسألة شائكة »!.

وفي اليوم التالي ، ٢٢ أغسطس ١٩٥١ ، نشرت جريدة المصري أنه ورد في البيان الثالث الذي أدلى به الدكتور موسى الحسيني في التحقيق ، أنه عندما قابل عبد الله التل في القاهرة ، وقال له إنه من المستحيل الإستمرار في المؤامرة بدون مال ، كان الجواب الذي سمعه من التل : انه ليست لديه نقود ، ولكن « مصدراً عالياً » اتصل به فيما بعد ووعد بدفع مبلغ محترم إذا تم الإغتيال!.

على أن السيد عبد الله التل أنكر هذه الإتهامات في ذلك الحين ، ووصف السيد وليد صلاح بأنه «أحد الخونة الفسطينيين »!، وأن « الحكومة وجدت فيه منفذاً لرغبتها ودسائسها »، وأنه « سار في التحقيق كما يشتهي جلوب باشا ». وقال انه لا يعترف بهذه التحقيقات التي أجريت في ظروف الإرهاب والتعذيب ، وأنه ليس من دعاة العنف أو الإغتيال السياسي « وخاصة نحو جلالة الملك الراحل ».

إتهام فاروق إذن بتدبير مؤامرة إغتيال الملك عبد الله ، ليس سراً جديداً أذاعه السيد ناصر الدين النشاشيبي ، وإنما الجديد هو أن النشاشيبي ، عندما بدأ كتابة حلقاته ، لم يكن يولي هذا الإتهام أي عناية ، أو لم يلتفت إليه ويلق إليه بالاً ، حتى وصلته رسالة السيد وليد صلاح التي نشرها في الحلقة العاشرة ، والتي اتهم فيها فاروق صراحة بتدبير هذا الإغتيال ، فحول إهتمامه إلى هذه

الناحية. وهذا يدل على أن السيد ناصر الدين النشاشيبي عندما بدأ كتابة مقالاته لم يكن لديه تصور عام عن الموضوع الذي يعالجه، وهو من قتل الملك عبد الله، وإنما كان يستهدف غرضاً أكبر وأخطر، هو تبرئة ساحة الملك عبد الله أمام التاريخ!.

والأدلة على ذلك كثيرة نثبتها كالآتي:

أولاً- أن السيد ناصر الدين النشاشيبي- كما رأينا- قد خصص النصف الأول من حلقاته لتوجيه الإتهام إلى الإنجليز بتدبير مقتل الملك عبد الله. ولو كانت المسألة واضحة في ذهنه منذ البداية، لركز جهوده في الجانب من الإتهام الذي انتهى إليه بالفعل وهو إتهام فاروق، وأخذ يسوق الأدلة لإثباته- لا أن يفعل العكس- فيوجه الإتهام إلى الإنجليز أولاً، ثم يعود فيوجهه إلى فاروق ثانياً!.

ثانياً- أن النشاشيبي لم يخص فاروق، على مدى الحلقات الست الأولى إلا بعبارتين عابرتين وردتا في ثنايا كلام الملك عبد الله، ولم تكونا في سياق التدليل على إدانة فاروق. ففي الحلقة الثالثة أورد النشاشيبي أنه عندما أراد الملك عبد الله أن يزور تركيا، «نصحه السفير البريطاني بأن يبقي خبر هذه الزيارة سراً إلى أن يصل إلى استنبول، وأن يذهب بطريق الجو، وأن يستقل في رحلته طائرة حربية بريطانية تقلع به من مطار المفرق». وكل ذلك «خوفاً عليه من مؤامرة قتل يعدها القصر الملكي ومخابرات حزب الوفد ورجال فاروق»- على حد تعبير السفير البريطاني!.

ونلاحظ أن هذه العبارة لا تتناول فاروق وحده، وإنما تتناول أيضاً حزب الوفد!- مما يلغي أثرها تماماً، لأن حزب الوفد لم يكن فاشياً أو حزباً سرياً يقتل خصومه، وإنما كان أكبر حزب جماهيري في مصر، وأكبر حزب ليبرالي شهدته مصر طوال تاريخها، ولم يكن أسلوبه التآمر والإغتيال. ومع ذلك فلم

يعلق النشاشيبي بحرف واحد على هذه العبارة، بل تركها تمر دون إهتمام. وأكثر من ذلك أنه مضى بعدها مباشرة في إثارة الشكوك والإتهامات حول « الخليفة الكبرى »!. واستمر في ذلك في الحلقة الرابعة ثم الخامسة.

أما الإشارة العابرة الثانية إلى فاروق، فقد وردت في الحلقة السادسة من المذكرات!. حين كان الملك عبد الله في رحلة مع أفراد حاشيته إلى الجنوب للوصول إلى العقبة. وكان مقرراً أن يتناول طعام العشاء على ظهر إحدى البوارج البريطانية الراسية في ميناء العقبة. فبينما كان يبلغ أفراد حاشيته خبر دعوة قائد البارجة له على العشاء، « طبع على شفتيه ابتسامة ممزوجة بكل معاني الألم والمرارة »- حسب تعبير النشاشيبي!- وقال: « هذا إذا سمح لنا بذلك الملك فاروق »!.

وقد شجعت إبتسامة الملك النشاشيبي على أن يسأله قائلاً:

- وما علاقة الملك فازوق بعشاء جلالتك على سطح إحدى بوارج بريطانيا الراسية في ميناء أردني؟.

وصاح الملك قائلاً: « هذا هو ما يحيرني أنا أيضاً!. فقد جاءني أمس الأربعاء رئيس البعثة البريطانية عندنا في « عمان »، وقال لي ان مصر قد علمت بنية ملك الأردن زيارة « العقبة »، وأنه سيلبي دعوة قائد إحدى البوارج الإنجليزية ويتناول معه طعام العشاء، ثم يتجول في مياه الخليج لمدة ساعات يعود بعدها إلى الشاطىء. وأن مصر تحتج على هذه الزيارة، ولا تسمح لملك الأردن بالتجول في مياه الخليج إلا بإذنها وبموافقتها!. وأن الملك فاروق شخصياً يعتبر مثل هذا العمل من بريطانيا، ومن ملك الأردن، تحدياً شخصياً له. وأن السفير البريطاني في القاهرة قد أبلغ حكومته بالموقف، وطلب منها التعليات لكي يبلغها للبعثة الدبلوماسية فتقوم بتبليغها لقائد البارجة »!.

ويعترف النشاشيبي أنه « شك بصحة كلام الملك »، و « شعر بأنه، لفرط

كراهيته لفاروق، قد اختلق أمامه هذه القصة كي يشاركه الحقد على ملك مصر ». وعندما حاول أن يشكك بكلام الدبلوماسي البريطاني صاحب الرواية، احتد الملك عليه قائلاً: «يا ابني، أنا لست بحاجة إلى أمناء ومستشارين، أنا اخترتك للعمل معي كي تسمع مني قصة حياتي، ومدى ما تحملته من الغريب والبعيد والحليف والعدو والجار والأجنبي، ثم تكتبها وتنشرها بعد موتي »!.

وهذه الرواية- رغم بلاغتها- لا تتضمن، كما هو واضح، حديثاً عن مؤامرة يعدها فاروق.

ثالثاً- أن تحول النشاشيبي إلى إتهام فاروق لم يبدأ إلا بعد تلقيه رسالة السيد وليد صلاح التي قرر فيها أن المؤامرة قد حيكت بأمر الملك فاروق. وقد نشر النشاشيبي صورة هذه الرسالة في الحلقة العاشرة من مذكراته كما ذكرنا. وقد لاحظنا على هذه الرسالة أنها مؤرخة في ٢٨ يناير ١٩٨٠، أي بعد نشر ثلاث حلقات كاملة من المذكرات، وبطبيعة الحال فقد تسلمها السيد ناصر الدين النشاشيبي بعد هذا التاريخ. ومعنى ذلك أنه حين تلقى الرسالة كان قد قطع بالفعل شوطاً طويلاً في كتابة حلقاته!. وهذا ما دعانا إلى القول بأنه عندما بدأ معالجة موضوعه لم يكن لديه تصور عام عن مدبر مؤامرة إغتيال الملك عبد الله.

رابعاً- محاولة السيد ناصر الدين النشاشيبي الإطلاع على وثائق الأرشيف البريطاني العام، لمعرفة من قتل الملك عبدالله. فقد لاحظنا أن سيادته لم يشرع في الإطلاع على هذه الوثائق إلا بعد أن كان قد كتب جزءاً كبيراً من مذكراته، وبعد أن نشر منها بالفعل أربع حلقات كاملة. فقد اعترف السيد ناصرالدين النشاشيبي بأن زيارته للأرشيف البريطاني العام قد جرت في فبراير ١٩٨٠، بينما نشرت أولى الحلقات يوم ١٤ يناير ١٩٨٠!. ومعنى ذلك أن

السيد النشاشيبي يكتب أولاً، ثم يبحث ثانياً!- أي على العكس تماماً مما يفعل أي كاتب: يجمع مادته ثم يكتب- ولكن الهدف الرئيسي لم يكن البحث عن قاتل الملك عبدالله، وإنما اتخاذ الموضوع محوراً تدور حوله مرافعة السيد النشاشيبي.

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الأسلوب في المعالجة إلى الخطأ والتخبط بين إتهام الإنجليز تارة وإتهام فاروق تارة أخرى. وسنرى الآن كيف انتهت اطلاعات السيد ناصرالدين النشاشيبي في الأرشيف البريطاني إلى ظهور طرف ثالث يهمه قتل الملك عبدالله، وهو حسني الزعيم!.

فقد ذكر السيد النشاشيبي أنه في فبراير ١٩٨٠، أي بعد ثلاثين عاماً من حديث الملك عبدالله معه يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٠، كان جالساً بين دهاليز الوثائق السرية يطلع على أسرار عام ١٩٤٩، في الوثائق البريطانية التي أفرجت عنها بريطانيا والمتعلقة بفلسطين. وإذا به- على حد قوله- «يهمس لنفسه وكأنه يخشى أن يسمعه أحد: الآن عرفت من قتل الملك عبدالله»!.

فمن هو قاتل الملك عبدالله كما عرفه النشاشيبي من الوثائق البريطانية السرية؟.

إن النشاشيبي يستدل في هذه الحلقة بنصوص ست رسائل سرية بريطانية، ليس من بينها من يتحدث عن قتل الملك عبدالله سوى رسالة واحدة، هي التي نشرها تحت هامش رقم ٤! وتتضمن حديثاً لحسني الزعيم في دمشق مع المستر برودميد، أرسله هذا إلى الخارجية البريطانية يقول فيه:

«أما عن الأردن، فقد قال لي حسني الزعيم ان بريطانيا هي التي تنفق على جيش الأردن، وأن هناك عشرات من الضباط الإنجليز في الجيش الأردني. فقلت له: إن الأردن دولة مستقلة ومن حقها أن تختار السياسة التي تناسبها. قال لي إنه لن يوافق مطلقاً على سوريا الكبرى او الهلال الخصيب. ولكنه- كما

أشعرني- يؤمن باحتمال إنضمام الأردن إلى سوريا إذا قتل عبدالله، عندئذ تنضم الأردن تحت نظام جمهوري. أحسست بخطورة كلام حسني الزعيم، وأرجو أن يصله منكم النصح بأن يتحفظ في كلامه وأحاديثه».

على أننا نعرف أن حسني الزعيم كان قد أطيح به في انقلاب على يد الحناوي وأعدم أثناء حياة الملك عبدالله. فهل يمكن القول إنه كان وراء اغتيال الملك عبدالله؟. ومع ذلك لا يتردد السيد ناصرالدين النشاشيبي في أن يقول لنا بكل جرأة إنه، بعد إطلاعه على الوثائق، عرف من قتل الملك عبدالله!.

على أن الأغرب من ذلك، هو أن السيد ناصرالدين النشاشيبي يوقعنا في مشكلة عويصة حقاً. فإذا كان قد فشل في العثور على وثائق تحدد بصورة قاطعة من هو قاتل الملك عبدالله، فليجعل من غياب هذه الوثائق دليلاً في حد ذاته على أن القاتل هو الملك فاروق!.

ففي حديثه عن الدكتور موسى عبدالله الحسيني، المتهم الثاني في مؤامرة الإغتيال، يقول انه حاول أن يعرف «تاريخ موسى السري، من خلال الإطلاع على «اضبارته» السرية التي تحتوي على تقارير وزارة الخارجية وسفراء انجلترا ورجال المخابرات عنه. ورأيت عنوان الإضبارة، واسم صاحبها، مدرجاً في لائحة المواد المعروضة للكشف بعد مرور ثلاثين سنة عليها. وعندما طلبت إضبارة موسى عبدالله الحسيني على نمرتها المدرجة تحت حرفي FO لسنة ١٩٤٩ رقم ٣٧١ ضمن الكاتالوج الذي يحمل أرقام ٧٣٤٤١ إلى ٨٠١٢٣، وجدت أن الإضبارة المذكورة قد عادت وأغلقت بأمر الحكومة البريطانية لفترة أخرى لا تقل عن خمس وسبعين سنة تبدأ من اليوم!. هذه الإضبارة بالذات، مع إضبارة سرية أخرى تتعلق باسم شخصية عربية أردنية ورد اسمها في حادث اغتيال الملك عبدالله، تحمل رقم FO ٣٧١ لعام ١٩٤٩ نمرة ٧٥٣٧٥

وزارة الخارجية، قد صدر الأمر الرسمي من الخارجية البريطانية بإبقائها مغلقة حبيسة لمدة ٧٥ سنة أخرى »!.

ويتساءل النشاشيبي: «لماذا؟، لأي غرض؟، بأي هدف؟، لإخفاء ماذا؟، للتستر على أي سر؟، لا أدري، لا أدري، لا أدري! ».

وهكذا يستخدم السيد ناصرالدين النشاشيبي غياب الوثيقة في نفس الموضع الذي تستخدم فيه الوثيقة، وهو إدانة فاروق!. ثم يطلب إلى القارىء الإنتظار إلى العام القادم، عندما تكشف الوثائق القادمة عن هذه الحقيقة عند الإفراج عنها في ملفات وزارة الخارجية البريطانية- وهـي أن الملك فاروق «الغارق حتى أذنيه في فجور الاثم والهزيمة والقمار والنساء والمجون والفساد، لم يجد من وسيلة عاجلة يعلن بها نفسه خليفة للمسلمين، ويحقق بها مثل هذه الأمنية، سوى القضاء على ملك هاشمي مسلم عربي اسمه عبدالله بن الحسين، فيتآمر عليه، ويعثر على الوسيط، ويدفع المال، وينفذ الجريمة »!.

وبعد هذا، ألا يمكننا القول بأن السيد ناصر الدين النشاشيبي يكتب مذكراته السياسية على طريقة كتاب الرواية البوليسية؟. ولكن مع فارق بسيط، هو أن كاتب الرواية البوليسية يعرف مسبقاً من هو القاتل، ولكن السيد ناصر الدين النشاشيبي لا يعرف قاتل الملك عبد الله، لأنه بدأ تأليف روايته- كما ذكرنا- من قبل أن يجمع أوراقه ودون أن يكون لديه تصور عام!.

وقد كان من حقنا بعد ذلك أن نرفض مناقشة الاتهام الذي وجهه السيد ناصر الدين النشاشيبي للملك فاروق، ولكن من حق القارىء علينا، ومن حق الحقيقة التاريخية المهدرة في مذكرات النشاشيبي، أن نناقش هذه القضية بمنتهى التجرد، لاعادة الحق إلى نصابه، وإعطاء قاتلي الملك عبد الله فرصتهم المتكافئة أمام محكمة التاريخ، لأن المسألة أكبر من الملك عبد الله ومن قاتليه.

هي مسألة تاريخ نضال هذه الأمة العربية الذي يجب أن يكتب بكل أمانة ودقة بعيداً عن التزييف.

ويعتبر حجر الزاوية في مناقشة هذه القضية وتكوين حكم تاريخي منصف وصادق وعادل فيها، هو الدافع إلى اغتيال الملك عبد الله. اننا إذا استطعنا الاجابة على هذا السؤال: لماذا اغتيل الملك عبد الله؟، لأمكننا الاجابة على السؤال التالي وهو: من قتل الملك عبد الله؟.

فما هو الدافع إلى قتل الملك عبد الله؟.

ان الدافع الوحيد الذي عزي إلى الملك فاروق لتدبير مؤامرة اغتيال الملك عبد الله هو الطمع في الخلافة وزعامة المسلمين. وقد ورد هذا الدافع في مذكرات السيد ناصر الدين النشاشيبي على لسان الملك عبد الله في أثناء حديث له مع هزاع المجالي حضره النشاشيبي. ففي هذا الحديث قال الملك:

«ان الذي يخطط لموتي هو الذي يتمنى مجيء الفوضى والخراب لهذه المملكة، وأن تنتج عن موتي فرصة تمكن اليهود من احتلال الضفة الغربية بحجة الدفاع عن أنفسهم بعد غياب الملك القادر على حفظ التوازن والنظام والهدوء على حدودهم. وقد يخطط لموتى من أزعجهم الحاحي بضرورة تنفيذ مشاريع الوحدة في سوريا، أو الذين يشعرون بتأنيب الضمير لأنهم خدعوا والدي، وتنكروا لعهودهم ومواثيقهم مع أولاده. أو الذين يدرون ما يجول بخاطري حول ترتيب أمر الوراثة على عرش الأردن، والاتفاق والتفاهم مع أفراد أسرتي في بغداد، بحيث يتقارب العرشان، وتتوحد الجهود، ويتحقق نوع من الاتحاد الذي طالما عشنا نحلم به ونتمناه. وقد يتمنى موتي فاروق.. الذي يحلم بالخلافة الاسلامية وزعامة المسلمين، ويحس بأن الأسرة الهاشمية تنافسه على ذلك. أو الذين يظنون بأنني سأهادن اليهود على حدودي الغربية لكي أتفرغ لحل مشاكلي على حدودي الشرقية أو الجنوبية. هؤلاء يا هزاع هم الذين

يستفيدون من النتائج المترتبة على موتي. أما المفتي، وأما المسكين شكري القوتلي، أو «الخضرا» أو غيرهم، فلكل منهم أعداء وخصوم، ولدى كل منهم مشاكل تشغله عن التفكير في أمر الملك عبد الله ومحاولة التخلص منه».

ونلاحظ في هذا الحديث أنه يشمل إلى جانب فاروق، الانجليز واليهود!. كما أن الملك عبد الله يحصر الدافع للملك فاروق في تدبير قتله في حلم الخلافة الاسلامية وزعامة المسلمين. كما نلاحظ أيضاً في هذا الحديث أن الملك عبد الله لا يتحدث عن تخطيط من جانب فاروق لقتله، وإنما يتحدث عن «أمنية»، فيقول ان فاروق «يتمنى» موته لمنافسة الأسرة الهاشمية له في الخلافة الاسلامية وزعامة المسلمين.

أما المصدر الثاني فيتمثل في السيد وليد صلاح، النائب العام السابق للأردن، في رسالته التي كتبها إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي يوم ٢٨ يناير ١٩٨٠، وفيها يحدد السبب في تدبير فاروق لمؤامرة قتل الملك عبد الله، بطمعه في الخلافة. وسنتعرض لها بتفصيل أكثر في موضع آخر.

ثم يورد النشاشيبي قصة (لم يذكر مصدرها) تروي أنه عندما تأسست الجامعة العربية، واتخذت من مدينة القاهرة مقراً لها، هز الملك عبد الله رأسه متسائلاً: «ولماذا لا تكون بيروت، أو دمشق، أو بغداد مقراً لهذه الجامعة؟ لماذا القاهرة؟. وعندما وصل هذا الكلام لمسامع الملك فاروق، أطلق في الهواء ضحكة عالية طويلة، وقال: «إذا كان الأمير عبد الله لا يريد للقاهرة أن تصبح مقر الجامعة العربية، فاني سأصر على أن أجعل العاصمة مقر الجامعة العربية وعاصمة الخلافة الاسلامية أيضاً!. ثم راح فاروق يسعى للخلافة»!.

ويروي النشاشيبي- بدون مصدر أيضاً- أن الملك فاروق راح يتساءل: «من يمكن أن ينكر عليه لقب الخلافة في الداخل أو في الخارج؟». وعندما قيل له ان الانجليز قد يعارضون الفكرة، أجابهم: «عندما عارض الانجليز

الملك الحسين بن علي في أن يصبح خليفة للمسلمين، كانوا يحكمون امبراطورية، وكانت عندهم الهند، وكانوا هم أغنياء العالم، وكان الملايين من المسلمين تحت امرتهم، أما اليوم فلن أسمح لانجليزي واحد أن يجرؤ على معارضتي في حمل لقب الخلافة». قيل له: «قد تعارضك في ذلك الأسرة الهاشمية المالكة في العراق وفي الأردن»، فأجابهم: «هذا عداء تقليدي قديم. فمنذ القدم ومصر تنازع الشريف الحسين زعامته للمسلمين أو العرب.. ولن يكون غريباً أن يبادر الهاشميون إلى معارضتي في تسلم زمام الخلافة. انهم يريدون الخلافة لأنفسهم، ولكني لن أسمح لهم بهذا الشرف!».

وهكذا- كما يقول النشاشيبي- مضى فاروق ينفذ أحلام الخلافة الاسلامية.. والتقى نتيجة مطامعه وعقده وسوء أخلاقه وفجوره وتدهور سمعته، في العداء للملك الأردني عبد الله بن الحسين، مع الانجليز!. هكذا تقابل فاروق مع الانجليز ومع اليهود في الدس على «عبد الله» والتآمر عليه، لكي يغسل عن نفسه عار الهزيمة في حرب عام ١٩٤٨، ولكي يعلن نفسه خليفة للمسلمين دون معارضة الهاشميين، ودون نقد وسخرية الملك الهاشمي عبد الله ابن الحسين. وهكذا انقلب الملك إلى متآمر، وأضحى «الملك العادل» مجرد انسان حاقد يحاول بكل طاقاته التخلص من ملك الأردن ومن أفراد الأسرة الهاشمية».

على هذا النحو، ومن هذا العرض، يتضح أن طمع فاروق في الخلافة الاسلامية هو الدافع الرئيسي الذي يستند إليه كل من النشاشيبي ووليد صلاح في اتهام فاروق بتدبير مؤامرة قتل الملك عبد الله. وهذا الاستناد- في رأينا- فيه استهانة بعقول القراء للأسباب الآتية:

أولاً- أن مصر في ذلك الحين كانت في أوائل الخمسينيات، أي بعد ربع قرن من كتاب الشيخ علي عبد الرزاق: «الاسلام وأصول الحكم» الذي ضرب

فيه فكرة الخلافة ضربة قاصمة. وكانت قد بلغت من النضج السياسي ما جعل فكرة الخلافة الاسلامية تتوارى عن الساحة السياسية بصورة تامة لا تجد لها أثراً في الكتابات السياسية أو برامج الأحزاب أو المعارك الفكرية. ورغم أن الاخوان المسلمين قد أعلنوا في عام ١٩٣٨ أنهم يجعلون فكرة الخلافة والعمل لاعادتها «في رأس منهاجهم »- إلا أن هذه الفكرة تراجعت إلى ذيل منهاجهم في الأربعينيات، فلم تتخذ شكلاً إيجابياً، كما فعل جماعة شباب محمد المحدودة النشاط والانتشار حين اتخذت قراراً في سبتمبر ١٩٤٥ بمبايعة الملك فاروق بالخلافة! إذ اكتفت جريدة الأخوان بنشر هذا القرار دون أن تتخذ قراراً مثله!. ثم ما لبثت علاقاتها مع القصر أن تأثرت بعد حلها والقاء قادتها في السجون على يد حكومتي النقراشي باشا وإبراهيم عبد الهادي اللتين كانتا تحكمان باسم القصر. وبالتالي، فعند مقتل الملك عبد الله لم تكن هناك في مصر جماعة أو هيئة حزبية يمكن أن تساند فاروق في أحلام الخلافة المزعومة، ولم تكن هذه الفكرة مطروحة في الساحة السياسية بأية صورة من الصور.

ثانياً- أن السعي للخلافة الاسلامية من جهة القصر الملكي، وفاروق بالذات، كان قد انتهى من الناحية السياسية من قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، بعد فشل خطة علي ماهر باشا في اجتذاب الشعب المصري إلى هذه الفكرة، تحت معارضة حزب الوفد العلنية لها. ورغم أن الملك فاروق ظل يحكم البلاد من خلال وزارات أحزاب الأقلية منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى عزله في يولية ١٩٥٢، فيما عدا أربع سنوات حكم فيها حزب الوفد، إلا أنه لم تعلن أية وزارة من هذه الوزارات عزمها على تحقيق فكرة الخلافة الاسلامية في برنامجها، أو تجرؤ على التلميح بها.

ثالثاً- أن تصرفات الملك فاروق الشخصية التي كانت تخالف تعاليم الدين الإسلامي، والتي كانت مكشوفة يعرفها أفراد الشعب المصري والعالم

الإسلامي، لم تكن مما تعطى فاروق أي أمل في هذه المسألة بالذات!. وكان فاروق يعرف شعور المصريين الذين كانوا يؤيدون حزب الوفد المناهض له في غالبيتهم الكبيرة، كما كان يعرف شعور العالم الإسلامي أيضاً، فيذكر أحمد بهاء الدين في كتابه: «فاروق ملكاً»، أن السيد ظفر الله خان، وزير خارجية باكستان، والمعروف بجرأته وصراحته، كان ماراً بالقاهرة، وتشرف بمقابلة الملك فاروق، فوجه نظر فاروق بلباقة إلى تصرفاته التي تسيء إلى سمعته وسمعة العالم الإسلامي كله في الخارج، وقال له ان بلاد العالم الاسلامي الآن محط أنظار العالم أجمع، وأن أعداءها الكثيرين يتربصون بها، وهذا الموقف يلزم رؤساء الدول الاسلامية بأن يراعوا في سلوكهم تقاليد الإسلام، وأن يتمسكوا بقواعده، وأن تكون حياتهم المستقيمة قدوة لشعوبهم.. الخ. وفهم فاروق المقصود، فنهض واقفاً وأنهى المقابلة.

رابعاً- أن اقدام فاروق على تدبير مقتل الملك عبد الله سعياً وراء الخلافة، قد يكون له ما يبرره لو كانت ظروف الخلافة بالنسبة له ناضجة ولم يكن يقف في طريقه سوى الملك عبد الله، فأزاحه. ولكن هذه الظروف كما ذكرنا كانت منعدمة، وبالتالي فهذا المبرر لا يصلح دافعاً لفاروق على ارتكاب هذه المؤامرة.

خامساً- من الطريف أيضاً، أن فرصة الملك عبد الله لخلافة المسلمين كانت منعدمة تماماً. فان موقفه في حرب فلسطين، واتصالاته المعروفة باليهود، وعلاقاته بالانجليز، كانت قد أفقدته عطف العالم العربي، بل العالم الإسلامي الأوسع رقعة الذي كان يطمع أن يكون خليفة عليه.

سادساً- أن تنصيب خليفة المسلمين لا يتم بمحض ارادة أي حاكم أو ملك، وإلا نصب كل ملوك العالم الإسلامي وحكامه أنفسهم خلفاء عليه!. وإنما يتم

عن طريق القوة، أو عن طريق موافقة مؤتمر إسلامي من حكام المسلمين، ولم يكن أي من هاتين الوسيلتين متوفرة في ذلك الحين.

سابعاً- إذا كان تحقيق هذه الفكرة الخيالية قد طاف بذهن فاروق، ودفعه إلى التخلص من الملك عبد الله، فلماذا لم ينصب نفسه خليفة للمسلمين بعد مقتل الملك عبد الله؟. انه من الثابت أن الساحة السياسية المصرية لم تشهد أية أفكار تتعلق بهذه المسألة بعد اغتيال الملك عبد الله.

أليس في كل هذه الحجج، التي تجاهلها كل من السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاخ، ما يبرر وصفنا لفكرة طمع فاروق في الخلافة بأن فيها استهانة بعقول القراء؟.

مع ذلك يجب أن ننبه إلى أننا حتى الآن لم نتعرض إلا للدافع الذي أورده كل من النشاشيبي ووليد صلاح والمعزو إلى فاروق لتدبير المؤامرة، ولم نناقش بعد إذا كان هناك دور قد لعبه فاروق في المؤامرة أم لا. فتفنيد فكرة الخلافة الاسلامية كدافع للمؤامرة شيء، وتفنيد دور فاروق شيء آخر. ذلك أننا وان كنا لا نستطيع في ضوء المعلومات التاريخية المتاحة لنا حالياً أن نجزم بعدم وجود دور لفاروق في المؤامرة، كما استطاع كل من السيد النشاشيبي والسيد وليد صلاح أن يجزما بوجود هذاالدور، الا أننا نفضل أن ندع الباب مفتوحاً، ولا نستبعد هذا الدور. ولكن الخلاف الأساسي يبقى وهو: ما هو حجم هذا الدور، وما هو الدافع الحقيقي وراءه!. وسيرى القارئ أن هذا الخلاف هو جوهر القضية التي نحن بصددها، وأن حسمه سيكون فيه القضاء على هذه المحاولة المتعمدة لتزوير التاريخ. والتي تستهدف اظهار حادثة اغتيال الملك عبد الله في صورة جريمة تحركها المصالح الاستعمارية أو الأطماع الشخصية لملك مصر، وتنتفي منها الدوافع الوطنية أو القومية التي فجرتها سياسة عبدالله.
فهل كانت حادثة اغتيال الملك عبدالله يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ جريمة

دفعت إليها المصالح الاستعمارية للانجليز أو أطماع الخلافة الإسلامية للملك فاروق، كما حاول السيد ناصر الدين النشاشيبي اثبات ذلك، أم كانت حادثة دفعت إليها عواطف وطنية وقومية تفجرت نتيجة سياسة الملك عبد الله؟.

للرد على هذا السؤال يجب علينا أن نستعرض الأقوال التي أدلى بها الدكتور موسى عبد الله الحسيني، المتهم الثاني في قضية اغتيال الملك عبد الله، في التحقيق، وما ورد في رسالة السيد وليد صلاح، النائب العام للأردن السابق، إلى السيد ناصر الدين النشاشيبي في ٢٨ يناير ١٩٨٠.

وبالنسبة لأقوال الدكتور موسى الحسيني، فوفقا لكلام ناصر الدين النشاشيبي، فانه اعترف في أقواله بأنه «كان في المؤامرة على اتصال بشخصية أردنية معروفة في مصر، وأن هذه الشخصية كانت متصلة بدورها مع صبور باشا المتصل بدوره مع الملك فاروق، ملك مصر. وكان الهدف من المؤامرة هو الخلاص من الهاشميين حتى لا تبقى للملك فاروق من منافسة في موضوع سعيه للخلافة الإسلامية. وقد أوردت جريدة المصري في عدديها الصادرين في ٢١ و٢٢ أغسطس ١٩٥١، نقلا عن السيد وليد صلاح، أن الدكتور موسى الحسيني ذكر في اعترافاته أن السيد عبد الله التل أخبره بأن وراء المؤامرة مقاماً عالياً في مصر (وفي رواية أخرى مصدراً عالياً). ونقلت المصري عن السيد وليد صلاح أنه عندما سأل الدكتور موسى الحسيني عن سبب المؤامرة، أجاب بأن مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود.

أما بالنسبة لرسالة السيد وليد صلاح إلى ناصر الدين النشاشيبي المؤرخة يوم ٢٨ يناير ١٩٨٠، فقد ذكر فيها أن «التحقيق قد أثبت بصورة قاطعة أن المؤامرة حيكت بأمر الملك فاروق ملك مصر السابق، وأن ضابط الاتصال مع أحد المتهمين الرئيسيين كان الفريق «صبور باشا»، الذي سبق وكان قائد القوات المصرية في فلسطين، ذلك أن فاروق كان يهدف للقضاء على أقطاب

الأسرة الهاشمية في عمان وبغداد، لكي يخلو له الميدان ويصبح خليفة للمسلمين، وتحقيق الأحلام التي تداعبه في ذلك الوقت ».

والاشارة الواردة في هذه الرسالة إلى « الفريق صبور باشا »، يقصد بها الأميرالاي سعد الدين صبور، الذي كان على اتصال بالكولونيل عبد الله التل في أثناء حرب فلسطين، وقد اتهم وقتها من جانب حاكم عام فلسطين، عمر باشا مطر، بأنه قام بتدبير مظاهرة هتفت ضد الملك عبد الله والحكومة الأردنية وكادت تفتك بالحاكم العام!.

ووجه الخلاف بين ما ورد في أقوال الدكتور موسى الحسيني نقلا عن النشاشيبي وجريدة المصري، وبين ما ورد في رسالة وليد صلاح السالفة الذكر، أن الدكتور موسى قد تحدث عن « أقوال » لعبد الله التل أدلى بها إليه عن اتصالات مع فاروق بواسطة سعد الدين صبور، وهي أقوال قابلة للاثبات أو النفي- ولكن وليد صلاح يتحدث عن « نتائج قاطعة » أثبتها التحقيق في المؤامرة.

أما وجه الخلاف الثاني فهو أن الدكتور موسى عبد الله الحسيني يتحدث عن « اتصال » بين عبد الله التل وبين المقام العالي أو المصدر العالي (فاروق)، دون تحديد لدور فاروق في المؤامرة بصورة واضحة، وهل كان دور الممول أو المدبر- أما السيد وليد صلاح فيحدد دور فاروق بصورة حاسمة وهو أنه هو الذي حاك المؤامرة.

أما وجه الخلاف الثالث، فيتعلق بالدافع إلى تدبير المؤامرة. فوفقاً لناصر الدين النشاشيبي ووليد صلاح فان المؤامرة قد حيكت بسبب طمع فاروق في الخلافة الإسلامية، أما وفقاً لجريدة المصري فان السبب الذي ذكره الدكتور موسى الحسيني لوليد صلاح هو أن مصر تريد القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود.

وليسمح لنا القارىء بأن نبدأ بمناقشة وجه الخلاف الثالث، وهو المتعلق بالدافع، فنوجه هذا السؤال: لماذا ظهر دافع الخلافة الإسلامية فقط في عام ١٩٨٠ على يد وليد صلاح وناصر الدين النشاشيبي ولم يظهر في عام ١٩٥١؟. ولماذا ظهر دافع القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اسرائيل في عام ١٩٥١، ولم يظهر في عام ١٩٨٠؟.

الجواب بكل بساطة هو أن دافع الخلافة الإسلامية لم يظهر في عام ١٩٥١، لأنه لم يكن موجوداً ولم يكن مطروحاً في الساحة، ولكنه ظهر في عام ١٩٨٠ لخدمة اغراض سياسية واضحة هي تبرئة الملك عبد الله بكل ما يترتب على ذلك من تبرئة سياسته. أما دافع القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع إسرائيل فقد ظهر في عام ١٩٥١، لأنه كان السبب الوحيد المعقول، ولكنه لم يظهر في عام ١٩٨٠ لأن ظهوره يدين سياسة الملك عبد الله في وقت تبذل فيه الجهود لتبرئته.

فضلا عن ذلك، فان التركيز على دافع الخلافة الاسلامية يعطي المؤامرة بعدا شخصياً يتعلق بفاروق ومطامعه، أما التركيز على السبب الثاني، وهو القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع إسرائيل، فيعطي المؤامرة بعدا قومياً!. وهذا ما حرص السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاح على تحاشيه، حرصاً على عدم ادانة نظام الملك عبد الله من جهة، ولأن ادانة هذا النظام فيه ادانة لهما أيضاً، حيث كانا جزءاً من هذا النظام: الأول باعتباره مستشار الملك وكبير رجال تشريفاته ومدير اذاعته و «بمثابة الابن عنده» - حسب تعبير النشاشيبي - والثاني بوصفه النائب العام للمملكة الأردنية، والذي قاد التحقيق مع المتهمين تحت اشراف جلوب باشا.

ولكن هذا الوجه من الخلاف لا تقتصر نتائجه على ذلك فقط، بل تتعداه إلى تحديد طبيعة دور المتآمرين. ففي حالة الدافع الأول، وهو الخلافة

الإسلامية، يكون الملك فاروق هو مدبر المؤامرة ومخططها، ويكون عبد الله التل وبقية المتهمين مجموعة من العملاء أو الأدوات أو الخونة، وينتفي الدافع الوطني وراء هذه المجموعة. أما في حالة الدافع الثاني يكون عبد الله التل والمجموعة الوطنية معه هم مدبرو المؤامرة، ويقتصر دور فاروق على التمويل.

وفي هذا الدور يمكن فهم هذا الحرص الغريب من جانب كل من السيد ناصر الدين النشاشيبي والسيد وليد صلاح على انكار الدافع الوطني والقومي وراء اغتيال الملك عبد الله، والتركيز على القول بأن المؤامرة كان دافعها المال، والمال وحده!.

ففي أثناء مباشرة التحقيق مع المتهمين على يد وليد صلاح، حرص على أن يصرح للصحفيين في عمان يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥١، بأنه «يعتقد أن الدافع إلى ارتكاب المتهمين للجريمة هو حاجتهم إلى المال، لأن معظمهم لا يعتنق مبادىء سياسية حتى يظن أنه يتوسل لتحقيقها بغير المشروع من الوسائل»!.

وهذا ما راح السيد ناصر الدين النشاشيبي يبعثه ويؤكده بعد ثلاثين عاماً في الحلقات التي نشرها من مذكراته. فقد تساءل في حزن: «لماذا يستشهد ملك، ويقتل شاب، ويدنس مسجد؟. ما سر ذلك كله؟. والجواب بكلمة واحدة: المال!». ثم يقول: «لم يكن بين المتهمين كلهم بعثي واحد، أو شيوعي، أو اخوان مسلمين، أو «حزب قومي سوري»، أو قومي عربي، أو يميني متعصب. لم يكن بينهم عضو حزب سياسي اقترف جريمته اخلاصا لمبدئه الحزبي. كان المال هو القاسم المشترك الوحيد بين سائر المتهمين: البعض يدفع، والبعض يقبض، البعض يدبر المال، والبعض ينفقه. وليس هذا الكلام من عندي، وإنما هو من عند المدعي العام، ومن عند الشهود، ومن عند اعترافات المتهمين».

ثم يصف النشاشيبي أخلاق المتهمين في قسوة، فيقول انها «خالية من أي

مبدأ سياسي أو هدف قومي أو جهد وطني. وإذا كان عيب هؤلاء المتهمين المساكين في أخلاقهم وقلة وفائهم، أو جهلهم أو اتجارهم بالقتل كمادة للاكتساب، إلا أن عيب غيرهم أكبر وأخطر. ولم يكن الاعدام يوما بالعقوبة المثلى لمن كان ضعيف الأخلاق، بينما الاعدام هو العقوبة الحق للمتهمين الكبار، الأصليين، القادرين، الممولين، المتنفذين، الذي خططوا وتآمروا وصبروا وانتظروا ثم تركوا لمجرد مجموعة صغيرة من الآلات البشرية مهمة التنفيذ تحت اغراء المال، ثم المال، ثم المال!».

ثم يقول: «هؤلاء الشطار الكبار هم الذين قتلوا الملك عبد الله. أما أهل فلسطين، أما سكان القدس، أما الوطن الشهيد الذبيح، أما مدينة الاسراء والمعراج، أما الجهاد الفلسطيني الأبي الرضي الحقيقي الصحيح ضد أعداء الله وأعداء العروبة وأعداء الاسلام وأعداء الوطن، فكلهم- يا ملك الأردن الراحل- من جريمة اغتيالك، ومن مسئولية قتلك، ومن دمك الذي سفكوه: براء، براء، براء»!.

فهل هذا الكلام صحيح؟. هل هذا الكلام المصاغ نثراً وشعراً يعبر عن الحقيقة التاريخية؟.

يجب عليّ، قبل أن أعالج هذا الموضوع الدقيق، أن أستسمح القارىء في القول بأني ربما كنت، بحكم الفكر الجماهيري الذي أعتنقه، أشد الناس استنكاراً للعنف الفردي وأسلوب القتل والاغتيال في العمل السياسي. وقد أدنت هذا الأسلوب في كل كتاباتي التاريخية والسياسية، وبالتالي، فلا يمكن أن أكون هنا في موضع الدفاع عن قتلة الملك عبد الله أو تبرير أسلوبهم النضالي، ولكن هذا شيء، وانكار دوافعهم وتزويرها شيء آخر. ان هذه الدوافع هي جزء من الحقيقة التاريخية التي يجب أن نحرص عليها خدمة لأمتنا العربية، وبالتالي فان فحص هذه الدوافع بكل أمانة البحث العلمي التاريخي وتجرده،

هو جزء لا يتجزأ من دراسة الحدث التاريخي لا بد منه لاستكمال الصورة التاريخية.

فهل كان المال، والمال وحده، هو الدافع لمرتكبي حادث الاغتيال؟. وهل تجرد هؤلاء من أية دوافع سياسية أو وطنية؟.

قد يحسن بنا لسهولة الاجابة على هذا السؤال أن نقسم المتهمين في هذه القضية إلى قسمين:

قسم اعترف بارتكاب الحادثة، وعلى رأسه الدكتور موسى عبد الله الحسيني وبقية شركائه.

وقسم أنكر دوره في الحادثة- صراحة أو ضمنا- ويضم عبد الله التل والملك فاروق.

وبالنسبة للقسم الأول، وفيما يتعلق بالدكتور موسى الحسيني، فهو من أسرة فلسطينية وطنية هي أسرة الحسيني. ووفقا لوصف ناصر الدين النشاشيبي له، كان انسانا «مؤدبا لطيف المعشر ناعم الملمس مثقف العقل، كما كان عالما فاضلا، حتى كان يرى نفسه أحق من الحاج أمين الحسيني بالزعامة والافتاء. وكان معظم أفراد أسرته يأخذون عليه خطورة مواقفه ودقة حياته وصعوبة اتصالاته». وقد قيل إنه ذات يوم رشح نفسه لمنصب المفتي لمدينة لندن، كما قيل بلسان العارفين- حسب تعبير النشاشيبي- أنه «دخل السجن مرة في مدينة حلب على يد الفرنسيين خلال الحرب العالمية الثانية، حيث التقى بعبد عكة- أحد المتهمين في قضية اغتيال الملك عبد الله. وكان حريصا على ممارسة اتصالاته الاجتماعية على أوسع مدى برفقة زوجته النمساوية الأصل التي تتحدث، مثله، الألمانية والانجليزية والفرنسية والعربية. وقد وصفه السيد روحي الخطيب، أمين القدس العربية، بأنه كان يعتقد أنه أقدر من الحاج أمين على الزعامة، وأقدر من أي رجل دين على أن يشغل منصب الافتاء».

وقد أورد النشاشيبي أن الملك عبد الله كان ينوي قبل وفاته أن يعينه في مجلس الأعيان مكان راغب النشاشيبي.

فهل يمكن لباحث منصف أن يقبل تصديق أن يبيع هذا الوطني المتطرف نفسه بالمال للملك فاروق ليغتال مليكه؟. هل يمكن أن ينطبق عليه كلام السيد ناصر الدين النشاشيبي من أن أخلاقه كانت «خالية من أي مبدأ سياسي أو هدف قومي أو جهد وطني؟» أو أن ينسحب عليه وصفه لأخلاق المتهمين بأنهم كانوا من «المتجرين بالقتل للاكتساب»؟ اننا نعرف أن أسرة الحسيني كانت على عداء تام مع فريقين من الفلسطينيين كانا يدينان بالولاء للملك عبد الله، وهما أسرتا النشاشيبي والدجاني!. ولكن هذا العداء شيء وتصفية الحسابات على حساب الحقيقة التاريخية شيء آخر!.

وقد اعترف ناصر الدين النشاشيبي في مذكراته، بطريقة غير مباشرة، بمشاعر العداء نحو الدكتور موسى الحسيني، حين أفضى اليه الملك عبد الله بعزمه على تعيين الدكتور موسى في مجلس الأعيان مكان راغب النشاشيبي باشا، فقد سأله الملك رأيه في هذا العزم، ولكنه لم يجب، فسأله رأيه مرة أخرى ولكنه لم يجب أيضاً. وقال له الملك ضاحكا - حسب كلامه -: «طبعا لم يعجبك اقتراحي، لأنك متعصب لعمك المرحوم راغب ولعائلتك، ولا تريد لأحد أن يرث مناصبه، أليس كذلك؟» ويقول النشاشيبي: «طبعا لم يعجبني كلام الملك، لا لكوني متعصبا لعمي أو لعائلتي كما أراد أن يقول مداعبا، بل لأنها لم تكن المرة الأولى التي أسمع فيها باسم الدكتور موسى عبد الله الحسيني». ثم يبرر عدم اعجابه، بأنه سمع عنه من «الكثيرين من أبناء القدس الذين يعرفون اسم الدكتور موسى عبد الله الحسيني، ويعرفون فيه طموحاته، وجرأته وتهوره، وآراءه الخطرة.. جدا!». ومن حسن الحظ أن النشاشيبي لم يسمع شيئا عن حب الدكتور موسى الحسيني للمال، واستعداده لبيع نفسه مقابل المال!.

أما القاتل مصطفى شكري عشو، فبناء على تحريات جريدة المصري في عمان، فقد كان من أبناء القدس، وكان فدائيا ملتحقا بفرقة التدمير في قوات الجهاد المقدس في حرب فلسطين، كما كان مرافقا لبطل الثورة الفلسطينية عبد القادر الحسيني برتبة رقيب. واشترك في معارك جبال نابلس التي أطلق عليها جبل النار، وقتل أخوه برصاص جندي أردني من جنود الملك عبد الله. لكن السيد ناصر الدين يكتفي بوصفه بأنه «صبي ترزى يعمل عند خياط من الدرجة الثالثة، ويكاد يكون مجهولا حتى من أقرب الناس اليه »!. وينقل عن مختار الحي أنه يعرف أنه شخص «ذو أخلاق سيئة منحطة ».

أما الكولونيل عبد الله التل، وهو المتهم الرئيسي في الحادثة، فقد كان عند نشوب الحرب الفلسطينية ضابطا من ضباط جلوب باشا قائد الجيش العربي الاردني. وكان قائد الكتيبة التي أنقذت مدينة القدس من الدمار. وحين انتهت المعارك في فلسطين عين في وظيفة حاكم منطقة القدس، ثم متصرفا للمدينة. وقد توقع له الجميع مستقبلا مرموقا في خدمة نظام الملك عبدالله، ولكن روحه الأبية جعلته يركل مناصب الوزارة والحكم بقدمه وعمره ثلاثون عاما، فهاجر إلى مصر يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٩، وأخذ يحارب النظام الأردني منها.

فهل يمكن لباحث منصف أن يقبل تصديق أن مال ذاروق يدفع وطنيا مثل عبد الله التل إلى التآمر على مليكه السابق للعمل على اغتياله- هذا مع العلم أننا لسنا الآن في مقام تبرئة عبد الله التل أو اثبات التهمة عليه، فهذا بحث آخر، وانما تقوم مناقشتنا على افتراض صحة ما توصل اليه التحقيق في القضية من اثبات التهمة عليه والحكم باعدامه. ولكن ثبوت التهمة عليه شيء وثبوت الدافع إلى هذه التهمة شيء آخر!.

نحن اذن أمام نماذج من المتهمين لا يمكن بحال أن يصدق عليها قول ناصر

الدين النشاشيبي انها شخصيات لا يجمعها سوى المال، وإنما هي شخصيات تجمعها الوطنية، والوطنية المتطرفة وحدها، حتى وان كانت قد اساءت اختيار الطريق الذي يحقق أغراضها السياسية.

ويبقى السؤال: هل كان لدى هذه الشخصيات التي اشتركت في تدبير وتنفيذ الحادث من الأسباب الوطنية والقومية ما يدفعها إلى ارتكاب الحادث؟. والجواب بكل أمانة البحث العلمي: نعم!. وان كنا في نفس الوقت ندين الالتجاء إلى العنف الفردي كأسلوب للعمل السياسي، ونرى أن العمل الجماهيري وحده هو القادر على تحقيق آمال الأمة العربية في التحرر الخارجي والداخلي.

ولربما كان من الأفضل، في محاجة السيد ناصر الدين النشاشيبي في هذا الصدد، أن نحيله إلى مصدر تاريخي يثق به، اذ وصفه بنفسه في مقال له بجريدة الجمهورية يوم ١٦ مايو ١٩٦١، بين مصادر فلسطينية أخرى، بأنه: «هدية قومية من عربي مجاهد إلى بلد منكوب، كل حرف منها دم ودمع وحياة»- وهو كتاب عبد الله التل: كارثة فلسطين. فندعوه إلى قراءة ما كتبه عن دور الملك عبد الله في كارثة فلسطين.

ولسنا ننوي أن نقلب مرافعة السيد ناصر الدين النشاشيبي عن الملك عبد الله، إلى مرافعة ضد الملك، كما لا ننوي أن نقدم للقاريء مرافعة المتهمين الذين جردهم السيد ناصر الدين النشاشيبي من الوطنية لصالح الملك عبد الله- ولكن نكتفي بطرح السؤال: هل يستطيع أقوى المدافعين عن الملك عبد الله، أن ينكر صلاته بالانجليز، ومفاوضاته مع الصهيونية ومشاريعه المشبوهة مع الامبريالية والصهيونية، وموقفه النفعي في حرب فلسطين على حساب كل الفرقاء، واتفاقاته مع اليهود، ودوره في غياب اسم فلسطين لحساب قيام المملكة الهاشمية الأردنية؟.

أليست هذه كلها حقائق تاريخية ثابتة أثبتتها الوثائق الأردنية والبريطانية والصهيونية؟. ألم تثبت هذه الوثائق أن الملك عبد الله طلب إلى الاسرائيليين احتلال غزة وقال لساسون: «كنت والله أريدكم أن تأخذوا غزة فهي منفذنا على البحر، ولا بد لنا من ميناء ولتكن مجدل عسقلان»؟. وألم تثبت أن سياسته أثناء حرب فلسطين كانت تقوم على وقوف الجيش الأردني على حدود القسم العربي من فلسطين لا يتعداه مهما كانت الظروف، وعلى حساب الجيوش العربية الأخرى وضحايا الجنود والأهالي؟. وألم تثبت دور الملك عبد الله في قبول الهدنة الأولى رغم انتصار الجيوش العربية، حتى هدد مندوبه في مجلس الجامعة العربية بالانسحاب من الجامعة ومن الحرب اذا رفض مجلس الجامعة ايقاف القتال؟. وألم تثبت مسئوليته ومسئولية قائده جلوب عن ضياع اللد والرملة؟. وأخيراً ألم تثبت أنه كان المستفيد العربي الوحيد من حرب فلسطين، اذ حصل على القسم العربي من فلسطين حسب مشروع التقسيم، ثم انطلق منه إلى اقامة المملكة الهاشمية، ثم محاولة اقامة دولة سوريا الكبرى وابرام الصلح مع اسرائيل!.

لقد كان من الطبيعي أن تفجر هذه السياسة مشاعر الغضب في نفوس الوطنيين في العالم العربي، خصوصا بعد أن جرى فضحها منذ مارس ١٩٥٠ على يد عبد الله التل بعد التجائه إلى مصر في جريدتي أخبار اليوم والمصري، بينما كانت تتسرب أخبار المفاوضات التي يجريها مع اليهود لعقد صلح معهم، مما أجج المعارضة ضده ليس فقط بين شعبه، بل وفي داخل الحكومة ومجلس النواب أيضا، وقام بين السياسيين الشبان من تحدي الملك أن يصالح العدو ويحتفظ برأسه! وهاجت الجماهير في ربيع وصيف عام ١٩٥٠ واشتدت في عام ١٩٥١. ولم يهدأ الخوف من ابرام الملك عبد الله صلحا مع اسرائيل إلا بعد اغتياله يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١.

في هذا الضوءوحده. وليس في ضوء مطامع الخلافة المزعومة لفاروق، يمكن فهم حادثة اغتيال الملك عبد الله، ويمكن الحكم على قاتليه حكما منصفا فنقدر دوافعهم الوطنية والقومية، حتى ولو أدنّا أسلوبهم في التعامل مع الخصوم. وفي هذا الضوء يمكننا فهم الحوار الذي دار بين وليد صلاح والدكتور موسى الحسيني أثناء التحقيق الذي أشرنا اليه، فحين سأل الأول الثاني عن السبب في المؤامرة كان الرد هو الرغبة في القضاء على سياسة عقد صلح منفرد مع اليهود.

وقد كانت لمصطفى عشو، قاتل الملك عبد الله، أسبابه التي تختلط فيها الأسباب الوطنية بالأسباب الشخصية. فقد كان- كما ذكرنا- جنديا بفرقة التدمير في قوات «الجهاد المقدس» وكانت هذه القوات قد تشكلت قبل الحرب الرسمية من المناضلين الفلسطينيين، تحت قيادة عدد من الضباط القادرين، مثل عبد القادر الحسيني وابراهيم أبو دية، وخالد الحسيني وحسن سلامة وغيرهم، وأخذت على عاتقها الدفاع عن المدن والقرى ومهاجمة مواصلات العدو. وكانت جماعة التدمير من أهم الفرق في هذه القوات، وكانت مكونة من خيرة الشباب الفلسطيني المناضل. ولكن هذه القوات لقيت أشد العنت من الملك عبد الله، فقد أمر جنوده باحتلال مراكزها واعتقال ضباطها والاستيلاء على أسلحتها بحجة تعاونها مع مصر ومع مفتي فلسطين!. واستمر الضغط على قوات الجهاد المقدس إلى ما بعد الهدنة الأولى وإلى مطلع ١٩٤٩، فكانت القوات الأردنية تغير على مراكزها بالقدس ورام الله وبير زيت، وتعتقل من تعثر عليه منهم، حتى هرب معظمهم إلى بيت لحم تحت حماية المصريين، ولما انسحب المصريون نهائيا من بيت لحم في ابريل ١٩٤٩، حل الملك عبد الله هذه القوات. وقد كان مصطفى عشو جنديا في هذه القوات، وشهد ما شهد من خيانة ومطاردة، وقتل أخوه برصاصة جندي أردني، فكانت هذه الدوافع المختلطة وراء اشتراكه في الخطة المدبرة وتوليه بنفسه عملية الاغتيال.

بقي الملك فاروق. وقد أثبتنا من خلال تفنيدنا لدافع الخلافة الاسلامية الذي عزاه اليه ناصر الدين النشاشيبي ووليد صلاح، انه لا يمكن أن يكون مدبر المؤامرة، فهل معنى ذلك استبعاده كلية من الاشتراك فيها؟.

ربما أمكننا الإجابة على هذا السؤال اذا أجبنا على سؤال آخر هو: هل كان لدى فاروق دوافع أخرى تدفعه للعب دور في المؤامرة؟. والأجابة: نعم!. فلم يلق جيش من الجيوش العربية من ألوان الخيانة والغدر على يد الملك عبد الله، ما لقيه الجيش المصري! وهذا الكلام ليس من عندنا، فقد كشف عبد الله التل الكثير عن هذه الألوان في مذكراته، مدعمة بخطابات الملك عبد الله وقائد جيشه البريطاني الفريق جلوب باشا. كما أورد نماذج منها المؤرخ الفلسطيني الكبير الدكتور أنيس صايغ في كتابه الهام: «الهاشميون وقضية فلسطين».

فلم يكتف الملك عبد الله بشن حملة قوية لتحطيم سمعة الجيش المصري في فلسطين، بل اتخذ اجراءات كثيرة عرضته للخطر. فقد كان من أول أعماله بعد بدء الهدنة الثانية أن سحب القوات الاردنية من منطقة بيت لحم، حتى يتعرض المصريون المسئولون عن حمايتها بقيادة القائد أحمد عبدالعزيز للخطر. وفي الوقت نفسه ألقى في استعراض لجنده في عمان يوم ٦ أغسطس ١٩٤٨ خطابا طويلا عرض فيه بالجيش المصري، وسخر من أعماله في فلسطين، وزعم (الملك عبدالله) أنه الوحيد الذي جاهد: «نحن وغيرنا ذهبنا إلى القتال في فلسطين. ها نحن هنا. ولكن أين هم؟ لقد حاربنا وانتصرنا وتقدمنا، ولكن لا نراهم منتصرين ولا متقدمين».

ولم يتورع قائده جلوب باشا عن استخدام سلاح الاشاعات ضد الجيش المصري. فقد أرسل إلى ضباطه الأوامر بترويج الأخبار بين الناس عن قرب رحيل القوات المصرية إلى بلادها، وترك فلسطين لليهود. وتحرك الضباط

البريطانيون في القرى العربية يحذرون الناس من التعاون مع القوات المصرية كما تحدث عبد الله وجلوب أكثر من مرة أمام مراسلي الصحف الأجنبية عن « ضعف » المصريين!.

وعندما بدأ الهجوم الاسرائيلي الغادر على القوات المصرية في منتصف أكتوبر، ثم في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨، وجد الملك عبد الله في هذين الهجومين فرصة لاظهار عدائه للجيش المصري. فقد اجتمع قائده جلوب باشا بجنوده عندما علم بنية الاسرائيليين في الهجوم على الحاميات المصرية، وحذرهم من خرق الهدنة مهما جرى على الجبهات الأخرى. وعندما قدم قائد الجيش المصري طلبا رسميا إلى الملك عبد الله للتدخل ومناوشة الاسرائيليين في الميادين الأخرى، لتخفيف الضغط على الجيش المصري في الجنوب، رفض، بل ومنع سوريا من ارسال فوجين عبر شرق الأردن إلى فلسطين لتخفيف العبء على المصريين. مع أن انشغال الاسرائيليين في القتال بكل قوتهم مع المصريين في الجنوب، كان يتيح فرصة ذهبية للجيش الأردني والجيوش العربية الأخرى للهجوم، واسترداد أجزاء من الأراضي المغتصبة. وعلى العكس من ذلك تماما، فقد شجع الملك عبد الله الاسرائيليين على الهجوم على القوات المصرية، فسحب قواته من المناطق الأمامية من خليج العقبة عندما احتل الاسرائيليون بير سبع، وترك تلك المناطق لهم، فاحتلوها يوم ٢ نوفمبر، مما مكنهم من الوصول إلى البحر الأحمر في وقت قصير. وقد اعترف ديان قائد الحملة بأن الجيش الأردني انسحب من هناك عن قصد وتصميم!.

وقد أورد الكولونيل عبدالله التل في مذكراته أن الملك عبدالله كان لا يخفي سروره وابتهاجه بانسحاب القوات المصرية من بعض المواقع والمراكز، وطالما صرح بأنه يفضل انتقال جنوب فلسطين إلى اليهود على بقائه في يد المصريين! لأن استرداد النقب من اليهود أهون بكثير من استرداده من المصريين!.

وعبارته الشهيرة في هذا الصدد: اني أخاف على فلسطين من قريب حاسد أكثر من عدو حاقد!. وفي اجتماع للضباط العراقيين والأردنيين يوم ٧ يناير ١٩٤٩ صرح الملك عبد الله بأنه يرغب من صميم قلبه أن يحتل اليهود غزة لأنهم وعدوه بجعلها ميناء عربيا!.

ومع أن مصر، باعتراف المؤرخين المنصفين، تحملت ثلاثة أرباع نفقات حرب فلسطين عسكريا، وقدمت نصف شهداء العرب غير الفلسطينيين في تلك الحرب، وأرسلت إلى ميادين القتال عشرة آلاف جندي واستطاع جيشها أن يحتل أمنع ثلاثة حصون في فلسطين عند الأسابيع الأولى من القتال، وهي: أسدود، ودير سنيد، وبيت سالم، وخاضت أشرس المعارك- إلا أن الملك عبد الله لم يتورع عن أن يخاطب صحفيا مصريا، هو زكريا لطفي جمعة، جاء يطلب حديثا منه بقوله: «هل تقول لي أين حارب جيشكم؟ عفوا بل جيش فاروق، في عام ١٩٤٨؟. لقد دخلتم غزة وهي مدينة عربية ليس فيها يهودي واحد، ثم وقفتم عند مجدل عسقلان حتى جاء اليهود وأخذوها منكم، وجعلتم من قائد جيشكم الضبع الأسود، أسطورة عسكرية، بينما هو لم يدخل معركة واحدة ولم ينتصر على اليهود في اشتباك واحد! ولولا الأعمال الفدائية للاخوان المسلمين بجوار الخليل وبيت لحم، لكان سجل جيش فاروق في حرب فلسطين لا يشرفه كثيرا»!. وقد أورد ناصر الدين النشاشيبي هذا الكلام في حلقاته الأخيرة دون أن يعلق بحرف واحد عليه يعبر عن رأيه في كلام الملك عبد الله.

ومن ذلك يتضح أن الملك فاروق كان لديه من الدوافع ما يدفعه إلى الاشتراك في مؤامرة اغتيال الملك عبد الله. فهل اشترك بالفعل كما ورد في أوراق تحقيق القضية على لسان الدكتور موسى عبد الله الحسيني؟ اننا لا نستبعد هذا الاحتمال، ولكن في حدود التمويل لا التدبير- وهو ما أشار اليه الدكتور موسى الحسيني نقلا عن عبد الله التل. وان كنا نشك كثيرا في معرفة

فاروق بأبعاد المؤامرة، وأنها تستهدف اغتيال الملك. ونرى أن فاروق كان يدفع الأموال بغرض تمويل أعمال المقاومة ضد الملك عبد الله، لاقتله.

وهذا هو قصارى جهد الملوك في مقاومة خصومهم من الملوك الآخرين!. فالملوك بحكم أوضاعهم لا يستطيعون تشجيع الثائرين على قتل الملوك الآخرين، حتى لا تنتقل عدوى القتل اليهم!. وكانت أوضاع مصر عندما قتل الملك عبد الله في يوليو ١٩٥١ لا تفترق كثيرا عن أوضاع الأردن، فقد كانت تموج بالوطنيين الثائرين الذين يتربصون بالعرش ويدبرون الانقضاض عليه. وبالفعل لم تكد تمضي سنة كاملة على اغتيال الملك عبد الله، بل وفي نفس الشهر الذي اغتيل فيه، حتى كان الجيش المصري يقوم بانقلاب عسكري، يخلع به فاروق عن العرش، ويطرده خارج البلاد!.

ملحق رقم (٢)

ثبت بالمذكرات غير الحزبية
التي أمكن حصرها

- أحمد أمين: حياتي، القاهرة ١٩٥٩
- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، وهي في ثلاثة أجزاء: الجزء الأول من ١٨٧٣ إلى يناير ١٨٩٢، والجزء الثاني من مجلدين: الأول من ١٨٩٢ إلى ١٩٠٢، والثاني من ١٩٠٣ إلى ١٩١٤. أما الجزء الثالث فمن الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٣.
- أحمد شفيق: أعمالي بعد مذكراتي، القاهرة ١٩٤١.
- أحمد عرابي: كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، الجزء الأول، القاهرة.
- أحمد عرابي: مذكرات عرابي (جزءان) دار الهلال، كتاب الهلال فبراير ومارس ١٩٥٣.
- أحمد فراج طايع: صفحات مطوية عن فلسطين، القاهرة، بدون تاريخ.
- اسماعيل صدقي باشا: مذكراتي، دار الهلال ١٩٥٠.
- الأميرة جويدان: مذكرات الأميرة جويدان، زوجة الخديو عباس الثاني، كتاب الهلال أغسطس ١٩٨٠.
- السيد أبو النجا: ذكريات عارية، سلسلة اقرأ، أكتوبر ١٩٧١.
- ثروت عكاشة: هكذا قمنا بالثورة، مجلة التحرير- يولية ١٩٥٢.

- جلال الدين الحمامصي: حوار حول الأسرار، القاهرة، المكتب المصري الحديث ١٩٧٦.
- جلال الدين الحمامصي: معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢- يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مطابع دار الكتاب المصري ١٩٥٧.
- جمال حماد: ٢٢ يوليو، أطول يوم في تاريخ مصر، كتاب الهلال ٣٨٨، ابريل ١٩٨٣.
- جمال عبد الناصر: كيف دبرنا هذا الانقلاب مجلة التحرير- أكتوبر ١٩٥٢
- حافظ محمود: أسرار الماضي ١٩٠٧- ١٩٥٢، كتاب روز اليوسف ١٩٧٣.
- حافظ محمود: أسرار صحفية، دار الشعب، ١٩٧٥.
- حافظ محمود: المعارك في الصحافة والسياسة والفكر، كتاب الجمهورية ١٩٦٩.
- حافظ محمود: القاهرة بين جيلين، دار التعاون
- حافظ محمود: عمالقة الصحافة، كتاب الهلال أغسطس ١٩٧٤.
- حافظ محمود: مذكرات منسية، روز اليوسف.
- حسن التهامي: حسن التهامي يخرج عن صمته ويكشف أسرار ما جرى في فبراير ١٩٥٤، الأهرام من ٢١/ ٧- ١٤/ ٨/ ١٩٧٧
- حسن عزت: أسرار معركة الحرية، القاهرة ١٩٥٣.
- حسن يوسف: القصر ودوره في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٢، الأهرام ١٩٨٢.
- حسين ذو الفقار صبري: يا نفس لا تراعي، دار الكتاب العربي ١٩٦٨.
- رشاد مهنا: صراع الأشهر الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢، المصور من ١٩ مارس- ٩ ابريل ١٩٧٦
- سلامة موسى: تربية سلامة موسى، القاهرة ١٩٦٢.

- صلاح الدين البستاني: معركة القناة كما شاهدتها ١٩٥١- ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٦.
- صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، القاهرة ١٩٧٦.
- صليب سامي: ذكريات ١٨٩١- ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٣.
- طه حسين: الأيام، ثلاثة أجزاء (دار المعارف).
- عباس حلمي الثاني: مذكرات، المصري مارس- يوليه ١٩٥١.
- عباس محمود العقاد: أنا (كتاب الهلال- يوليه ١٩٦٤).
- عباس محمود العقاد: حياة قلم (القاهرة- ١٩٦٣).
- عباس محمود العقاد: رجال عرفتهم (كتاب الهلال- أكتوبر ١٩٦٣).
- عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، كتبها جميل عارف (المكتب المصري الحديث ١٩٧٧).
- عبد العزيز خميس: عبد العزيز خميس يروى أسرار الكفاح السري، مقتل أمين عثمان، روز اليوسف من ٩ مايو إلى ٢ يونيه ١٩٧٧.
- عبد الفتاح عنايت: قصة كفاح، القاهرة- بدون تاريخ.
- عبد الله محمود: مع الرئيس في المنفى، القاهرة ١٩٢٣.
- عبد الوهاب النجار: مذكرات، البلاغ، مارس- يونيه ١٩٣٣.
- عمر طوسون، الأمير: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية من ١٩١٨ إلى ١٩٢٨ الطبعة الثانية القاهرة ١٩٤٢.
- عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، جزءان (المكتب المصري الحديث ١٩٧٧).
- علوي حافظ: مهمتي السرية بين عبد الناصر وأمريكا، المكتب المصري الحديث، بدون تاريخ.
- فاطمة يوسف: ذكريات، كتاب روز اليوسف، العدد الأول من سلسلة كتاب روز اليوسف.

- فتحي رضوان: أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما رواها لضياء الدين بيبرس (روز اليوسف يوليه، أغسطس ١٩٧٥).
- فتحي رضوان: قبل الفجر (كتب للجميع).
- فتحي عبد الفتاح: شيوعيون وناصريون، مكتبة روز اليوسف ١٩٧٥.
- فخري الدين الظواهري: الدكتور: السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري، القاهرة ١٩٤٥.
- فخري عبد النور: صفحات من مذكرات فخري عبد النور، المصور ابتداء من ٢١ مارس ١٩٦٩.
- فكري أباظة: الضاحك الباكي، العدد الثاني من سلسلة كتب للجميع.
- كريم ثابت: مذكرات كريم ثابت، نشرت تباعا بجريدة الجمهورية ابتداء من عدد ١١ يونية ١٩٥٥.
- كمال الدين جلال، الدكتور: حقيقة الاتصالات السرية بين الزعماء العرب وألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، آخر ساعة، ابتداء من ٢٦ يوليو ١٩٧٢.
- كمال الدين حسين: مذكرات كمال الدين حسين في حرب فلسطين (القاهرة: التربية العسكرية بمنطقة القاهرة الشمالية).
- كمال الدين رفعت: مذكرات كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤، اعداد مصطفى طيبة، القاهرة ١٩٦٨ (دار الكاتب العربي).
- قاسم أمين: كلمات (مطبعة الجريدة ١٩٠٨).
- قليني فهمي باشا: مذكرات قليني فهمي باشا، جزءان، القاهرة ١٩٤٣.
- محزون: ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية، الطبعة الثالثة، الاسكندرية ١٩٣٥.
- محمد أنور السادات: مذكرات الرئيس السادات، الأهرام ابتداء من ٣ أكتوبر ١٩٧٥.

- محمد التابعي: من أسرار الساسة والسياسة، مصر قبل الثورة، القاهرة، بدون تاريخ.
- محمد التابعي: مذكرات سفير، دار المعارف ١٩٨١.
- محمد حسنين مخلوف: أسبوعان مع علي ماهر في السودان (القاهرة ١٩٤١).
- محمد حسني عمر: مذكراتي عن الحياة الدبلوماسية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٥٩ (مؤسسة المطبوعات الحديثة).
- محمد حسني عمر: مذكراتي عن بعثتي في أسبانيا ١٩٥٠- ١٩٥٢، دار المعارف ١٩٤٦.
- الشيخ محمد خضري بك: مذكرات، البلاغ، يونية ١٩٣٣.
- محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، القاهرة ١٩٦٧ (دار الكاتب العربي).
- محمد زكي عبد القادر: مذكرات وذكريات (الأخبار ١٩٨٣).
- محمد زكي عبد القادر: تأملات في الأحداث والناس (أخبار اليوم ١٧/ ٦- ٢٩/ ٦/ ١٩٧٨).
- محمد صبيح: صفحات من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الأول، من العلمين إلى سجن الأجانب.
- محمد صبيح: الكتاب الثاني، طريق الحرية (كتاب الشهر) بدون تاريخ.
- محمد علي، الأمير: مذكرات صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي، القاهرة ١٩٣٥.
- محمد علي الطاهر: ظلام السجن، مذكرات ومفكرات (القاهرة ١٩٥١)، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- محمد علي الطاهر: معتقل الهاكستيب، مذكرات ومفكرات (القاهرة ١٩٥٠)، المطبعة العالمية.
- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد لبيب الشاهد وأمير الالآي أحمد بك

رفعت عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه، الاسكندرية ١٩٣٦ مطبعة المستقبل.
- محمد مظهر سعيد: سجين ثورة ١٩١٩، سلسلة اقرأ عدد ٣١٦ أبريل ١٩٦٩.
- الشيخ محمد عبده: مذكرات الإمام محمد عبده، كتاب الهلال ٢١ ابريل ١٩٦١.
- محمد عبد السلام: المستشار، سنوات عصيبة، ذكريات نائب عام، القاهرة ١٩٧٥ دار الشروق.
- محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٥، والطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٥.
- محمود أبو الفتوح: المسألة المصرية والوفد، القاهرة ١٩٢٠.
- محمود أبو الفتوح: مع الوفد المصري، القاهرة ١٩٢١.
- مصطفى أمين: سنة أولى سجن، كتاب اليوم، يناير ١٩٧٥.
- مصطفى أمين: سنة ثانية سجن، القاهرة ١٩٧٥ المكتب المصري الحديث.
- مصطفى أمين: سنة ثالثة سجن، القاهرة.
- مصطفى أمين: سنة رابعة سجن، القاهرة ١٩٨٠.
- محمود حسني العرابي: ٨٩ شهرا في المنفى، ١٩٣١ - ١٩٣٨ ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، القاهرة ١٩٤٨.
- محمود عزمي، الدكتور: خفايا سياسية، كتب للجميع ٢٦.
- محمود فهمي المهندس، وزير الأشغال أيام الثورة العرابية: مذكرات محمود فهمي.
- منيرة ثابت: ثورة في البرج العالي، مذكراتي في عشرين عاما عن معركة حقوق المرأة السياسية، القاهرة ١٩٤٥ دار المعارف.
- منيرة ثابت: معركة حقوق المرأة السياسية، القاهرة ١٩٤٥ دار المعارف.

- منيرة حسنى: أيام في الهيئات النسائية، (القاهرة بدون تاريخ)
- موسى صبري: الصحافة الملعونة، كتاب اليوم، أكتوبر ١٩٧٢.
- وائل عثمان: أسرار الحركة الطلابية ١٩٦٨- ١٩٧٥، القاهرة ١٩٧٦.
- وسيم خالد: مذكرات وسيم خالد الكفاح المسلح ضد الانجليز، القاهرة ١٩٦٣، مطبعة الشعب.

أبرز المذكرات الأجنبية عن مصر أو تتعلق بها

Bilainkin, G, Cairo to Reyadh Diaries, London 1950.

Blunt, W. S, MY diaries, London.

Cecil, Lord Edward, the Leisure of An Egyptian official, London 1921, 1941.

Cromer, the Earle of, Modern Egypt, London 1911.

Abbas 11, London 1915.

Chiroi, Sir V, The Egyptian Problem, London 1920.

Jarvis, Major C. S., Desert and Delta, London 1938.

Killern, the killern Diaries, 1934 – 1946, ed. T. Evans, London, 1972.

Lloyed, Lord G, Egypt Since Gromet 2 Vols London 1933, 1934.

Marshall, J., Egyptian Enigma, 1890 – 1928, London 1928.

Milner, Sir A, England in Egypt, London 1901.

Russell, Sir T, Egyptian Service, 1902 – 1946, London 1949.

Storrs, R., Orientations, London 1937.

Wilson, Lord, Eight years Oversees 1939 – 1947, London.

Wingate, Sire Ronald, Wingate of the Suddan, London 1955.

Youssef, Amin, Independent Egypt, London 1940.

الحواشي

١ - محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية، القاهرة ١٩٥٤، مطبعة جامعة القاهرة.

١م- مذكرات الامام محمد عبده، كتاب الهلال، ابريل ١٩٦١، ص ١٣٧.

Cromer, the Earl of, Modern Egypt P. 138

Blunt, W. S; Secret History of the English Occupation of Egypt.

وقد ذكر علي باشا فهمي في استجوابه ان العريضة كانت مقصورة على عزل عثمان رفقي. وذكر البارون دي رنج، قنصل فرنسا العام في مصر في رسالة عن واقعة قصر النيل أن العريضة مقصورة على اعادة قائمقام الفرسان أحمد بك عبد الغفار (عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية ص ٨٧).

٢ - عبد الرحمن بدوي: النقد التاريخي، دار النهضة العربية ١٩٦٣ (المدخل إلى الدراسات التاريخية، تأليف لانجلوا وسنيوبوس).

٢م مذكرات عبد الرحمن فهمي: المحفظة الثانية، الملف الثامن ص ٥١٦، دكتور محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، المراسلات بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي بك، ص ٣١- ٤١، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣. وقد كرر عبد الرحمن فهمي هذه القصة في مذكراته التي نشرها في مجلة «الدنيا المصورة» عدد ٧ يناير ١٩٣١، بصورة مختصرة ومختلفة، فذكر أن سعد زغلول أرسل إليه يطلب منه أن يؤلف لجنة برئاسة أحد كبار المصريين الذي تحترمهم انجلترا لحادثة ملنر في شأن مطالب البلاد».

٣- دكتور محمد أنيس: المصدر المذكور ص ٦٦- ٦٧، من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي في أول أغسطس ١٩١٩.
٤- دكتور هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول ص ٩٩- ١٠٠.
٥- دكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨- ١٩٣٦، ص ٢١٩- ٢٢٠ (القاهرة، ١٩٦٨).
٦- أحمد حسين: ايماني، ص ٦٦ م- ٦٨ م (القاهرة ١٩٣٦).
٧- اليد القوية، خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ أسندت إليه رياسة مجلس الوزراء، الاسكندرية ١٩٢٩، ص ٤٧.
٨- دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور ص ٦٨٢- ٦٨٣.
٩- أنور السادات: صفحات مجهولة، ص ٣٣- ٣٤.
١٠- نفس المصدر ص ٣٩- ٤٠.
١١- فتحي رضوان: أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (روز اليوسف في ١١ أغسطس ١٩٧٥).
١٢- نفس المصدر.
١٣- د. رؤف عباس: مذكرات محمد فريد، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية، ص ٩- ١٠.
١٤- عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، رمز الاخلاص والتضحية ص ١٩، الطبعة الأولى.
١٥- نفس المصدر ص ٦٧- ٧٢.
١٦- الأخبار في ١٣ يونية ١٩٦٤، و٢٠ يونية ١٩٦٤.
١٧- الأهرام في ٢٢ يونية ١٩٦٣
١٨- الأخبار في ١٣ يونية ١٩٦٤.
١٩- د. رؤف عباس: المرجع المذكور ص ١١.

٢٠- نفس المصدر.
٢١- الأخبار في ٢٠ يونية ١٩٦٤
٢٢- الحقيقة أن محمد فريد لم يتهم « النظار » على وجه الخصوص، كما ذهب الدكتور رؤف عباس، وانما اتهم «ذوات مصر وكبراءها من أرباب الشرف وأصحاب النخوة ». أنظر: محمد فريد: تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية (كتاب الدكتور رؤف عباس المذكور ص ٩٦- ٩٧).
٢٣- نفس المصدر ص ٥٤- ٥٥
٢٤- محمد فريد: المرجع المذكور (كتاب الدكتور رؤف عباس المذكور ص ٩٦).
٢٥- عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور.
٢٦- أوراق محمد فريد، المجلد الأول: مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤- ١٩١٩ (هيئة الكتاب)
٢٧- عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور ص ٣٥.
٢٨- د. رؤف عباس: المرجع المذكور ص ١١- ١٧.
٢٩- وقد أذيع بعضها على لسان مكرم عبيد باشا في الخطبة التي ألقاها في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني يوم الأربعاء ٩ يناير ١٩٣٥، كما نشر البعض الآخر في سلسلة المقالات التي كتبها محمود سليمان غنام في جريدة « صوت الأمة » في ربيع عام ١٩٤٨ رداً على مذكرات اسماعيل صدقي باشا. وقد نشر مصطفى أمين بعض أجزاء أخرى من مذكرات سعد زغلول في سلسلة المقالات الصحفية التي نشرها عن أسباب فشل ثورة ١٩١٩ في صحيفة الأخبار في أواخر صيف ١٩٦٣.
٣٠- دكتور عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ص ٢٩٥ (دار المعارف ١٩٧٤).

٣١- الأخبار في ٢٤ أغسطس ١٩٦٣، أنظر مصطفى أمين: «كانت مذكرات سعد زغلول في سبت زبالة».
٣٢- الأهرام في ٢٢ يونية ١٩٦٣.
٣٣- د. عبد الخالق لاشين: المرجع المذكور ص ٢٧٣- ٢٧٤.
٣٤- محمود سليمان غنام: أضواء على ثورة ١٩١٩ ص ٧، ٣٠٦- ٣٥١ (دار الفكر الحديث ١٩٧١).
٣٥- عمر طوسون، الأمير: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية ص ٢١، الطبعة الثانية، (الاسكندرية ١٩٤٢)
٣٦- الأهرام في ٢٢ يونية ١٩٦٣.
٣٧- نفس المصدر.
٣٨- دكتور محمد أنيس: المرجع المذكور ص ٣٣ حاشية ٢. وقد اطلع الدكتور محمد أنيس على المذكرات في بيت الأستاذ مراد فهمي نجل عبد الرحمن فهمي، قبل انتقال الملفات إلى دار الوثائق القومية. وهذا يفسر اختلاف العدد.
٣٩- دكتور عبد الخالق لاشين: المرجع المذكور.
٤٠- نفس المؤلف: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، الجزء الثاني ص ٥٠٩ (دار العودة، بيروت) مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٥).
٤١- وقد نشر عبد الرحمن فهمي جزءاً من مذكراته هذه في مجلة «الدنيا المصورة»، من عدد ٧ يناير ١٩٣١ إلى ٢٥ مارس ١٩٣١ في خمس حلقات، تحدث فيها عن مقاطعة لجنة ملنر ثم القبض عليه ومحاكمته وذكرياته في السجن، ثم خروجه منه في عهد سعد زغلول، والقبض عليه مرة أخرى بعد مقتل السردار حتى الافراج عنه، واعتزاله الحركة الوطنية. كذلك نشر عبد الرحمن فهمي بعض ذكرياته عن «وظائف الحكومة» في مجلة «كل شيء والدنيا» ابتداء من ٢٧

مارس ١٩٣٥ إلى ٣ إبريل ١٩٣٥ .

٤٢- أورد الدكتور عبد الخالق لاشين في الجزء الثاني من كتابه «سعد زغلول ص ٥١١ انها نشرت في جريدة المصري من مارس إلى ديسمبر ١٩٣٨ ، على أنه بالتحقق من ذلك تبين أنها نشرت من ٢٧ مايو ١٩٣٨ إلى ٦ مارس ١٩٣٩ في ٢٩ حلقة.

٤٣- د. محمد سيد محمد: صحيفة السياسة الاسبوعية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الصحافة من جامعة القاهرة (غير مطبوع).

من أهم الأعمال العلمية للمؤلف

- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨- ١٩٣٦ .
  (الطبعة الأولى: القاهرة، دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨٣).
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧- ١٩٤٨ (جزءان).
  (بيروت: دار الوطن العربي ١٩٧٣).
- الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤
  (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٧٥).
- عبد الناصر وأزمة مارس.
  (القاهرة، دار روز اليوسف ١٩٧٦)
- الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢- ١٩٣٦
  (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).
- صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧- ١٩٥٢).
  (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨).
- الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦- ١٩٣٩
  (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).
- الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو
  (القاهرة، مكتبة مدبولي ١٩٨١)

- دراسات في تاريخ مصر المعاصر.
(القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١).
- المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩- ١٩٧٩
(القاهرة، دار روز اليوسف ١٩٨٢).
- الاخوان المسلمون والتنظيم السري.
القاهرة، دار روزاليوسف ١٩٨٣).
- الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية
(القاهرة، دار المعارف ١٩٨٣).

مع آخرين:

- مصر والحرب العالمية الثانية (مع د. جمال الدين المسدي ود. يونان لبيب رزق).
(القاهرة، مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).
- أوروبا في عصر الرأسمالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رؤف عباس).
(القاهرة، دار الثقافة العربية ١٩٨٣).
- أوروبا في عصر الامبريالية (مع د. يونان لبيب رزق ود. رؤف عباس).
(القاهرة، دار الثقافة العربية ١٩٨٣).

كتب مترجمة:

- تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨- ١٨٨٢ (تأليف جون مارلو)
(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦).

الفهـرس

مكتبة مدبولي
القاهرة

